



سلمان بن عبد العزيز
ملك العزم والحزم
والإنسانية

الخليج

العدد 96 - يونيو - 2015

حول الخليج

الزياني لـ «أراء حول الخليج»:
أمن الخليج مسؤولية أبنائه
والدفاع حاضر في أذهان القادة



ملف العدد:

الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل



الخليج وأمريكا..
شراكة أم تحالف؟!



البطالة في دول الخليج
الأسباب والحلول

نلتزم
committed

 المهيدب
Contracting للمقاولات

Kingdom of Saudi Arabia
Headquarters: Jeddah, Hail Street
P.O. Box 9291, Jeddah, 21413
www.muhaidibco.com.sa



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتل المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.



www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

4

افتتاحية العدد

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
دول الخليج .. عطاء يتجاوز التحديات

6

الملك سلمان بن عبد العزيز.. ملك العزم و الحزم و الإنسانية

8

الأمير سعود الفيصل .. فارس الدبلوماسية العربية

9

الأمير محمد بن نايف .. ولي العهد العاشر .. رجل أمن وسياسة

10

الأمير محمد بن سلمان .. جيل الشباب في موقع المسؤولية

الخليج والعالم



12

كامب ديفيد ٢٠١٥.. حذر خليجي وطمانة أمريكية

17

البيانات الختامي لقمة كامب ديفيد.. بين التعهد والالتزام

20

مبادئ أمريكا للتعامل الخارجي منذ الحرب العالمية الأولى

24

حوار

معالي أمين عام مجلس التعاون الخليجي:
صراعات المنطقة زادت من عزيمة
واصرار دول الخليج لتحقيق أهدافها



الاشتراك السنوي:

الدول العربية: ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم: ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع
حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك
باسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية: ١٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ١٥ درهماً
مملكة البحرين: ١,٥ دينار
دولة قطر: ١٥ ريالاً
دولة الكويت: ١,٥ دينار
سلطنة عمان: ١,٥ ريال
الأردن: ديناران

هذا العدد

العدد المائل بين أيديكم هو العدد السادس والتسعين من مجلة (آراء حول الخليج) التي سبق أن صدر منها ٩٥ عدداً في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا هو العدد الأول الذي يصدر من جدة بالمملكة العربية السعودية، بعد أن حصلت المجلة على ترخيص إصدارها وطباعتها وتوزيعها من المملكة، ضمن إصدارات مركز الخليج للأبحاث وشقيقته شركة المعرفة، ويتزامن هذا الإصدار مع العديد من الأحداث المهمة التي تشهدها منطقة الخليج ولها تأثير كبير على العالم كله، وفي مقدمتها تولى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - المسؤولية بعد رحيل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - يرحمه الله - في عملية سلسلة لانتقال السلطة شهد لها العالم كله، ثم الدفع بالقيادات الشابة إلى مواقع المسؤولية بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدخالية، وتعيين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولياً لولي العهد ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع .

وواكب ذلك إطلاق المملكة ودول التحالف عملية عاصفة الحزم لإنقاذ اليمن وشعبه وشرعيته، ومن أجل تثبيت الاستقرار الإقليمي بعد أن سطت جماعة الحوثيين والرئيس المخلوع علي عبد الله صالح على اليمن بكامله في أكبر عملية سطو مسلح في التاريخ المعاصر، ثم أطلقت المملكة عملية إعادة الأمل لإنقاذ الشعب اليمني ومساعدته على تجاوز أزماته.

كما يتوافق إصدار هذا العدد مع الذكرى الرابعة والثلاثين لتأسيس مجلس التعاون الخليجي، هذه المنظومة التي استطاعت الصمود أمام الأمواج العاتية التي عصفت بالمنطقة طيلة عمر هذا المجلس الذي أثبت نجاحاً كبيراً، ومن أجل تحقيق المزيد من النجاحات قررت دول مجلس التعاون المضي قدماً في تطويره ودراسة تحويله إلى الاتحاد الخليجي العربي، وقد خصصت مجلة (آراء حول الخليج) ملف هذا العدد حول برنامج (الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل)،

والمجلة مستمرة - بمشيئة الله تعالى - في طرح القضايا الخليجية الجادة والهادفة وترحب بكل الكتابات المعنية بالشأن الخليجي ضمن سياستها الثابتة وهي خدمة منطقة الخليج ومعالجة كافة قضاياها بتأني ودقة من أجل مصلحة دول الخليج وأبنائها.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل: « اليمن بين عاصفة الحزم وإعادة الأمل »

- الحوثيون .. حركة أم جماعة؟
- النفوذ الإيراني في اليمن .. الحقيقة والأهداف
- عاصفة الحزم .. الأسباب والنتائج
- مستقبل التحالف ضد الحوثيين وصالح
- الرئيس المخلوع صالح إلى أين؟
- الإرهاب في اليمن بين القاعدة والحوثيين
- القبيلة في اليمن قبل الدولة أم بعدها؟
- أمن البحر الأحمر وأهمية اليمن
- الحدود اليمنية - السعودية بوابة للتواصل أن منفذاً للتهريب
- عدن .. المكانة التاريخية والأهمية الاستراتيجية والعاصمة المؤقتة
- الحراك الجنوبي هل يعيد دولة الجنوب العربي؟
- الأحزاب الجنوبية تقود إلى قيام دولة أم تتناحر من أجل المصالح؟

ملف العدد



- د. معتر سلامة
- عبد الله بن أحمد آل خليفة
- د. ظافر محمد العجمي
- د. محمد بن صقر السلمي
- د. عمر العبيدلي
- د. عبد الله عبد الرزاق باحجاج
- د. بايو لاي هوي
- د. إيكارد ورنز
- أ.د. أنوشي رافان احتشامي
- د. محمد عبد الرؤوف
- د. عبد الله صادق دحلان
- د. أحمد قنديد
- متابعة

قضية العدد

سوف العمل في دول الخليج .. البطالة والتوظيف
د. إسماعيل هـ. جنك - د. جورج س. نوفل

100 فعاليات وأنشطة

مركز الخليج للأبحاث .. مساهمات حول العالم

103 إصدارات

الخليج في عام ٢٠١٤ - ٢٠١٥

104 وقفة

مجلس التعاون الخليجي .. ركيزة الوحدة العربية
جمال أمين همام

الإسهامات :

- ♦ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- ♦ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تلقاها للنشر.
- ♦ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- ♦ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- ♦ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات بيتناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

دول الخليج .. عطاء يتجاوز التحديات

مع إصدار مجلة آراء حول الخليج في أول عدد لها من المملكة العربية السعودية إثر حصولها على ترخيص الصدور والطباعة والتوزيع من جدة، بعد أن استمرت في الصدور لأكثر من عشر سنوات من دبي .. أتقدم بالشكر للقراء الأعزاء الذين تابعوا المجلة منذ إصدارها ورقياً و إلكترونياً وحتى الآن، وكم أسعدني أنها ظلت مرجعاً موثقاً لطلاب درجتي الماجستير والدكتوراه الخاصة بمنطقة الخليج في كثير من جامعات العالم باعتبارها المطبوعة الأولى المعنية بالشأن الخليجي وتستقطب أكثر من ٦٠٠ كاتب من الأكاديميين والباحثين المتخصصين في الشأن الخليجي، وستظل على نهجها في الاهتمام بالشأن الخليجي مع تطوير المحتوى لخدمة دول المنطقة وللقارئ أينما كان.

ويأتي اصدار هذا العدد من المجلة مواكباً لذكرى تأسيس مجلس التعاون الخليجي الذي تم الإعلان عنه في الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٨١م، وقد حقق العديد من الإنجازات رغم الظروف الصعبة التي مرت بها المنطقة منذ تأسيس المجلس وحتى الآن، وإذ نقدم التهنئة لقادة وشعوب دول المجلس، نتمنى لهذه المنظومة كل النجاح والمضي قدماً في تعزيز الأمن والاستقرار والرفاه للمواطن الخليجي. كما يأتي هذا الإصدار أيضاً في خضم أحداث مهمة شهدها العام المنصرم ٢٠١٤م، والعام الجاري ٢٠١٥م، فعلى الصعيد الوطني، شهد مطلع العام الحالي رحيل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - يرحمه الله ويسكنه فسيح جناته - وبرحيله فقدت المملكة العربية السعودية والأمم العربية والإسلامية والعالم أحد الزعماء الأفاضل العظام الذي قدم الكثير لوطنه وأمتيه وللعالم أجمع، ولكن ما أراح أبناء المملكة والعالم هو الانتقال السلس والهادئ للسلطة في المملكة حيث تمت مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - ملكاً للمملكة العربية السعودية، وهو صاحب الخبرة والتاريخ والتجربة والمواقف والسياسات الناجحة على مستوى الداخل والخارج لذلك بادر الشعب السعودي بكل فئاته ومختلف أعمارهم بتقديم البيعة على السمع والطاعة للملك الذي يسكن القلوب والعقول، وقد توج - أيده الله - هذه البيعة بالدعوة لمبايعة صاحب السمو الملكي الأمير



د.عبد العزيز بن عثمان بن صقر*

sager@grc.net

على أن يكون من بين مهامها ما جاء في وثيقة الرياض التي صدرت في نهاية مؤتمر انقاذ اليمن.

على المستوى الخليجي، جاءت القمة الدورية بالدوحة في شهر ديسمبر الماضي لتؤكد مجدداً تلاحم الصف الخليجي وقوة بنيانه وصمود قياداته وشعوبه لتعلن هذه القمة أن دول الخليج في خندق واحد وأنها قادرة على استيعاب اختلاف وجهات النظر واحتوائها، ثم قادت هذه الدول تحالفاً دولياً لمحاربة قوى التطرف الانقلابية في اليمن ما يؤكد على وحدة الدم، ووحدة المصير والهدف والتوجه، ثم جاءت القمة التشاورية في مطلع مايو الماضي لتؤكد على عمق التنسيق في السياسة الخارجية وكافة القضايا بما يصون استقرار وتكامل دول مجلس التعاون الخليجي ورفاهية مواطنيها، وترجمت دول المجلس ذلك خلال قمة كامب ديفيد التي استضافها الرئيس الأمريكي أوباما والتي خرجت بقرارات مهمة بين دول الخليج من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، وكان عنوان النتائج هو التوافق حول مستقبل المنطقة مع الشريك الاستراتيجي الولايات المتحدة لتأمين المنطقة من مخاطر الطامعين وتوجيه رسالة إلى إيران بأن دول الخليج قادرة على حماية إقليمها بالشراكة مع الأصدقاء والحلفاء وبقدرة تدافع ولا تهجم، تحمي ولا تخرب، مع الإصرار على قطع دابر الإرهاب وتجفيف منابعه بما يخدم الاستقرار الإقليمي والعالمي في إطار سياسة دول المجلس وهي (حُسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين وعدم السماح للآخرين بالتدخل في شؤوننا).

وعلى الصعيد العربي، لم يفتر اهتمام دول الخليج يوماً بدعم ومؤازرة الأشقاء في مصر، أو العمل على إيجاد الصيغة المثلى لإنهاء الأزمة السورية، والليبية، أو تحقيق التعايش السلمي والقضاء على الإرهاب في العراق، مع الدفاع عن القضية الفلسطينية (قضية العرب المركزية) بكل السبل وفي كافة المحافل.

وأخيراً تواصل دول مجلس التعاون دراسة التحول من «التعاون» إلى «الاتحاد» وفقاً لصيغة ترتضيها وتقرها دول المجلس لمواصلة استمرار مسيرة التنمية والرفاهية ومن أجل استكمال مسيرة التكامل لخدمة الأجيال الخليجية القادمة ●

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

محمد بن نايف وزير الداخلية ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان وزير الدفاع ولياً لولي العهد ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء الأمر الذي أسعد أبناء المملكة وبث لديهم الطمأنينة والتفاؤل بضخ هذه الكفاءات الشابة المؤهلة في أوردة السلطة لتتواصل الأجيال ويمتد العطاء في مملكتنا الحبيبة. وقد أثبتت القيادة الجديدة والشابة نجاحاً على مستوى الداخل والخارج، وعلى صعيد السياسة، والاقتصاد وهذا ما أكدته الأوامر الكريمة التي صدرت على مستوى الداخل، وعملية عاصفة الحزم، وقمة كامب ديفيد، وكذلك أنشطة مجلس الشؤون السياسية والأمنية، أو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

على المستوى الإقليمي، ففي حين كانت المنطقة ما زالت تعاني من أعراض ما يسمى بثورات الربيع العربي التي هبت عليها منذ نهاية عام ٢٠١٠م، وما زالت تداعياتها مستمرة في سوريا، ليبيا، اليمن، والوضع في العراق، جاءت الأحداث المؤلدة في اليمن الشقيق عندما استولت ميليشيات الحوثيين بالاشتراك مع القوات الموالية للرئيس المخلوع علي عبد الله صالح وبدعم سافر من إيران، على السلطة وسيطرت على مؤسسات الدولة وتمددت إلى المديرية والمحافظات بعد إحكام السيطرة على صنعاء، ثم تفاقمت الأوضاع وترتب عليها قرار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - التاريخي بإطلاق عاصفة الحزم استجابة لطلب الرئيس اليمني الشرعي عبد ربه منصور هادي، ورغبة الشعب اليمني وهذا ما أيده المجتمع الدولي في أروقة مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، ودول التحالف، أو مواقف القوى الكبرى، وقد تلا ذلك عملية إعادة الأمل حيث اعتمد الملك سلمان بن عبد العزيز - أيده الله - مبلغ مليار دولار لدعم الشعب اليمني عبر الأمم المتحدة، ثم مليار ريال من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، واحتضنت المملكة في منتصف شهر مايو الماضي مؤتمر انقاذ اليمن الذي انتهى في التاسع عشر من الشهر نفسه ليؤكد على العديد من الثوابت تجاه اليمن ومن بينها عودة الحكومة الشرعية إلى اليمن بحماية قوات سلام عربية لتأمين المدن الرئيسية والإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وضمان الانسحاب الكامل لقوى التمرد من كل المدن وتسليم الأسلحة والمؤسسات، وهذا ما كنت قد دعيت إليه عبر دراسة منشورة لدى مركز الخليج للأبحاث لتشكيل هذه القوات عام ٢٠٠٤م،



المك سلمان بن عبد العزيز .. ملك العزم والحزم والإنسانية

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، الملك السابع للمملكة العربية السعودية التي تأسست على يد والده المؤسس جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود في عام ١٩٣٢م، والملك سلمان صاحب التاريخ الطويل في العمل الإداري والسياسي هو الابن الخامس والعشرون من الأبناء الذكور للملك المؤسس من زوجته الأميرة حصة بنت أحمد السديري، وهو أحد أهم أركان العائلة المالكة في المملكة العربية السعودية ورئيس مجلسها وأمين سرها والمستشار الشخصي لأخوته ملوك المملكة السابقين وولد - حفظه الله - في الخامس من شوال عام ١٣٥٤هـ الموافق ٣١ ديسمبر ١٩٣٥م، وكعادة تربية أبناء الملك المؤسس فقد أتم حفظ القرآن الكريم كاملاً وهو في العاشرة من عمره، وتلقى تعليمه في مدرسة الأمراء بالرياض التي كان يديرها إمام وخطيب المسجد الحرام عبد الله خياط.

ولد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز

1935

دخل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ميدان العمل العام مبكراً، وكانت البداية في ١١ رجب ١٣٧٣ هـ (١٣ مارس ١٩٥٤ م) حيث تم تعيينه أميراً لمنطقة الرياض بالنيابة عن سمو الأمير نايف بن عبد العزيز، وفي عام ١٩٥٥ تم تعيينه أميراً لمنطقة الرياض، وظل في هذا الموقع حتى ٢٥ ديسمبر عام ١٩٦٠ م، عندما استقال، وفي الرابع من فبراير عام ١٩٦٣ م، صدر مرسوم الملك سعود بن عبد العزيز بتعيينه أميراً لمنطقة الرياض مرة أخرى. استطاع أن يحول مدينة الرياض إلى مدينة عصرية وحاضرة مرموقة للدولة السعودية، فمن مدينة صحراوية صغيرة، تحولت إلى مدينة مترامية الأطراف كما طور الجزء التاريخي منها وحافظ على هويته التاريخية والحضارية، وأصبحت الرياض في الوقت الحاضر مدينة عالمية المواصفات تضاهي العواصم الكبرى في العالم.

دخل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ميدان العمل العام

1954

وخلال توليه أمير منطقة الرياض قام بالعديد من الزيارات الرسمية للكثير من دول العالم، وكان قريباً جداً من أخوته الملوك مما جعله يطلع على التجارب الداخلية والخارجية والقضايا الإقليمية والدولية بدقة ويشارك في العديد من الأحداث المهمة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

صدر مرسوم الملك سعود بن عبد العزيز بتعيينه أميراً لمنطقة الرياض مرة أخرى

1963

وقد عُرف عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز إنسانيته واهتمامه بالعمل الإنساني الداخلي والخارجي منذ فجر شبابه حيث شارك ورأس العديد من اللجان المعنية بالتبرعات والمساعدة، ما أتاح له المشاركة في الكثير من الأزمات والقضايا العربية والإسلامية.

عين وزيراً للدفاع

2011

وبعد وفاة أخيه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز في ٥ نوفمبر عام ٢٠١١ م، أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -يرحمه الله- أمراً ملكياً بتعيينه وزيراً للدفاع، وشهدت فترة توليه وزارة الدفاع اهتماماً كبيراً بتطوير قطاعات الوزارة وقام بزيارات مهمة للخارج منها زيارة إلى المملكة المتحدة، وزيارة للولايات المتحدة الأمريكية، وثالثة لإسبانيا وكان محل حفاوة وتقدير من زعماء هذه الدول.

اختير ولياً للعهد وعين نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع

2012

وبعد وفاة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز في ١٨ يونيو ٢٠١٢ م، أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -يرحمه الله- أمراً ملكياً باختياره ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع.

وفي فترة ولايته للعهد أبدى اهتماماً كبيراً للأحداث الدولية والإقليمية إضافة إلى اهتمامه المتواصل بالشأن الداخلي، لذلك قام بجولات مهمة للخارج زار خلالها باكستان، اليابان، والهند.

تمت مبايعته ملكاً للمملكة العربية السعودية

2015

وفي الثالث من ربيع الثاني عام ١٤٣٦ هـ، الموافق ٢٢ يناير ٢٠١٥ م، تمت مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ملكاً للمملكة العربية السعودية، وفور توليه الحكم أصدر العديد من الأوامر الملكية لترتيب بيت الحكم، وأجرى تعديلات وزارية لضخ دماء جديدة في دواليب العمل الحكومي ما من شأنه تبسيط الإجراءات الحكومية والاهتمام بشأن المواطن في أدق متطلباته.

ولعل القرار الذي اتخذته خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -يحفظه الله- بإطلاق عملية عاصفة الحزم ضد المتمردين الحوثيين بناء على طلب الرئيس اليمني الشرعي عبد ربه منصور هادي فجر يوم الخميس السادس والعشرين من مارس ٢٠١٥ م، يعد من القرارات الهامة والجريئة والناجحة التي تم اتخاذها وسط تمويه كامل ونجاح كبير ولقد وجد هذا القرار المساعدة والتأييد العربي والإسلامي، والتأييد الدولي والأممي مع مساندة شعبية داخل المملكة وفي الشارع العربي والإسلامي.



الأمير سعود الفيصل.. فارس الدبلوماسية العربية

يظل صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل من أبرز وزراء الخارجية العرب أصحاب التأثير في الدبلوماسية العربية، والعالمية طيلة أربعة عقود قضاها وزيراً لخارجية المملكة العربية السعودية (١٩٧٥-٢٠١٥م) عاصر خلال هذه الفترة الكثير من الأحداث الجسام التي مرت على المنطقة.

سمو الأمير سعود الفيصل تسلم راية الدبلوماسية السعودية من والده جلالة الملك الراحل الفيصل الذي نهل منه الكثير، وعمل وزيراً للخارجية في عهد جلالة الملك خالد بن عبد العزيز، وخدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وخدام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمهم الله برحمته)، وخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله)، وعاصر قيام مجلس التعاون الخليجي، وحرب الخليج الأولى، والاعتداء الإسرائيلي على لبنان، وحرب الخليج الثانية، والحرب الأهلية في لبنان، وكذلك التطورات التي شهدتها اليمن على فترات مختلفة.. وأدار الدبلوماسية السعودية بحنكة، واستفاد في ذلك من نشأته، ودراسته، وثقافته، وثقل دولته. ولد سموه عام ١٩٤٠م، وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة برنستون في نيو جيرسي عام ١٩٦٢م، ثم بدأ العمل بوزارة البترول، وانتقل إلى المؤسسة العامة للبترول ثم نائباً لمحافظة بترومين لشؤون التخطيط عام ١٩٧٠م، ثم وكيلاً لوزارة البترول عام ١٩٧١م، وفي عام ١٩٧٥م، تم تعيينه وزيراً للخارجية. وحظي سموه بالثناء من معاصريه بعد أن ترك منصبه حيث قالوا:

جورباتشوف «لو كان لدي رجل كسعود الفيصل، ما تفكك الاتحاد السوفيتي»، الشيخ محمد بن زايد من وصف الأمير سعود الفيصل بأنه كيسنجر السياسة العربية فقد ظلمه، فهو سعود السياسة العربية، وسعود السياسة الدولية»، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة «لقد كان خلال الفترة الصعبة التي مرت بها البحرين عام ٢٠١١م يعتبر وزير خارجية البحرين بالإضافة إلى عمله»، وقال وزير الخارجية الأمريكي كيري: «إن الدوائر السياسية ستفتقد الأمير سعود الفيصل كثيراً.. وسأواصل الحصول على نصائحه.. ولم يكن الأمير سعود الفيصل أقدم وزير خارجية في العالم فقط، بل أكثر وزراء خارجية العالم حكمة»، وقال وزير الخارجية الفرنسي الأسبق دو شاريت: «الأمير سعود الفيصل كان شريكاً صلباً وثابتاً ومن غير أن يتخلى أبداً عن الكياسة واللفظ مع الآخرين»، وقال عمرو موسى «إن هذا الرجل الفاضل لو كان مثله من العرب ألف قطعاً سنكون في وضع أفضل.. إن مدرسة الفيصل تتسم بالتعقل البالغ والآراء الرصينة القوية.. كان قوياً حين يحتاج الأمر إلى القوة وكان إنساناً حين يحتاج الأمر لمواقف إنسانية، وكان دبلوماسياً إذا احتاج الأمر لمواقف دبلوماسية وكان خبيراً إذا احتاج الأمر لخبرته».

ولد صاحب السمو الملكي
الأمير سعود الفيصل

1940

حصل على البكالوريوس
في الاقتصاد من جامعة
برنستون في نيو جيرسي

1963

انتقل إلى المؤسسة العامة
للپترول ثم نائباً لمحافظة
بترومين لشؤون التخطيط

1970

تم تعيينه وزيراً
للخارجية

1975



الأمير محمد بن نايف .. ولي العهد العاشر .. رجل أمن وسياسة

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء هو ولي العهد العاشر بالملكة. له تاريخ مهم في العمل العام والعمل الأمني بالملكة العربية السعودية، وهو مواليد ٢٠ أغسطس ١٩٥٩م، ومتزوج من سمو الأميرة ريما بنت سلطان بن عبد العزيز وأب لابنتين، وهو نجل صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء - يرحمه الله - وقد نشأ سمو الأمير محمد بن نايف في مدرسة والده الأمنية والسياسية المهمة.

ولد صاحب السمو الملكي
الأمير محمد
بن نايف بن عبد العزيز

1959

حصل على درجة
البكالوريوس في تخصص
العلوم السياسية

1981

التحق بالعمل
في وزارة الداخلية

1999

تعرض سموه لمحاولة اغتيال
فاشل جراء نجاحه في
الحملة التي يقودها ضد
تنظيم القاعدة

2009

تلقى سموه تعليمه ما قبل الجامعي في معهد العاصمة النموذجي بالرياض وهذا المعهد هو مدرسة متخصصة في تعليم أبناء الاسرة المالكة في المملكة، ثم حصل على درجة البكالوريوس في تخصص العلوم السياسية في العام ١٩٨١م، من الولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على دورات متقدمة بعد تخرجه من الجامعة خاصة في القانون ومواجهة الإرهاب بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ثم التحق بالعمل في وزارة الداخلية عام ١٩٩٩م، مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، وخلال مسيرته العملية تقلد سمو الأمير محمد بن نايف العديد من المهام؛ فسموه ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، ورئيس مجلس الشؤون السياسية والأمنية، وعضو في العديد من الهيئات والجمعيات المهمة.

ولسمو ولي العهد تجارب مفيدة وناجحة في مواجهة الإرهاب بمزاوجة العمل الأمني والفكري بالملاحظات الناجحة للعناصر الإجرامية فقد نجح في توجيه الضربات الاستباقية للخلايا الإرهابية لتنظيم القاعدة، وإعادة التأهيل الفكري لمن يعلنون توبتهم عن ممارسة العنف وتخليهم عن الفكر المتطرف والإرهاب وقد حقق تجربة رائدة في هذا المجال تلقت استحسان وإشادة المنظمات الدولية والدول المتقدمة، حيث أشادت الأمم المتحدة بهذه التجربة واعتبرتها نموذجاً يحتذى به.

وقد حصل سموه على عدة أوسمة ونياشين من حكومة المملكة منها وشاح الملك فيصل لدوره في إنهاء عملية اختطاف طائرة روسية بم.

٢٠٠١م، وشاح الملك عبد العزيز من الطبقة الأولى عام ٢٠٠٩م، وسموه الرئيس الشريفي لمجلس وزراء الداخلية العرب.

تعرض سموه لمحاولة اغتيال فاشلة في ٢٧ أغسطس عام ٢٠٠٩م جراء نجاحه في الحملة التي يقودها ضد تنظيم القاعدة وذلك عندما استقبل أحد المطلوبين الأمنيين الذي أتى إليه باعتباره تائباً يريد تسليم نفسه للأمير مباشرة لكنه فجر نفسه بواسطة هاتف جوال وسقط أشلاء قبل أن يصل إلى الأمير محمد بن نايف، وقد تبني العملية الفاشلة لتنظيم القاعدة في اليمن بعد ثلاثة أيام من حدوثها.



الأمير محمد بن سلمان .. جيل الشباب في موقع المسؤولية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي ولي العهد وزير الدفاع، ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية من مواليد ٢١ أغسطس ١٩٨٥م، وهو من أصغر وزراء الدفاع سناً على مستوى العالم، وثاني أصغر وزير دفاع في المملكة، بعد عمه الأمير منصور بن عبد العزيز الذي تولى هذا المنصب وهو دون سن الثلاثين، وتزوج سموه في العام ٢٠٠٨م، من سمو الأميرة سارة بنت مشهور بن عبد العزيز آل سعود وأب لثلاثة أبناء ومن أبرز هواياته الصيد وحاصل على شهادة اتحاد مدربي الغطس المحترفين الدولية.

تلقى سموه مراحل تعليمه في مدارس الرياض وكان ضمن العشرة الأوائل على مستوى المملكة، وحصل على بكالوريوس في القانون من جامعة الملك سعود بالرياض، وكان في الترتيب الثاني على دفعته، بعد تخرجه أسس عدداً من الشركات التجارية ثم تولى عدة مناصب حكومية. عمل أميناً عاماً للتنافسية بمركز الرياض، ومستشاراً خاصاً لرئيس مجلس إدارة الملك عبد العزيز، ورئيساً للجنة التنفيذية للدارة، وعضواً في اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية، ثم أسس سموه مؤسسة خيرية هي مؤسسة محمد بن سلمان الخيرية (مسك الخيرية) وتسعى إلى تطوير المشاريع الناشئة، ويترأس مجلس إدارة مركز الملك سلمان للشباب، كما أن سموه أحد مؤسسي جمعية ابن باز الخيرية لتيسير الزواج ورعاية الأسرة، وشغل مستشاراً متفرغاً في حياة الخبراء التابعة لمجلس الوزراء (٢٠٠٧.٢٠٠٩م)، وفي ١٦ ديسمبر ٢٠٠٩م، تم تعيينه مستشاراً خاصاً للأمير منطقة الرياض، ثم تعيينه مستشاراً خاصاً لسمو ولي العهد بمرتبة وزير في ٣ مارس ٢٠١٢م، وتم تعيين سموه في يوليو ٢٠١٢م، مشرفاً عاماً على مكتب وزير الدفاع بالإضافة إلى عمله، وفي أبريل عام ٢٠١٤م، صدر أمر ملكي بتعيينه وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء بالإضافة إلى عمله، وفي ٢٢ يناير ٢٠١٥م، صدر أمر ملكي بتعيينه وزيراً للدفاع إضافة إلى عمله، كما صدر أمر ملكي بتعيينه رئيساً للديوان الملكي ومستشاراً خاصاً لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير بالإضافة إلى عمله، وبعد تقلده منصب وزير الدفاع بشهرين أشرف على عملية عاصفة الحزم التي انطلقت فجر ٢٦ مارس ٢٠١٥م، على جماعة الحوثي التي انقلبت على الشرعية اليمنية وقوضت أسس الاستقرار الإقليمي.

وفي التاسع والعشرين من أبريل ٢٠١٥م، أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز أمراً بتعيين سموه ولياً لولي العهد. وكان سموه قد حصل على عدة جوائز منها جائزة شخصية العام القيادية لدعم رواد الأعمال لعام ٢٠١٢م، من مجلة فوربس الشرق الأوسط وذلك بصفته رئيساً لمجلس إدارة مركز الملك سلمان للشباب.

ولد صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان
بن عبد العزيز

1985

عين مستشاراً خاصاً
لأمير منطقة الرياض

2009

عين مشرفاً عاماً
على مكتب وزير الدفاع
بالإضافة إلى عمله

2013

تم تعيينه ولياً للعهد

2015



تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

كامب ديفيد 2015.... في الميزان

حذر خليجي وطمانة أمريكية

سبق وتلا انعقاد قمة كامب ديفيد بين قادة دول مجلس التعاون الخليجي، والرئيس الأمريكي باراك أوباما في منتجع كامب ديفيد الأمريكي يومي ١٣ و ١٤ مايو ٢٠١٥م، الكثير من التوقعات وأيضاً الكثير من التعليقات، حيث توقع من أبناء مجلس التعاون الخليجي منها نتائج كثيرة تناسب ظروف المرحلة الراهنة، خاصة فيما يصب بمصلحة الدول الخليجية في هذه المرحلة التي تعد من أهم مراحل التحول التاريخية التي تشهدها المنطقة في التاريخ المعاصر.

آراء حول الخليج - كامب ديفيد



الرسمية والتصريحات الحكومية حيال العلاقات الخليجية . الأمريكية، فالرأي العام ونخب المثقفين في دول مجلس التعاون الخليجي يمتقدون ، إلى حد كبير، أن واشنطن تخلت . على الأقل جزئياً . عن تحالفها التقليدي مع دول الخليج العربية، الذي بدأ منذ منتصف القرن العشرين وبعد جلاء بريطانيا عن بعض دول المنطقة مطلع سبعينيات القرن العشرين، بل تقاربت مع إيران وهو تقارب يراه البعض تشويه الكثير من التحفظات، وهم في ذلك يستشهدون بتصريحات ومواقف الرئيس الأمريكي باراك أوباما .

ويرى بعض الخليجين الأكثر تشاؤماً حيال المواقف الأمريكية أن أوباما حسم موقفه وقرر التقارب مع إيران، ويستشهدون على ذلك بأقواله منذ أن تولى سدة الرئاسة ودخل البيت الأبيض

ولذلك توقع الكثير من أبناء دول الخليج ضرورة مناقشة القمة عدة ملفات رئيسية أهمها الملف النووي الإيراني مع قرب التوصل إلى اتفاق نهائي بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (مجموعة ١+٥) مع إيران من جهة حول هذا الملف الشائك، إضافة إلى أمن الخليج، والوضع في اليمن، وسبل مواجهة الإرهاب، والسلام في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وكذلك الأوضاع التي تشهدها العديد من الدول العربية التي عصفت بها أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي وفي مقدمتها العراق وسوريا ، وتناقلت وسائل الإعلام قبيل القمة مطالب الرأي العام الخليجي وأيضاً الحكومات الخليجية من الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الحالية والمستقبلية، وكذلك ما يعبر عن الرأي العام والنخب الخليجية التي تتحدث دائماً قبل المواقف



ممثلي دول مجلس التعاون الخليجي والرئيس الأمريكي باراك أوباما، ثم جاء في اختتام هذه القمة بيان ختامي كان هام ودقيق في صياغته ومعبر إلى حد كبير عن الرغبة الخليجية، وبالقدر نفسه مهم للرئيس الأمريكي الذي كان يسعى جاهداً لمباركة دول الخليج العربية للاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى للاستفادة من هذه المباركة في مواجهة الداخل الأمريكي خاصة الكونجرس ذو الأغلبية الجمهورية المعارضة لهذا الاتفاق، في وقت تبدو فيه هذه المباركة ليست ضد فتاعات دول الخليج العربية التي لم تعترض على امتلاك إيران برنامجاً نووياً للأغراض السلمية من حيث المبدأ، وكل اعتراضها على عسكرة هذا البرنامج باعتبار أن عسكرته سوف تقود المنطقة إلى حالة من السباق النووي بعد أن تتحول إيران إلى قوة نووية في الوقت الذي تمارس فيه إيران

حاكماً والتي ازدادت حدتها في زمن ولايته الرئاسية الثانية ومن بين ذلك وصفه للسلوك الإيراني في السابع عشر من فبراير ٢٠١٤م، بأنه استراتيجي وقال تحديداً (عندما ننظر إلى السلوك الإيراني سنجد أن الإيرانيين استراتيجيون وليسوا متهورين يملكون رؤية عالمية، وينظرون إلى مصالحهم ويستجيبون لعوامل الكلفة والفائدة.. وإيران ليست كوريا الشمالية، إيران دولة كبيرة وقوية، وترى نفسها لاعبا مهماً على المسرح العالمي ولا تملك رغبة انتحارية، بل تمكثها الاستجابة للحوافز)، وعاد أوباما في مطلع العام الحالي وأعتبر إيران لا تمثل الخطر الأكبر لدول الخليج العربية وأن مشكلة دول الخليج الرئيسية ليست في إيران. ثم جاءت قمة كامب ديفيد الأخيرة بعد الإعلان عنها بوقت مقبول، وقد استمرت ثلاث جلسات عمل على مدار يومين بين



الدولي المفاوض في هذا الملف من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا وذلك بهدف توضيح حقيقة هذا الملف وأبعاده وكيفية إدارته فيما بعد تحت إشراف المنظمة الدولية للطاقة النووية بما لا يسمح لطهران بامتلاك السلاح النووي أو عسكرة هذا البرنامج.

ولقد تحدث الرئيس الأمريكي بعد القمة عن إيران بلهجة متشددة غير التي يستخدمها أحياناً ضد إيران حيث تبدو تصريحات أوباما بشأن إيران تحكمها عوامل ومؤثرات مختلفة، فقد قال بعد قمة كامب ديفيد « إن إيران تشكل تهديداً أوسع من التهديد النووي، وغالبية الأعمال التي تزعم الاستقرار في المنطقة التي تقوم بها إيران قليلة التكلفة والتقنيات، في إشارة إلى أن إيران التقليدية أخطر من إيران النووية، وهو في ذلك يعطي إشارة غامضة لكنه أكد على ضرورة مكافحة الإرهاب الذي يأتي من دول مثل إيران وتنظيم داعش الإرهابي.

ومع ذلك حافظ أوباما على إرسال رسائل مهذبة لإيران فقال في هذا الصدد أنه من الضروري أنه سيكون التوصل إلى حوار أوسع يشمل دول الخليج وإيران، وهذه الجهود ليست لتهميش إيران، فتحن نرحب بإيران لكي تبني الثقة وتنتهي الخلافات في المنطقة، وتنتهي التوتر وهذا يتطلب حواراً أوسع يشمل إيران ودول الخليج، وأن الدعم الأمريكي لدول الخليج هدفه أن يكون الحوار

دور الدولة الطامعة والطامحة والتي تغذي الصراعات الطائفية وتتدخل في الشؤون الخليجية والعربية دون موارد، وبالفعل قال أوباما بعد انتهاء قمة كامب ديفيد إن هذه القمة حملت مؤشرات مهمة وإيجابية من الدول الخليجية التي ستدعم اتفاقاً نووياً في حال حصلنا عليه مع إيران، وتابع لا يمكنني أن أطلب من قادة دول الخليج مثلما لا يمكنني الطلب من الكونجرس الموافقة على اتفاق لم يتم التوصل إليه بعد، لكنه حصل على دفعة معنوية مهمة جداً على هذا الصعيد.

وقد حمل البيان الختامي للقمة وتصريحات الجانبين الخليجي والأمريكي عبارات قوية ومهمة تأتي جميعها في إطار الوفاق والتوافق حول مجمل القضايا التي كانت محل التباحث والنقاش، فقد أكد الجانبان على ما أسماه (الشراكة الاستراتيجية الأمريكية - الخليجية) وهذه الشراكة حسب البيان ستكون أساساً لتطوير علاقات مجالات التعاون بين الدول الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية، وجاء في البيان الختامي أيضاً ما هو مهم بشأن إيران حيث جاء ما نصه « اتفقت الدول المجتمعة على منع إيران من امتلاك السلاح النووي»، وكان قد عرض في جلسات القمة كل من وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، وزميله وزير الطاقة ارنست مونيز شرحاً مستفيضاً للمفاوضات النووية التي يشرفان عليها مع إيران ضمن الفريق



عقد اجتماعات فنية وعلى المستوى الوزاري لبحث السياسة الخارجية والدفاع والأمن والاقتصاد في دول الخليج، وتكرار قمة كامب ديفيد خلال العام المقبل ٢٠١٦م، لتقييم ما تم وبحث ما هو آت.

كما جاءت التصريحات الرسمية من الجانبين الخليجي والامريكي بعد انتهاء أعمال القمة لعمال تؤكد على نجاح هذا اللقاء الذي وضع اسساً جديدة تؤدي إلى استمرار التنسيق الشامل لمواجهة الأخطار المحدقة بالمنطقة وفي مقدمتها إيران وداعش، حيث قال وزير خارجية المملكة العربية السعودية عادل الجبير إن هذه القمة شهدت توافقاً تاماً في الرؤية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية حول قضايا المنطقة، وأن المحادثات بين الجانب السعودي والأمريكي كانت صريحة ومباشرة وتناولت سبل مواجهة التهديدات التي تواجه المنطقة وفي مقدمتها إيران وتنظيم داعش، وفي إطار تعليقه على وصفها عادل الجبير بأنها تاريخية وغير مسبوقة وركزت على بحث تكثيف وتعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الولايات المتحدة الأمريكية، موضحاً أن المباحثات سارت على ثلاثة خطوط متوازية هي بحث تعزيز التعاون الأمني والعسكري والاستراتيجي بين دول الخليج وأمريكا، والتصدي للإرهاب،

مع إيران من موقع الثقة والقوة في صالح دول مجلس التعاون الخليجي.

وبعد هذه الإشارات المتداخلة ذكر الرئيس الأمريكي أن منطقة الخليج تشهد تحديات استثنائية وسوف تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار التنسيق والتعاون الكامل مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإننا ملتزمون في كل الأحوال بأمن هذه الدول.

وجاء البيان الختامي متضمناً العديد من النقاط المهمة التي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

التأكيد على الشراكة الوثيقة بين الجانبين الخليجي والأمريكي.

التعاون بين الجانبين في مواجهة ممارسات إيران لزعزعة استقرار المنطقة.

ضمان التوريد السريع للأسلحة الأمريكية التي تحتاجها دول الخليج وإنشاء مكتب مشتريات للمبيعات العسكرية الخارجية مخصص لعمليات البيع لدول مجلس التعاون الخليجي.

إجراء تدريبات عسكرية ووضع برنامجاً زمنياً لها، وزيارة وفود عسكرية أمريكية لدول مجلس التعاون.

تعقب المتورطين في عمليات إرهابية في الدول الخليجية ومكافحة تمويل الإرهاب.



كامب ديفيد ظلت العديد من الأسئلة مطروحة وتنتظر الإجابات حول ترجمة ما تضمنه البيان الختامي وتحويله إلى خطة عمل أو خارطة طريق، خاصة انه جاء في بيان ختامي وليست وثيقة كما هو حال المبادئ الأمريكية الشهيرة السابقة التي انطلقت منذ منتصف القرن العشرين وارتبطت بأسماء زعماء الولايات المتحدة السابقين منذ عهد الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان في مارس عام ١٩٤٧م، مروراً بمبدأ أيزنهاور في الخامس من يناير عام ١٩٥٧م، ثم مبدأ نيكسون عام ١٩٦٩م، ومبدأ كارتر في نهاية السبعينيات الميلادية من القرن المنصرم، وكل مبدأ جاء في إطار ظروف دولية وإقليمية معينة وإن كانت جميعها فطنت إلى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج.

تظل قمة كامب ديفيد مهمة من أجل البناء عليها وخلق قناة أو قنوات لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية في ظل المتغيرات السياسية في العالم والمنطقة، وفي وقت مازالت الولايات المتحدة تمثل فيه أمريكا اللاعب الرئيسي وصاحبة العلاقات التاريخية والتواجد المهم سواء التواجد السياسي أو العسكري أو الاستراتيجي، لكن المطلوب توضيح أسس السياسة الأمريكية الجديدة حيال الشرق الأوسط ومنطقة الخليج في المرحلة المقبلة وهذا هو الأهم ●

ثم التعامل مع التحديات خاصة التدخلات الإيرانية في شؤون دول المنطقة.

ومن جهته، قال الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة إن أمن منطقة الخليج جزء أساسي من الاستقرار العالمي نظراً لما تمثله منطقة الخليج من أهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية للعالم، وأن دول الخليج مجتمعة تدرك تماماً المسؤولية الملقاة على كاهلها للحفاظ على سلامة وأمن واستقرار المنطقة وأيضاً عافيتها، موضحاً أن الدول الخليجية استطاعت تسخير امكانياتها للحفاظ على استقرار المنطقة وتجنبها المخاطر، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية شريك استراتيجي مهم لدول الخليج العربي ولها دورها الحيوي والهام في حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة بما لها من دور وثقل وبما لنا من علاقات تربطنا بها ومصالح مشتركة وعلاقات شراكة وتعاون مهمة، وأكد على أن المرحلة الحالية تتطلب من دول الخليج والولايات المتحدة وكافة الأصدقاء التعاون بما يؤسس لمرحلة جديدة تراعي التهديدات والمخاطر الجديدة التي طرأت على المنطقة.

وبعد أن هدأت المؤثرات السياسية التي صاحبت وأعقبت قمة

البيان الختامي لقمة كامب ديفيد .. بين التعهد والالتزام العلاقات الخليجية- الأمريكية .. شراكة أم تحالف استراتيجي؟!

جاء في البيان الختامي لقمة كامب ديفيد العديد من الفقرات التي تستوقف المهتم بالعلاقات الخليجية الأمريكية ومنها ما يتعلق بإعلان إعادة تأكيد وعميق reaffirm and deepen علاقة «الشراكة الاستراتيجية» القائمة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة، وهي أقل بكثير من مصطلح «التحالف الاستراتيجي» القائم مثلاً بين الولايات المتحدة وإسرائيل منذ عقود طويلة. كما أن مصطلح «الشراكة الاستراتيجية» هو مصطلح تقليدي استخدم لوصف طبيعة العلاقات الأمريكية - الخليجية منذ أعوام السبعينيات، ولا يوجد شيء جديد في هذا الأمر.

د. مصطفى العاني*

الجغرافية لمجلس التعاون الخليجي كعملية «عاصفة الحزم» القائمة في اليمن، تستوجب التشاور «المسبق» مع الولايات المتحدة حين يتم التخطيط لهذا النوع من العمليات (وجاء هذا البند كرد فعل لتجاهل القيادة السعودية إبلاغ القيادة الأمريكية مسبقاً بموعد العملية العسكرية في اليمن). أي أن هذه المادة تشير إلى أن الولايات المتحدة تتعهد بالدفاع عن دول المجلس في حالة تعرض «أراضي دول المجلس» لعدوان خارجي، ولكنها لا تتعهد بدعم مبدأ «التدخل الخارجي لحماية المصالح» أو دعم ممارسة دول المجلس لمبدأ «التدخل الوقائي» أو «التدخل الاستباقي» لمنع قيام تهديد حتمي لأمن واستقرار دول المجلس.

وعلى صعيد التعاون العسكري والأمني، دعا البيان إلى العمل على تعزيز الشراكة الاستراتيجية من أجل تحسين التعاون الأمني، خاصة في عمليات التسليم السريع للسلاح، ومجال مكافحة الإرهاب، والأمن البحري، وأمن المعلومات الالكترونية، ومجال صواريخ الدفاع الباليستية.

وهي مجالات تشهد تعاون وتنسيق خليجي - أمريكي منذ سنوات عدة. وخلال السنوات الخمس الأولى من رئاسة الرئيس اوباما قامت دول المجلس بشراء أسلحة ومعدات عسكرية بقيمة ٦٥ مليار دولار (تمثل مشتريات المملكة السعودية ثلث هذا المبلغ) وخلال العام السادس من الرئاسة ٢٠١٤ - ٢٠١٥م، تم شراء أسلحة بقيمة ١٥ مليار دولار. أي أن منذ تولي اوباما الرئاسة اشترت دول المجلس أسلحة ومعدات عسكرية قيمتها ٨٠ مليار

ما حوته وثيقة البيان الختامي هو «تعهدات» وليس «التزامات». أي أن ما جاء في الوثيقة حول استعداد الولايات المتحدة للدفاع عن دول المجلس في حالة قيام «عدوان أو التهديد بالعدوان» الخارجي، هو «تعهد سياسي» وليس «تعهد قانوني» ملزم (كما هو قائم مثلاً في المادة ٥ من ميثاق حلف شمال الأطلسي/ الناتو).

والتعهد السياسي يخضع دوماً لاعتبارات سياسية متغيرة، ولتفسيرات الطرف الآخر، ولمصالحه الذاتية ومواقف قياداته السياسية المتغيرة حول «مفهوم وقوع عدوان»، ومن ثم لا يوجد جديد في وثيقة البيان الختامي ما عدا تكرار مواقف الولايات المتحدة التقليدي، وتعهداً «ذو الصفة العامة / المبدئية» بالدفاع عن دول المجلس في حالة وقوع عدوان خارجي عليها. وهو ما جاء في وثائق تقليدية دولية كالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تلزم دول المجتمع الدولي «بالدفاع عن أي دولة تتعرض لعدوان خارجي». كذلك في الوثائق التي صدرت عن الإدارات الأمريكية السابقة حول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج مثل: مبدأ ايزنهاور، مبدأ نيكسون، مبدأ كارتر..

وهناك إشارة خاصة ومهمة في البيان لعملية «عاصفة الحزم» في اليمن، حيث أشار البيان إلى «وجوب قيام دول مجلس التعاون بالتشاور مع الولايات المتحدة عندما تخطط للقيام بعمل عسكري يقع خارج حدود دول المجلس الجغرافية، خاصة عندما تكون مساعدة الولايات المتحدة مطلوبة بهذا الشأن».

أي أن دخول دول المجلس في عمليات عسكرية خارج الحدود



لم يذكر أبداً بالمقابل أخطار المنظمات الإرهابية الشيعية المرتبطة بإيران كحزب الله، والمليشيات الطائفية العراقية، ولم يتطرق البيان لأي منها، لا بالاسم ولا بالإيحاء.

وفيما يتعلق باليمن فقد أشار البيان إلى التزام جميع الأطراف بمحاربة نشاطات تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، في حين لم يشير البيان إلى «عاصفة الحزم» بشكل مباشر، بل أشار إلى الجهود السياسية لتسوية الأزمة اليمنية وتحويل الجهد العسكري إلى جهد سياسي من خلال مؤتمر الرياض تحت رعاية مجلس التعاون ومنظمة الأمم المتحدة، وعلى أن تستند مرجعيته إلى مبادرة مجلس التعاون، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وذكر البيان جماعة الحوثي في موقع واحد فقط، وهو خلال الإشارة إلى التزام الولايات المتحدة بعدم السماح لجماعة الحوثي وحلفائها باستلام السلاح وذلك تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦ (أي أن الالتزام جاء بناءً على قرار مجلس الأمن).

وحول العراق، أشار البيان إلى التزام دول مجلس التعاون والولايات المتحدة بتقديم العون للحكومة العراقية والتحالف الدولي لمقاتلة داعش، وأكد على أهمية وجوب تقوية العلاقات بين دول المجلس والحكومة العراقية التي يجب أن تستند إلى مبادئ حسن الجوار، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة.

والبيان يلزم دول الخليج بوجوب «عدم التدخل في الشؤون

دولار أمريكي. وبخصوص نظام الدفاع الصاروخي (منظومة صواريخ ثد THAAD) فقد عرض هذا النظام على بعض دول المجلس (السعودية، الإمارات، قطر، والكويت) أول مرة عام ٢٠٠٨م، ثم إعادة عرضه عام ٢٠١٢م، مع العلم أن هذا النظام لازال في مرحلة التطوير والاختبار، وقد تم نصب منظومة واحدة فقط منه حتى الآن في مايو ٢٠٠٨م، في فورت بلس بالولايات المتحدة. ويعتقد أن دولة قطر قد وقعت عام ٢٠١٢م، على عقد لتزويدها بهذا النظام بقيمة ستة ونصف مليار دولار.

وحول الموقف من إيران فقد تم تناول السياسة الإيرانية من خلال ملفين منفصلين: الأول قضية الملف النووي الإيراني، حيث ضمن الرئيس الأمريكي تعهد دول المجلس بدعم «اتفاق شامل وقابل للتحقق والمراقبة» لكونه سيصب في مصلحة دول مجلس التعاون (كما هو في مصلحة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي).

والثاني نشاطات إيران المزعزعة للاستقرار الإقليمي، حيث أكد البيان العمل المشترك بين الطرفين الأمريكي والخليجي لمقاومة السياسة الإيرانية التدخلية ووجوب احترام سيادة دول الجوار، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية دون الإشارة إلى أي مواقف أو وسائل محددة لتطبيق هذا المطلب.

في الفقرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ذكر البيان وجوب العمل على مكافحة التنظيمات الإرهابية: داعش، القاعدة، وجبهة النصرة، في المواد الخاصة باليمن، العراق، سوريا، ولبنان. وذكر هذه المنظمات الإرهابية بالاسم وبشكل متكرر عبر البيان.



القائمة وتأسيس حكومة تضم جميع الفئات وتعمل على حماية حقوق الأقليات والمحافظة على مؤسسات الدولة.

وأكد البيان على أن الرئيس بشار الأسد قد فقد شرعيته ولن يكون له دور في مستقبل سوريا. والتأكيد على وجوب تعزيز الجهود للقضاء على داعش في سوريا، وحذر من نفوذ الجماعات المتطرفة الأخرى مثل جماعة النصرة. ومن الملاحظ هنا أن البيان أشار إلى فقدان «الأسد» الشرعية ولم يشر إلى «النظام».

وعلى صعيد الوضع في لبنان، لم يذكر البيان اسم حزب الله بأي صفة، وأشار إلى ضرورة التعجيل في انتخاب البرلمان اللبناني لمنصب رئيس الجمهورية الشاغرة، ولم يشر إلى الدور المعطل الذي يمارسه حزب الله في هذا المجال.

وأشار إلى مخاطر وتهديدات داعش وجماعة النصرة للأمن والاستقرار في لبنان ووجوب تقديم الدعم للحكومة اللبنانية في مقاومة هذا الخطر، ولم يشر البيان إلى تورط مليشيات حزب الله في القتال في سوريا الذي كان السبب الأساسي في عمليات داعش في النصرة وتمدها داخل الأراضي اللبنانية. في حين أشار البيان في فقرات أخرى إلى الوضع في ليبيا، وقضية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، دون وجود أي التزامات أو أفكار جديدة ●

الداخلية العراقية، واحترام السيادة العراقية». ولم يتحدث البيان عن التدخلات الإيرانية السافرة في الشؤون الداخلية للعراق، وممارسات إيران في انتهاك السيادة العراقية، وحرمة أراضي الدولة بشكل متكرر، وتواجد قيادات وعناصر الحرس الثوري الإيراني داخل الأراضي العراقية وبشكل علني.

وفي فقرة العراق أشار البيان: التأكيد على أن تكون جميع «الجماعات المسلحة» تعمل تحت سيطرة كاملة من قبل الحكومة العراقية، وهذه إشارة للمليشيات الطائفية الشيعية، فالبيان لم يطلب حلها أو اعتبارها تنظيمات مسلحة غير شرعية، كل ما طالب به هو وضعها تحت إشراف الحكومة العراقية، وهذا الأمر هو قائم الآن فعلياً. ففي حزيران العام الماضي (٢٠١٤) قرر رئيس الوزراء السابق نوري المالكي تأسيس هيئة رسمية للقيام بمهمة التواصل والتنسيق بين الحكومة والمليشيات الشيعية. وأنشئت هذه الهيئة تحت اسم «هيئة الحشد الشعبي» وهي مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء. ومهمتها الأساسية ليست السيطرة على سلوك المليشيات الشيعية (المرتبطة بإيران) بل مهمتها دفع الرواتب والمعونات المالية لعناصر المليشيات الشيعية من ميزانية الدولة، وتزويد المليشيات بالأسلحة والاعتدة والمعونات المادية واللوجستية.

وفيما يخص الشأن السوري، أكد البيان عدم حدوث أي تغييرات في الموقف الأمريكي من الصراع في سوريا، وعدم وجود أي التزام أمريكي بدعم العمل لإسقاط النظام السوري. فقد أعلن الجانبان التزامهم بالعمل على تسوية سياسية للصراع السوري وانتهاء الحرب

مبادئ رؤساء أمريكا للتعامل الخارجي منذ الحرب العالمية الأولى

الاهتمام بالخليج بدأ في مبدأ ايزنهاور.. وبلغ ذروته في مبدأ كارتر

منذ أن خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها وقررت الدخول في المعترك السياسي والعسكري الدولي، أصدر الرؤساء الأمريكيون سلسلة من المبادئ التي ترسم تعامل الولايات المتحدة مع العالم الخارجي وتحمي مصالحها واختلف مضمون هذه المبادئ وتضمنت ما بين المثالية السياسية والبرجماتية لحماية الأمن القومي الأمريكي الذي تمدد خارج حدود الولايات المتحدة بعد أن أصبحت قوى عظمى، وفيما يلي أهم هذه المبادئ:

منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها.
الجلاء عن صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذا إلى البحر وإقامة علاقات جديدة بين دول البلقان كافة مبنية على أسس قومية وتاريخية، وضمان حريتها السياسية والاقتصادية.
ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمن دولي.
بعث الدولة البولندية بحيث تضم جميع العناصر البولندية، وإعطائها منفذا إلى البحر، وضمان استقلالها السياسي والاقتصادي دوليا.
إنشاء عصبة الأمم.

مبدأ ترومان (١٢ مارس ١٩٤٧ م)

جاء هذا المبدأ في كلمة الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان أمام الكونجرس الأمريكي حيث قال:
إن خطورة الوضع الذي يواجهه العالم اليوم هي التي دعيت إلى حضوري أمامكم هذه الجلسة المشتركة لمجلسي الكونجرس، لأن الأمر يتعلق بسياسة هذا البلد الخارجية وأمنه القومي.
وإني أعرض على حضراتكم جانباً من جوانب الوضع

مبدأ ويلسون (٨ يناير ١٩١٨ م)

مبدأ الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون والذي تضمن ١٤ مبدأ فرعياً، كان قد قدمه ويلسون للكونجرس في ٨ يناير ١٩١٨ م، ركز فيه على السلم وإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى، وفيما يلي عناصر مبدأ ويلسون:
تقوم العلاقات الدولية على موثيق سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية.
تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلافاً لذلك.
إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعانة في المحافظة على السلام.
تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي.
وضع إدارة عادلة للمستعمرات تفيد ما يحقق مصالح سكانها.

الجلاء عن الأراضي الروسية كلها والتعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب.
الجلاء عن أراضي بلجيكا وتعميرها.
الجلاء عن فرنسا ورد الأتزانس واللورين وتعمير ما خرب منها بسبب الحرب.
إعادة النظر في حدود إيطاليا بحيث تضم جميع الجنس الإيطالي.

مبدأ أيزنهاور (٥ يناير ١٩٥٧م)

جاء في كلمة القاها دوايت أيزنهاور (١٨٩٠-١٩٦٩). في ٥ يناير ١٩٥٧، ضمن «رسالة خاصة إلى الكونجرس حول الوضع في الشرق الأوسط». وحسب مبدأ أيزنهاور، فإن بمقدور أي بلد أن يطلب المساعدة الاقتصادية الأمريكية أو العون من القوات المسلحة الأمريكية إذا ما تعرضت للتهديد من دولة أخرى. وقد خص أيزنهاور بالذكر، في مبدئه، التهديد السوفيتي بإصداره التزام القوات الأمريكية «تأمين وحماية الوحدة الترابية والاستقلال السياسي لمثل تلك الأمم، التي تطلب تلك المساعدات ضد عدوان مسلح صريح من أي أمة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

في السياق السياسي العالمي، فإن المبدأ قد صيغ رداً على احتمال حرب، يُخشى منها كنتيجة لمحاولة الاتحاد السوفيتي لاستخدام العدوان الثلاثي كذريعة لدخول مصر. وبالنظر إلى فراغ القوة الذي خلّقه اضمحلال النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن حليفها أثناء ذلك العدوان، شعر أيزنهاور أن الحاجة لموقف قوي لتحسين الوضع كان يزيدها تعقيداً المواقف التي يتخذها جمال عبد الناصر، الذي كان يبني قاعدة قوة ويستخدمها لاضرام المنافسة بين السوقين والأمريكان، باتخاذ موقف «الحياد الإيجابي» وقبوله العون من الطرفين.

وعلى المستوى الإقليمي، كان الغرض أن يساعد مبدأ أيزنهاور على إمداد الأنظمة العربية ببديل عن الوقوع تحت السيطرة السياسية لجمال عبد الناصر، وتقويتهم في نفس الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة على عزل النفوذ الشيوعي، وقد فشل المبدأ بدرجة كبيرة على هذا الصعيد، بالنمو السريع لنفوذ ناصر بحلول عام ١٩٥٩، لكن تدهورت علاقة ناصر بالقيادة السوفيت، مما أتاح الفرصة للولايات المتحدة للتحويل إلى سياسة التكيف مع ناصر.

مشروع أيزنهاور هدف إلى حلول أمريكية لملء الفراغ الاستعماري بدلاً من إنجلترا وفرنسا وتضمن هذا المشروع: تفويض الرئيس الأمريكي سلطة استخدام القوة العسكرية في الحالات التي يراها ضرورية لضمان السلامة الإقليمية، وحماية الاستقلال السياسي لأي دولة، أو مجموعة من الدول في منطقة الشرق الأوسط، إذا ما طلبت هذه الدول مثل هذه المساعدة لمقاومة أي اعتداء عسكري سافر تتعرض له من قبل أي مصدر تسيطر عليه الشيوعية الدولية.

تفويض الحكومة في برامج المساعدة العسكرية لأي دولة

الحالي، يتعلق باليونان وتركيا، أملاً أن يحظى منكم بالنظر، قبل اتخاذ القرار في شأنه.

فقد تلقت الولايات المتحدة طلباً عاجلاً من الحكومة اليونانية للحصول على دعم مالي واقتصادي، ولا أعتقد أن لدى الشعب الأمريكي أو الكونجرس رغبة في أن يتجاهل نداء الحكومة اليونانية.

كما حصلت تركيا من الولايات المتحدة وبريطانيا على مساعدات مادية خلال الحرب. ومع ذلك، فتركيا بحاجة إلى مساعدتنا الآن. لقد سعت تركيا، منذ نهاية الحرب، إلى الحصول على مزيد من المساعدات المالية من بريطانيا والولايات المتحدة، لأغراض عملية التحديث وكشرط أساسي للحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ومن الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة هو إيجاد ظروف نستطيع فيها، بالاشتراك مع شعوب أخرى، أن نصنع نمط حياة ليس فيه قسّر ولا قهر. وقد كانت هذه قضية أساسية في حربنا ضد ألمانيا واليابان.

ولتمكين الشعوب من تحقيق التقدم في سلام، بعيداً عن القسر والقهر، فقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور ريادي لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، التي من أهدافها تحقيق حرية واستقلال دائمين لجميع أعضائها. غير أننا لن ننجح في بلوغ أهدافنا إلا إذا كنا على استعداد لمساعدة الشعوب الحرة على حماية مؤسساتها ووحدتها الوطنية.

كما أعتقد أن من واجبنا مساعدة الشعوب الحرة على صنع مستقبلها بالطريقة التي تراها، وأخيراً فإن مساعدتنا يجب أن تكون أساساً من خلال الدعم الاقتصادي والمالي الضروري لضمان الاستقرار الاقتصادي، واستمرار أساليب الممارسة السياسية المنظمة.

لو تخلينا عن مساعدة اليونان وتركيا في هذه اللحظة المصرية، فسيكون لذلك أثره البعيد، سواء في الغرب أو في المشرق. لذلك، فإن من واجبنا أن نبادر بعمل مباشر لا مجال فيه للتردد. واني لذلك أطلب من الكونجرس أن يمنحني صلاحية تقديم مساعدة لليونان وتركيا بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ١٩٤٨... كما أطلب من الكونجرس، إضافة إلى هذه الأموال، تفويضاً باختيار فريق من المدنيين والعسكريين الأمريكيين لإيفاده إلى اليونان وتركيا، بناءً على طلب منهما، للمساعدة في مهام إعادة الإعمار.

وأخيراً، أطلب من الكونجرس تفويضاً يتيح الاستخدام الأسرع والأنجع للمبالغ التي سيتم الترخيص بها، لتوفير السلع والإمدادات والتجهيزات المطلوبة.

نيكسون»، القادر على ضمان الأمن والاستقرار في الخليج، ومن ثمّ حماية المصالح الأمريكية.

وبناءً على ذلك قدم مستشار الرئيس جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي، سبجنيو بريجنسكي

مذكرة تتضمن أطر عمل جديدة في الخليج العربي، لتأكيد قوة وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة، وإصرارها على حمايتها من الأخطار، الخارجية والداخلية، بمختلف الوسائل، خاصة بعد اختلال ميزان القوى، الاستراتيجية والإقليمية، لمصلحة الاتحاد السوفيتي، وتضمنت الأسس التالية:

وضع سياسة أمريكية جديدة في المنطقة، تشبه «مبدأ ترومان»، الذي رسم، بعد الحرب العالمية الثانية، الخط، المحظور على الاتحاد السوفيتي تجاوزه.

إعلان السياسة الأمريكية الجديدة على العالم وعلى الشعب الأمريكي لدراسة ردود الفعل، وفي ضوء ذلك تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية ما يمكن من إجراءات عملية، لحماية أمن الشرق الأوسط والخليج العربي.

نتيجة لتفوق الاتحاد السوفيتي في القوى التقليدية الإقليمية، في الشرق الأوسط والخليج العربي، فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبني قواتها المسلحة من جديد، وأن تكون مستعدة للرد، فوراً، على أي تهديدات سوفيتية في الخليج بصورة خاصة. العمل على تشجيع تحالفات أو ترتيبات تعاون أمني، بين الدول المعتدلة، بما فيها مصر والمملكة العربية السعودية والأردن.

ضرورة التعاون القريب مع المملكة العربية السعودية، لكونها، بعد سقوط الشاه الركيبة الأولى للنظام الأمني الإقليمي في منطقة الخليج.

وفي غضون ذلك نشرت مجلة فورتشن الأمريكية في عددها الصادر في 7 مايو 1979م قراءة حول مصادر الخطر على النفط الخليجي، وأشارت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستدخل عسكرياً إذا وقع أحد الاحتمالات التالية:

غزو سوفيتي لمنطقة الخليج العربي، للاستيلاء على منابع النفط.

خطر نطفي يعمد إليه الخليجيون لتحقيق أهداف سياسية. غزو عراقي للكويت، أو المملكة العربية السعودية؛ إذ تستطيع القوات المدرعة العراقية، التي تستخدم بصورة رئيسية معدات سوفيتية، ويتطلب إبعاد القوات البرية العراقية، إنزال قوات من مشاة البحرية، من الأسطول السادس، أو السابع، وقوات مشاة من الفرقتين 82 و 101 إذا أغلق المتمردون مضيق هرمز.

أو مجموعة من دول المنطقة إذا ما أبدت استعدادها لذلك، وكذلك تفويضها في تقديم العون الاقتصادي اللازم لهذه الدول دعماً لقوتها الاقتصادية وحفاظاً على استقلالها الوطني.

مبدأ كارتر (٢٣ يناير ١٩٨٠)

تضمن خطاب الرئيس الأمريكي الذي ألقاه في يناير ١٩٨٠م، عن حالة الاتحاد أن أية محاولة من جانب قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وأنه سيتم صد هذا الاعتداء بأية وسائل ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية.

وبموجب مبدأ كارتر أعلنت أمريكا عزمها على الدفاع عن الخليج وبذلك فقد أزيلت كل شك بشأن نواياها بعد الغموض الذي اكتنف مبدأ نيكسون ومزاج عدم التدخل الذي ساد بعد الهزيمة في فيتنام.

وكانت المبادرة التي أفرزها المبدأ هي تكوين فرقة تدخل سريع مهيأة للتوجه إلى المنطقة في حالة وقوع هجوم. كما تضمنت التزام الولايات المتحدة بتأمين قواعد أو حقوق إقامة قواعد يمكن نشر قوة التدخل السريع المذكورة، واعتبر كارتر ومستشاره للأمن القومي زيجنيو بريجنسكي أن الاجتياح السوفياتي لأفغانستان خاصة خطراً كبيراً يهدد الأمن الإقليمي.

وجاء مبدأ كارتر بعد سقوط شاه إيران ودخول، في الأول من فبراير ١٩٧٩، ومن ثم سقوط مبدأ نيكسون. فتغيّر ميزان القوى، مع عدم وجود بديل في إيران، كل ذلك دفع القادة الأمريكيين إلى ضرورة البحث عن استراتيجية جديدة في الخليج العربي، لحماية المصالح الأمريكية.

حيث اعتقدت واشنطن، أنها خسرت، بسقوط الشاه، حليفاً قوياً، ولكنها لن تخسر كل النفوذ في المنطقة، وحاولت الدخول في حوار مع الثورة الإسلامية، لاحتوائها، وإبقاء إيران ضمن مناطق النفوذ الأمريكية. لكن لم ينجح بسبب التوجه الراديكالي للثورة الإيرانية، الذي جسده مسألة الرهائن الأمريكيين، وحسم الجدل في الأوساط الإستراتيجية الأمريكية، حول فاعلية «مبدأ نيكسون»، وحول الخيارات المطروحة في المنطقة فقد استبعدت، وبشكل نهائي فكرة البديل المحلي من إيران، وتبلورت الصورة الجديدة للسياسة الأمريكية: حضور لافت للقوة الأمريكية في المحيط الهندي، وتطوير برنامج سياسي عسكري، يجعل المملكة العربية السعودية ودول الخليج، في منعة من الاضطراب. وحظي تكثيف الوجود، العسكري والسياسي الأمريكي في الخليج العربي، بنوع من الإجماع في الأوساط الأمريكية، على أساس أنه البديل الوحيد من «مبدأ

مبدأ ريجان ١ فبراير ١٩٨٥

أعلن الرئيس رونالد ريجان عن مبدئه ضمن الخطاب الذي ألقاه أمام الكونجرس الأمريكي عن «وضع الاتحاد»، يوم ١ فبراير ١٩٨٥ م.، حيث قال: نحن لا نملك أن نتقمص ثوب البراءة في الخارج وسط عالم غير بريء. كما لا نستطيع البقاء سلبيين والحرية مطوّقة، فبدون موارد، لا يمكن للدبلوماسية أن تنجح. وإن برامج المساعدة الأمنية التي أعدناها لتهدف إلى تمكين حكومات صديقة من الدفاع عن نفسها، وتمنحها الثقة في العمل من أجل السلام. وكلي أمل في أن يدرك جميع أعضاء الكونجرس أن كل دولار يُصرف في إطار المساعدة الأمنية إنما هو إسهام في تحقيق الأمن العالمي، تماماً مثلما هو الشأن بالنسبة إلى ميزانيتنا الدفاعية الخاصة.

إن من واجبنا أن نقف إلى جانب حلفائنا من أنصار الديمقراطية. وعلينا ألا نفقد الثقة بأولئك الذين يعرضون حياتهم للخطر في كل قارة من قارات العالم، من أفغانستان إلى نيكاراغوا لتحدي شتى أشكال العدوان المدعوم من الاتحاد السوفيتي، في سبيل حقوق هي ملك لنا منذ أن ولدنا.

إن النظام الساندينيستي في نيكاراغوا، وبدعم كامل من كوبا والكتلة السوفيتية، لا يكتفي باضطهاد شعبه، والكنيسة، ومنع الصحافة الحرة، بل يعمد إلى تقديم الأسلحة والقواعد للإرهابيين الشيوعيين لكي يهاجموا الدول المجاورة. ولذلك، فإن مؤازرة المناضلين من أجل الحرية هي بمثابة دفاع عن النفس، ولا تتعارض بأي حال مع ميثاق منظمة الدول الأمريكية، ولا مع ميثاق الأمم المتحدة. وإن من المهم جداً أن يستمر الكونجرس في دعم كل جوانب سياستنا الهادفة إلى مساعدة دول أمريكا الوسطى. وإني لأرغب في العمل معكم سوياً على دعم القوى الديمقراطية التي يقترن نضالها اقتراحاً وثيقاً بأمننا القومي. ولم يتم قط نشر هذا المبدأ كسلسلة متكاملة من المبادرات السياسية كما كان الحال في مبدأ ترومان أو مبدأ نيكسون، بل انبثق من كتابات مؤيدي ريجان في الجناح اليميني للحزب الجمهوري وفي بيانات فرق البحث (think tanks) مثل مؤسسة التراث (heritage foundation) وقد تم تعميم المصطلح نفسه عام ١٩٨٥ من قبل تشارلز كراوثامر (Chasles Krauthammer) من مجلتي تايم (time) ونيوريبابليكان (new republican). يمكن جوهر هذا المبدأ في الزراعة الفعالة لدول منتجة مستهدفة تتهم باتباعها سياسات وايدولوجيات ماركسية - لينينية ومؤيدة للاتحاد السوفياتي وقد كان ريجان مصمماً منذ تولية منصبه في البيت الأبيض على إيقاف التوسع الملاحظ لقوة السوفيات التي حثت أثناء ما يسمى «عقد الإهمال» في سبعينيات القرن العشرين.

مبدأ كلينتون ١٩٩٤م

بيل كلينتون، الرئيس الأمريكي الأول الذي جاء بعد الحرب الباردة وسياسة الاحتواء، كان حريصاً على إرساء قواعد مبدئه الخاص بالسياسة الخارجية وتنفيذها، وبناء على وثيقة الأمن القومي لعام ١٩٩٤ م، والتي تظل أوضح بيان لموجبات السياسة الخارجية للولايات المتحدة حتى ذلك الحين، تقوم استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة على ثلاث ركائز هي: المحافظة على السيطرة العسكرية العالمية.

تحقيق ازدهار اقتصادي متواصل.

تعزيز ديمقراطية السوق الحرة في الخارج.

يعتبر غياب الاتحاد السوفيتي، والانحياز المفاجئ للاقتصادات الموجهة والنشوء العالمي للأسواق الحرة في أوائل تسعينيات القرن العشرين، نافذة جديدة تطل على فرصة للتغلغل الأمريكي النشط.

جوهر مبدأ كلينتون هو الاحتفاظ بالهيمنة العالمية، ورفع شأن الأسواق الحرة وهدم جدران التعرّفة وفتح الأبواب أمام المشاريع الأمريكية والخبرة والمال الأمريكيين.

هذا المبدأ الجديد لا ينطوي على مثل تلك التكاليف المالية أو تكاليف حقوق الإنسان.

وكل ما كانت تقتضيه (دبلوماسية بيغ ماك) التي وضعها بيل كلينتون، هو الالتزام بتعزيز صادرات الولايات المتحدة والتقيد الصارم بإنفاذ مبدأ التجارة الحرة العالمية، والباقي تتكفل به السوق.

يقوم مبدأ كلينتون، من الناحية الفكرية على أساس نظرية الفيلسوف الألماني كانت (kant) القائلة ان الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض.

يرى مبدأ كلينتون أن الولايات المتحدة هي «البلد الذي لا يمكن الاستغناء عنه» عند تقاطع ثلاث دوائر متداخلة للقوة العالمية - أوروبا - آسيا - المحيط الهادي ونصف الكرة الغربي.

وتعد الولايات المتحدة، من الناحية الدستورية، الأولى بين اقترانها في نظام حكم جديد ومتعدد الأقطاب واخذ في الاتساع فهو يضم في ضمانه الأمني جميع الأعضاء ولكن يشجع حيث أمكن مبدأ التبعية (subsidiarity)

وهو شكل من أشكال علاقة القوة. وشأنه في ذلك شأن جميع تلك العلاقات. فهو يعتمد قبل كل شيء على امتلاك قدرة يمكن تحويلها بحيث تصبح أدوات سياسية للقيام بالتهديدات. وبما أن العقوبات الاقتصادية تسعى بشكل خاص لحرمان عنصر فاعل مستهدف من سلع وخدمات نادرة، فيجب ضمها إلى ذخيرة الاستراتيجيات القسرية. ●

▲ أمن اليمن جزء لا يتجزأ
من أمن دول الخليج والاعتداء
عليه يهدد الأمن الإقليمي

▲ توجهات دولنا دفاعية
ولن تعتدي على أحد وليس
لها مطامع فيما لدى الآخرين

▲ دول الخليج تدعم الحل
السياسي في سوريا ومصالحة
تعالج كافة مكونات العراق



معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني أمين عام مجلس التعاون لرئيس التحرير:

الحفاظ على أمن منطقة الخليج مسؤولية أبنائها بالدرجة الأولى

الخليجية من ٦ مليارات دولار عام ١٩٨٤م، إلى ١٤٠ مليارات عام ٢٠١٤م.

على الصعيد الإقليمي، أوضح معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني أن دول مجلس التعاون تعتبر أمن اليمن جزءاً لا يتجزأ من أمنها، وأن أهل اليمن هم أهلنا، ومن يعتدي على اليمن وشرعية حكومته فهو يعرض أمن اليمن واستقراره والأمن الإقليمي للخطر، وأن عاصفة الحزم جاءت استجابة لطلب الرئيس الشرعي عبد-ربه منصور هادي لحماية الشعب اليمني ومنع تهديد جيران اليمن.

ويرى معاليه أن حل الأزمة السورية يكمن في التوصل إلى حل سياسي وفق "جنيفاً" وأن دول الخليج تدعم هذا الحل وتسانده، وحول العراق أوضح معالي الدكتور عبد اللطيف الزياني أن دول مجلس التعاون تدعو إلى مصالحة وطنية حقيقية ومعالجة تظلمات كافة مكونات المجتمع العراقي.

وفيما يتعلق بإيران أوضح معاليه أن دول مجلس التعاون تتطلع إلى إقامة علاقات جوار بناءة ومستدامة تحقق الخير والمنفعة لشعبونا وشعوب المنطقة والمهم أن نلمس على أرض الواقع مواقف إيجابية من إيران وخطوات سياسية جديدة تجاه دول المجلس.

وحول أمن الخليج أوضح معالي الدكتور الزياني أن أمن منطقة الخليج مسؤولية أبنائها بالدرجة الأولى، موضحاً أن علاقات دول المجلس متعددة الأوجه مع أطراف دولية فاعلة كثيرة ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة باقية في المنطقة وسوف تعزز وجودها حماية لمصالحها وللحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفيما يلي نص الحوار:

في الظروف الحالية التي تمر بها منطقة الخليج خاصة، والمنطقة العربية عامة، ومع إعادة صدور مجلة (آراء حول الخليج) من المملكة العربية السعودية بعد أن كانت تصدر من دبي لأكثر من ١٠ سنوات، كان من الأهمية بمكان إجراء هذا الحوار مع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، للوقوف على رؤيته لما يدور في المنطقة، ومن ثم كيف تواجه دول مجلس التعاون المخاطر والتحديات، وكيف ترى هذه الدول ما حقته من إنجازات وكيف ترسم ملامح المستقبل، وقد أتى هذا الحوار الثري عميق الرؤية واضح التوجهات كوضوح توجهات دول مجلس التعاون نحو المستقبل ليؤكد على مضي هذه الدول على طريق المزيد من التكامل لتحقيق الكثير من المكاسب ومواجهة المخاطر والتحديات بإرادة صلبة ورؤية سليمة لتوفير المزيد من الرفاهية وتثبيت الأمن للمواطن، وتعزيز الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وانتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول الإقليمية مع عدم التدخل في شؤون الآخرين وعدم السماح لآخرين بالتدخل في شؤون دول المنطقة.

فقد أشاد معاليه بما حققه مجلس التعاون الخليجي من إنجازات رغم الظروف التي شهدتها المنطقة في السنوات الثلاثين الأخيرة التي زادت من عزيمة دول المجلس ومن اصرارها على تحقيق أهدافها، واعتبر معاليه ما تحقق من إنجازات قفزات مهمة وهذا ما تمثل في تحقيق المواطنة الاقتصادية، إقامة منطقة التجارة الحرة، تأسيس الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، وإقامة الاتحاد النقدي الخليجي وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول

أجرى الحوار: د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

تحرص باستمرار على تسريع وتيرة تلك الإجراءات، إلا أنه يجب ألا ننسى أن إقرار مشروعات العمل الخليجي المشترك تتطلب دراسات شاملة ومتكاملة إدارية وفنية وتشريعية ومالية، وذلك يستلزم الكثير من التنسيق الوثيق والمتابعة المستمرة بين دول المجلس الست، وهذا يستغرق جهداً ووقتاً. وتعمل الدول الأعضاء والأمانة العامة على مواصلة الجهد لتسريع الخطى من خلال الآليات والأجهزة المختصة. فلدينا في مجلس التعاون لجنة وزارية مختصة بمتابعة تنفيذ قرارات العمل المشترك، كما أن وزارات الخارجية بدول المجلس خصصت إدارة لشؤون مجلس التعاون تتولى بشكل يومي التواصل والتنسيق مع الأمانة العامة ومتابعة كافة شؤون العمل الخليجي المشترك.

• **التكامل الاقتصادي الخليجي ما زال متعثراً فقطاع نقل السلع والبضائع والاستثمارات المشتركة وحجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون ما زال لم يشهد التحسن المأمول، بل لم تواكب الرغبة لدى زعماء دول المجلس .. ما هي الأسباب وما هي الحلول؟**

- على العكس تماماً، فالتكامل الاقتصادي وتعزيز التبادل التجاري بين دول المجلس يعد ركيزة أساسية لتحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، لذلك حرص القادة ومنذ قيام المجلس على إصدار القرارات اللازمة لتعزيزها، ويتضح ذلك جلياً لمن يتابع تطور التعاون الاقتصادي منذ قيام المجلس وحتى الآن، حيث يرى المتابع لتلك التطورات أن دول المجلس وعبر السنوات الماضية أعفت منتجاتها من الرسوم الجمركية، وعاملتها معاملة السلع الوطنية، وأقامت دول المجلس منطقة تجارة حرة فيما بينها عام ١٩٨٢م، وحققت نقلة تكاملية كبيرة بإقامة الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٢م، وتخلل تلك السنوات إقرار العديد من القوانين والأنظمة والسياسات التي سهلت التجارة البينية وأنسياب السلع وحققت تكاملاً في العديد من الأصعدة التجارية والاقتصادية .

وجاء إعلان انطلاق السوق الخليجية المشتركة كتتويج لسنوات من السعي نحو التكامل وإبراز ما تم تحقيقه على أرض الواقع، حيث أثمرت تلك الخطوات وعلى مدى سنوات من العمل التكاملية عن توحيد كثير من الأنظمة والسياسات وفتح المجال لانتقال السلع والبضائع، وكذلك فتح فروع للشركات الخليجية وغيرها من الخطوات الهامة اللازمة لتحقيق المساواة التامة والتكامل الاقتصادي والمواطنة الاقتصادية الخليجية للأشخاص

• **يحتفل مجلس التعاون الخليجي خلال أيام بالذكرى الرابعة والثلاثين على تأسيسه، ماذا تقولون في هذه المناسبة للمواطن الخليجي؟**

- أبارك لكافة مواطني دول المجلس بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين على قيام مجلس التعاون، وأقدم لهم بالشكر والتقدير على مساندتهم ودعمهم لهذه المسيرة المباركة، وأؤكد لهم أن المجلس ما كان ليحقق ما تحقق من إنجازات مهمة منذ قيامه لولا جهودهم الفاعلة وإيمانهم بدور هذه المنظومة المباركة في تجسيد التضامن والتعاون والتكامل في مختلف المجالات، حتى أصبح هذا مجلس اليوم كيانا راسخاً يتبوأ مكانة رفيعة في المجتمع الدولي. وأنا واثق بأننا سوف نحقق المزيد من الإنجازات بمواصلة البذل والعطاء، وبالمزيد من الجهد والتفاني، وسنسعى جاهدين للارتقاء بهذه المنظومة الخليجية المباركة بإذن الله.

• **كيف تنظرون معاليكم إلى الإنجازات التي حققها المجلس خلال مسيرته؟ وهل ترون أنها تتناسب مع المدة الزمنية التي انقضت من عمر هذا المجلس؟**

- إن إنجازات الشعوب لا تقارن بالسنوات وإنما بما تحقق منها على أرض الواقع. وبفضل من الله وحكمة وبصيرة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، حفظهم الله ورعاهم، تمكنت مسيرة المجلس من تحقيق الكثير من الإنجازات سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو العسكري والأمني أو التنموي، والمواطن الخليجي بلا شك يدرك ذلك ويلمسه. وبالطبع لا يجب أن ننسى الظروف والتحديات المتعددة التي واجهت مسيرة مجلس التعاون، وبخاصة الظروف السياسية والاقتصادية والحروب والصراعات التي شهدتها المنطقة خلال الثلاثين عاماً الماضية والتي أثرت على مسيرة مجلس التعاون، إلا أنها لم توقفها أو تعطلها، بل أستطيع أن أقول إنها زادت عزيمة دول المجلس وإصرارها على المضي قدماً لتحقيق الأهداف السامية التي تأسس المجلس من أجل تحقيقها.

• **بعض أبناء دول مجلس التعاون يشكون من بطء سير خطى الإجراءات التي تنعكس إيجابياً على المواطن الخليجي تحت مظلة «التعاون» .. فلماذا البطء رغم السنوات التي تجاوزت ثلث قرن على تأسيس هذا الكيان الخليجي المهم؟**

- خطوات العمل في مجلس التعاون وإجراءات إقرار المشاريع والخطط والبرامج ادا ما قارناها بالعديد من المنظمات المشابهة لمجلس التعاون لوجدنا أنها تسير بشكل جيد، بل إن دول المجلس

صراعات المنطقة زادت من عزيمة

وإصرار دول الخليج لتحقيق أهدافها

المواطنة الاقتصادية الخليجية

والسوق المشتركة تويجاً للتكامل الخليجي

- تحقيق المواطنة الاقتصادية.
- إقامة منطقة التجارة الحرة .
- تأسيس الاتحاد الجمركي.
- إقامة السوق الخليجية المشتركة .
- إقامة الاتحاد النقدي .

تواكب هذا الجهد مع العمل على تقريب الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، مع ربط البنى الأساسية بدول المجلس لا سيما في مجالات المواصلات والكهرباء وتشجيع إقامة المشاريع والمؤسسات المشتركة.

• هل هناك خطوات لتفعيل صيغة مجلس التعاون الخليجي من أجل تفعيل المكاسب الخليجية وتعظيم فوائدها خاصة على صعيد التحول من صيغة (التعاون) إلى صيغة (الاتحاد)؟

- تفعيل المكاسب الخليجية مستمر، ويلقى من أصحاب الجلالة والسمو قيادة دول المجلس - حفظهم الله - الكثير من الاهتمام والمتابعة المستمرة. والمواطنة الخليجية، بفوائدها العظيمة، هي إحدى المشروعات الطموحة التي أرادت من خلالها دول المجلس تحقيق العديد من المكاسب للمواطن الخليجي، وتعزيز الترابط والتكامل بين دول المجلس. وحرصاً من دول المجلس على متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري تم تشكيل لجنة خاصة مهمتها متابعة التنفيذ دعماً للمسيرة المباركة . أما بالنسبة للتحول من صيغة (التعاون) إلى صيغة (الاتحاد)، فهو كما يعلم الجميع مبادرة مخصصة من المغفور له بإذن الله تعالى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، ولقيت مباركة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس -رعاهم الله- الذين كلفوا المجلس الوزاري واللجنة المتخصصة بمتابعة المشاورات بين الدول الأعضاء، وما زالت المشاورات مستمرة في هذا الخصوص.

• الوضع في اليمن الشقيق المجاور لدول مجلس التعاون يمر بظروف غاية في التعقيد والصعوبة بعد أن استولت مجموعة أنصار الله على مقاليد الأمور بالقوة وانقلبت على الشرعية وألغت وتجاوزت المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن الدولي .. كيف ستعامل دول المجلس مع اليمن وما هي وسائلها وألياتها في تنفيذ أسس هذا التعامل، وما هي رؤيتكم لموقف دول الخليج بعد عاصفة الحزم؟

الطبيين والاعتباريين، يدل على ذلك حجم التجارة البينية بين دول المجلس الذي قفز من حوالي ٦ مليارات دولار في العام ١٩٨٤م، إلى ما يزيد عن ١٤٠ ملياراً في عام ٢٠١٤ م .

• دول الخليج العربية مازالت مستهلكة وغير منتجة ومتماثلة في النمط الإنتاجي، ومع ذلك لا يوجد خطط جماعية لتنويع مصادر الدخل وإقامة مشاريع مشتركة تقوم على المزايا النسبية لهذه الدول بما يحقق التعاون وليس التنافس .. هل هناك رؤية خليجية موحدة لتجاوز هذه المعضلة ؟

- في مسيرة العمل الخليجي المشترك يتولى وزراء التخطيط والتنمية بدول المجلس إعداد الخطط التنموية اللازمة لدول المجلس، كما تتفرع من اللجان الوزارية لجان متخصصة للتنسيق في عمل السياسات المالية والنقدية كل فيما يخصه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصعوبة في بروز نتائج العمل الجماعي و عمل تلك اللجان المشتركة هي أن المزايا النسبية لدول المجلس تكاد تكون متشابهة فيما بينها من ناحية الثروات الطبيعية والمناخ والموقع والطبيعة الاجتماعية، علماً انه تم تحقيق نتائج طيبة في تنويع مصادر الدخل مع الأخذ في الاعتبار الاستفادة من الميزة النسبية لدول المجلس لتحقيق المنافسة الدولية وجدوى المنتجات المطروحة، فالكثير من القطاعات الانتاجية كالصناعة والسياحة والخدمات والمصارف أصبحت تسهم بنسب جيدة في الدخل القومي لدول المجلس .

• رغم تماثل الاحتياجات لدول مجلس التعاون وتشابه الانتاج والطقس والمناخ وشح المياه العذبة وندرة الزراعة إلا أن دول المجلس وبعد ما يقرب من ٣٤ عاماً من إنشاء مجلس التعاون مازالت تعمل فرادى دون تنسيق اقتصادي أو استثماري .. كيف يمكن توحيد الجهود في هذا الصدد، وتوحيد إجراءات الاستثمارات وتوحيد الجهود في الداخل والخارج لإنشاء كيان اقتصادي كبير ؟

- لقد تبهت دول مجلس التعاون منذ قيام المجلس إلى أهمية توحيد جهودها في المجال الاقتصادي، فتبنت في عام ١٩٨١ م، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من أجل رسم خطة العمل الاقتصادي المشترك ومرآح التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، ولتشكل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام المجلس، وتشمل على وجه الخصوص:

الحل الأمثل الذي من خلاله يمكن إنهاء معاناة الشعب السوري ووقف نزيف الدم في سوريا، ويكمن دور دول المجلس في توفير المساعدة والدعم من أجل التوصل إلى الحل السياسي المنشود. كما أن دول المجلس تدين استمرار مشاركة قوات أجنبية - وعلى رأسها مليشيات حزب الله - مع قوات النظام السوري، في قتل الشعب السوري وتدمير مدنه وممتلكاته، وناشد المجتمع الدولي التحرك العاجل لتقديم الحماية للشعب السوري، ومساعدته ليتمكن من الدفاع عن نفسه، وتقديم الدعم والمساعدة للاجئين والنازحين من أبنائه.

أما فيما يتعلق بالعراق، فدول مجلس التعاون يهتما كثيرا بالوضع في العراق الشقيق، فهو بلد عربي جار نتمنى له الأمن والاستقرار والازدهار. ودول المجلس تدعو دائماً إلى إجراء مصالحة وطنية حقيقية من خلال معالجة تظلمات كافة مكونات المجتمع العراقي، وتنفيذ الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في الصيف الماضي. كما تدعو إلى تعاون إقليمي ودولي واسع النطاق لمحاربة تنظيم داعش الارهابي.

• هناك تحولات كبرى في موازين القوى على مستوى العالم وبالطبع منطقة الخليج، كيف يمكن لدول المجلس تثبيت أمن منطقة الخليج والحفاظ على التوازن العسكري والاستراتيجي؟

- إن منطقة الخليج العربي ومنذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي تعيش حالة متغيرة من التوتر والاستقطاب حولها لأسباب عديدة في مقدمتها وجود البترول وما يمثله من أهمية حيوية للعالم أجمع، إلى جانب موقعها الجغرافي المتميز، بل إن منطقة الشرق الأوسط كاملة ومنذ خروج الاستعمار الغربي منها، وهي تعاني من التوترات والتجاذبات والتي انتهت إلى الأوضاع الحالية من عدم الاستقرار وانعدام الأمن التي يعيشها عدد من الدول العربية، وإذن فالتوتر والقلق هو أحد سمات هذه المنطقة الحيوية، والأطماع والتهديدات المحتملة تكتنفها أمس واليوم وغداً، وفي مثل هذه الأجواء كان لابد لدول مجلس التعاون من أخذ زمام المبادرة للدفاع عن نفسها ومقدراتها ومنجزاتها، ولذلك كان الجانب الدفاعي حاضراً بقوة في أذهان مسؤولي دول المجلس ومخططيها، حيث حظي هذا الجانب بأهمية بالغة من لدن قادة دول المجلس منذ قيام هذا الكيان المبارك.

إن دول مجلس التعاون تؤمن أن الحفاظ على أمن دول المجلس والدفاع عنها هو مسؤولية أبنائها بالدرجة الأولى، وتدعيم تعاونها

- فيما يخص اليمن، كانت المبادرة الخليجية هي الحل السلمي الذي توافقت عليه جميع الأطراف والقوى السياسية ومكونات المجتمع اليمني من أجل انتقال سلمي للسلطة ينهي الأزمة التي شهدتها اليمن في ٢٠١١م، ويجنب اليمن الحرب الأهلية والصراع وسفك الدماء. وبموجب المبادرة جرت انتخابات رئاسية تولى بعدها فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئاسة الجمهورية، وعقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي أصدر مخرجات بناءة، كان من المفترض تنفيذها، واستكمال العملية السياسية بإعداد الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية. إلا أن الانقلاب الحوثي على الشرعية عطل العملية الانتقالية، وقاد اليمن إلى الوضع المأساوي الذي يعيشه الآن.

إن دول مجلس التعاون تعتبر أمن اليمن جزءاً لا يتجزأ من أمنها، وأهل اليمن أهلنا، ومن يعتدي على اليمن وشرعية حكومته، فهو يعرض أمن اليمن واستقراره والأمن الإقليمي للخطر. ولذلك بادرت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون إلى تشكيل تحالف عربي إسلامي للقيام بعملية (عاصفة الحزم) استجابة لطلب فخامة الرئيس اليمني لحماية الشعب اليمني من الانتهاكات التي ارتكبتها القوى المعادية للشرعية، ومنعها من تهديد جيران اليمن وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية. كما بادرت دول المجلس إلى التقدم بقرار تحت الفصل السابع بتناه مجلس الأمن الدولي برقم ٢٢١٦. ودول المجلس ستواصل مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ قراره حماية لليمن وشعبه العزيز، وتأكيداً للشرعية وسعيًا لإعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن.

ولا شك أن مؤتمر الرياض الذي اختتم أعماله بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٥م، دليل واضح على الدعم والمساندة التي تقدمها دول مجلس التعاون للأشقاء في اليمن، وهو يمثل خطوة مهمة على تأكيد الشرعية واستكمال العملية السياسية في اليمن بما تضمنه إعلان الرياض الصادر عن المؤتمر من مبادئ تعبر عن رأي أغلبية الشعب اليمني، وتعكس ما يتطلع إليه من آمال وطموحات لبناء دولة حديثة تنعم بالأمن والاستقرار والسلام.

• ما يحدث في العراق وسوريا يندرج بأخطار ومخاطر كثيرة كيف يمكن إيجاد حلولاً عملية من وجهة نظر مجلس التعاون الخليجي لهذه المعضلة التي طال أمدها؟

- إن دول المجلس تعتبر أن حل الأزمة في سوريا يكمن بالتوصل إلى حل سياسي وفق «جنيف ١» الذي يضع إطاراً زمنياً محدداً لتشكيل حكومة انتقالية سورية، لها كل السلطات التنفيذية، وهو

علاقات دول المجلس متعددة الأوجه

مع أطراف دولية فاعلة ومن ضمنها أمريكا

أمريكا باقية في المنطقة وسوف تعزز وجودها لحماية مصالحها واستقرار المنطقة

الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، «طنب الكبرى» و«طنب الصغرى» و«أبو موسى».

كما عبرت دول المجلس عن تقديرها للجهود الكبيرة التي بذلتها مجموعة دول 1+5 من أجل التوصل مع إيران لإطار مرحلي حول برنامجها النووي، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى اتفاق نهائي يضمن الأمن والسلم في المنطقة. ونتطلع إلى إقامة علاقات جوار بناءة ومستدامة تحقق الخير والمنفعة لشعوبنا وشعوب المنطقة عموماً. والأمر المهم، أن نلمس على أرض الواقع مواقف إيجابية من إيران، وخطوات سياسية جديدة تجاه دول المجلس.

• تم طرح توسعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وضم دول أخرى من خارجه مثل الأردن والمغرب .. فهل ما زالت الفكرة مطروحة؟ وهل من الوارد توسعة عضوية المجلس؟

- لقد أصدر المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته ٢٢٤ التي عقدت بالرياض في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١م، قراراً نص على تعزيز العلاقات والتعاون بين مجلس التعاون وكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، من خلال شراكة استراتيجية تشمل مختلف مجالات التعاون. وقد تم تأسيس لجنة وزارية تضم وزراء خارجية دول المجلس والبلدين الشقيقين، تجتمع دورياً، ويتم من خلال هذه الاجتماعات التنسيق في شأن القضايا الدولية والإقليمية، والإشراف على مسيرة الشراكة الاستراتيجية التي تم تأسيسها. وقد أقر أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية خطتين للعمل المشترك مع كلا البلدين للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٨)، تشمل مسارات التعاون المختلفة، بما في ذلك التعاون السياسي والاقتصادي والقضائي، إضافة إلى التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والبيئة والزراعة والأمن الغذائي والثقافة والشباب والرياضة والسياحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. كما تم الاتفاق على خطط تفصيلية لكل من هذه المجالات. وتقوم الأمانة العامة واللجنة المشتركة المشكلة من كبار المسؤولين في مجلس التعاون وكل من الأردن والمغرب بمتابعة سير العمل في مسارات التعاون المختلفة، وتجتمع فرق العمل المتخصصة بصفة دورية، وتعمل وفق خطط تفصيلية تم الاتفاق عليها لكل مجال، وفي إطار زمني محدد. وتهدف خطط العمل المختلفة، التي يجري تنفيذها حالياً، إلى وضع أساس علمي مدروس للشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والبلدين الشقيقين، بما يحقق المصالح المشتركة ويعود بالنفع على مواطني دولنا ●

وجميع عناصر العمل العسكري المشترك فيما بينها كفيل بحول الله بدم أي مخاطر عنها، ومواجهة أي تهديدات قد تتعرض لها، والتعامل مع مختلف المتغيرات التي تمر بالمنطقة.

• يتردد أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تغادر منطقة الخليج أو سوف تقلل من تواجدها في المنطقة وتوجه شرقاً نحو الشرق الأقصى .. كيف يتم ملء الفراغ في المنطقة؟
- لا بد من التأكيد أولاً أن دول المجلس ذات توجه دفاعي لا تسعى للاعتداء على أحد وليس لها مطامع فيما لدى الآخرين، بل إنها تسعى لإقامة علاقات متوازنة مع جميع الدول في المنطقة دون التفریط في مكتسباتها وسيادتها وحقوقها المشروعة، كما أن علاقات دول مجلس التعاون متعددة الأوجه مع أطراف دولية فاعلة كثيرة، ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن العلاقات بين دول مجلس التعاون وأمريكا علاقات تاريخية قديمة، والمصالح المشتركة بينهما عديدة وتشمل مختلف المجالات، وهناك حرص واهتمام مشترك بتطوير تلك العلاقات وتعزيزها. والذي تابع نتائج القمة الخليجية الأمريكية التي عقدت في كامب ديفيد سيلاحظ أن الولايات المتحدة باقية في المنطقة وسوف تعزز وجودها في المنطقة لحماية مصالحها وللحفاظ على الأمن والاستقرار فيها. فالبيان أكد على الرغبة المشتركة في تأسيس شراكة استراتيجية بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون لبناء علاقات أوثق في كافة المجالات بما فيها التعاون الدفاعي والأمني. كما أكد البيان أن سياسة الولايات المتحدة تستند إلى استخدام كافة عناصر القوة لحماية المصالح الرئيسية المشتركة في منطقة الخليج. وهذا دليل واضح على حرص الولايات المتحدة على التواجد في المنطقة نظراً لأهميتها الاستراتيجية الكبيرة ليس فقط لأمريكا بل للعالم أجمع.

• ما زالت العلاقات الخليجية الإيرانية لم تشهد تطوراً ملحوظاً، وما زالت إيران تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، كما تحاول التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج الأخرى، كيف تنظر دول مجلس التعاون الخليجي لمستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية في مرحلة ما بعد الوفاق الأمريكي الإيراني والاتفاق حول الملف النووي والإيراني؟

- دول مجلس التعاون تدعو دائماً الجارة المسلمة إيران إلى بناء علاقات تعاون بناء ومثمر مع دول المجلس، قائمة على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية وضرورة تسوية المشكلات القائمة، ومن بينها

مبادرة سعودية.. تأييد خليجي.. دعم شعبي ورسمي.. ترحيب عربي

مركز الخليج للأبحاث يطلق برنامج «الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل»

منذ أن انطلقت مبادرة المملكة العربية السعودية بالرغبة في التحول من «التعاون» إلى «الاتحاد الخليجي العربي» خصّص مركز الخليج للأبحاث برنامجاً متكاملًا في ديسمبر ٢٠١٣، بعنوان «الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل»، بهدف دعم عملية التحوّل المرتقبة، وكان ذلك إثر دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله ابن عبد العزيز. يرحمه الله. أمام الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض يوم ١٩ ديسمبر ٢٠١١م، حيث قال - رحمه الله - : «لقد علمنا التاريخ وعلمتنا التجارب ألا نقف عند واقعنا ونقول اكتفينا، ومن يفعل ذلك سيجد نفسه في آخر القافلة، ويواجه الضياع وحقيقة الضعف. وهذا أمر لا نقبله جميعاً لأوطاننا وأهلنا واستقرارنا وأمننا، لذلك أطلب منكم اليوم أن نتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر إن شاء الله».

آراء حول الخليج - جدة

وفقاً لعدة مرتكزات تصبو لتحقيق أهداف واضحة مع مراعاة التحديات والمستجدات القائمة.

المرتكزات

يرتكز برنامج (الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل) إلى عدة مرتكزات، أهمها ما يلي:

- شرح أهداف الاتحاد والتي تأتي في أربعة مجالات رئيسية هي (الاقتصاد والأمن والدفاع والسياسة الخارجية).

- توضيح أهمية الاتحاد لشعوب دول المجلس عبر التعريف بمفهوم الاتحاد والدور المتوقع له.

- توضيح الصورة وتبديد بعض المخاوف ذات الصلة بقيام الاتحاد، خاصة فيما يتعلق بمبدأ حفظ سيادة الدول الأعضاء، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والمحافظة على استقلالها وهويتها، والمكاسب التي حققتها شعوب هذه الدول.

- تشجيع التعددية الثقافية والحضارية والاجتماعية في إطار جماعي بين دول الاتحاد الخليجي العربي دون زيادة نفوذ دولة على حساب أخرى في أي من هذه النواحي.

- المساهمة في جهود بلورة سياسة خارجية موحّدة وفاعلة تساند مصالح دول الاتحاد وتجنّبها تداعيات الصراعات الإقليمية والدولية، وتلبّي تطلعات وطموحات مواطنيها.

أكدت المملكة العربية السعودية مراراً تبنيها لهذا النهج الوحدوي الذي يهدف إلى تعزيز قوة شعوب و دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز. يحفظه الله. (عندما كان ولياً للعهد) أمام قمة البحرين، يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢م، ضرورة قيام الاتحاد، حيث قال في كلمة المملكة: «إننا نتطلع إلى قيام اتحاد قوي متماسك يلبّي آمال مواطنينا من خلال استكمال الوحدة الاقتصادية، وإيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية تعزّز رفاه المواطنين، وبلورة سياسة خارجية موحّدة وفاعلة تجنّب دولنا الصراعات الإقليمية والدولية، وبناء منظومة دفاعية وأخرى أمنية مشتركة لتحقيق الأمن الجماعي لدولنا وبما يحمي مصالحها ومكتسباتها ويحافظ على سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية لتأمل بإذن الله أن تتبنى دولنا الإعلان عن قيام هذا الاتحاد في قمة الرياض».

وانطلاقاً من هذا الاهتمام الذي توليه قيادة المملكة العربية السعودية، وتبنيها وترحب به دول مجلس التعاون الخليجي للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، ومن رؤية مركز الخليج للأبحاث وأهدافه التي يسير عليها منذ أن تأسس قبل ١٥ عاماً، فإنه بادر إلى إطلاق هذا البرنامج متعدد الفعاليات



للردع وليس للهجوم لتحقيق التوازن الاستراتيجي المأمول في منطقة الخليج.

- المساعدة على تحقيق التكامل الاقتصادي الذي تطمح إليه دول وشعوب المنطقة، والذي يقوم على التكامل والتعاون لا التنافس وفقاً للمزايا النسبية لتحقيق الهدف الجماعي الأسمى لدول الخليج العربية، وهو توسيع القاعدة الاقتصادية.

- تقديم رؤى بشأن تسريع وتيرة إنجاز المشروعات الخدمية الكبرى، مثل شبكة السكك الحديدية، وشبكات الطرق البرية، وربط الموانئ والمطارات، وتطوير مصادر المياه العذبة المحلاة، والطاقة النظيفة والمتجددة لمواجهة احتياجات المستقبل.

- دراسة متطلبات وأليات تصحيح الخلل في التركيبة السكانية وتوطين الوظائف لحماية الأمن المجتمعي.

- تعزيز وتفعيل جهود التوسع في الاعتماد على اقتصادات المعرفة وتوطين التكنولوجيا في دول الخليج.

- الإسهام في تطوير منظومة التعليم الخليجي والاهتمام بالتعليم التطبيقي لتلبية احتياجات سوق العمل.

- تقديم دراسات ومقترحات بشأن تسريع استكمال منظومة التشريعات الموحدة في مختلف الميادين، والبناء على ما تحقق من إنجازات تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي.

- التأكيد على أن الاتحاد ينطلق من أهداف مجلس التعاون الخليجي واستكمال مكونات الوحدة بما يعزز الرفاه لجميع مواطني دول المجلس، ويحقق أعلى درجات التكامل والترابط في جميع الميادين.

- الإسهام في تسريع وتيرة الارتقاء بالعمل الخليجي الجماعي، وذلك من خلال عمل مؤسسي يهدف إلى تحقيق أهداف أفضل مما تحقق في مرحلة التعاون.

- المساهمة في بلورة واختيار أفضل صيغة اتحادية تناسب طبيعة وظروف دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء أفضل التجارب والنماذج الاتحادية على المستوى العالمي.

الأهداف

- تقديم مقترحات عملية بشأن تثبيت أمن دول المجلس وحماية مواطنيها وصيانة أراضيها ومكتسباتها، والتصدي للمؤامرات الإقليمية والدولية.

- صياغة أو بلورة سياسة خارجية موحدة تجعل للاتحاد الخليجي العربي ثقلاً على الساحة الإقليمية والدولية بما يتناسب مع حجم دوله وإمكاناتها.

- تقديم دراسات ومقترحات بشأن تكوين قوة عسكرية دفاعية

الفعاليات

منذ أن أطلق مركز الخليج للأبحاث برنامجه (الاتحاد الخليجي هو المستقبل) نظّم عددًا من الفعاليات بالتزامن أو على التوالي بغرض شرح أهداف هذا الاتحاد، وتوضيح أهميته ومزاياه، واستكشاف التحديات التي تواجهه وكيفية تجاوزها. وقد أخذت هذه الفعاليات، التي ما زالت مستمرة، عدة أشكال وقوالب إعلامية وسياسية وغيرها، ومن بينها ما يلي:

أولاً: الندوات

١- ندوة «اتحاد دول الخليج: آفاق المستقبل»: نظّم مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ندوة بالقاهرة في السابع والعشرين من فبراير ٢٠١٤م، بعنوان «اتحاد دول الخليج: آفاق المستقبل»، بمشاركة ٢١ متحدثاً رئيسياً من دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية في خمس جلسات تناولت المحاور الرئيسية للاتحاد الخليجي العربي، وهي الاقتصاد والسياسة الخارجية والأمن والدفاع، فضلاً عن علاقات الاتحاد المنشود بمصر، ودوره المأمول في العمل العربي المشترك. وتطرقت الندوة إلى التحديات التي يواجهها هذا الاتحاد وكيف يمكن تجاوزها، وكذلك طبيعة هذا الاتحاد والصفة الاتحادية التي يمكن اعتمادها في ضوء الخبرات والتجارب العالمية، وعلاقته بدول الإقليم وجامعة الدول العربية، والمردود المتوقع للاتحاد على الأصدقاء كافة. وقد شهدت هذه الندوة تقديم عدد من الأوراق ووجهات النظر التي نشرتها مجلة السياسة الدولية في ملحق خاص. كما حظيت الندوة بتغطية إعلامية واسعة، وحقت تمازج آراء النخب الخليجية والمصرية حول الاتحاد وأهميته، ودوره في استقرار المنطقة، وعلاقته بجامعة الدول العربية.

٢- ندوة «التكامل الاقتصادي الخليجي: التحديات والحلول»: نظّم مركز الخليج للأبحاث ضمن البرنامج نفسه أيضاً ندوة في المنامة بمملكة البحرين بعنوان «التكامل الاقتصادي الخليجي: التحديات والحلول» بالتعاون مع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، وذلك يوم ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤، شارك فيها وزير التجارة والصناعة السعودي، معالي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، وبحضور وزير التجارة والصناعة بمملكة البحرين، الدكتور حسن عبد الله فخر، ووزير الدولة البحريني لشؤون الكهرباء والماء، الدكتور عبد الحسين بن علي ميرزا، ومحافظ البنك المركزي البحريني، رشيد المعراج، والنائب الأول لرئيس مجلس الشورى البحريني، جمال فخر، ووكيل وزارة المالية المساعد للشؤون الاقتصادية بدولة الكويت، سامي الصقبي، ورئيس مجلس الغرف السعودية، الدكتور عبد الرحمن الزامل، والأمين

العام لاتحاد الغرف الخليجية، عبد الرحيم نقي. كما شارك في الندوة ممثلون عن جميع الغرف التجارية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأكاديميون وباحثون في الشأن الاقتصادي الخليجي. وتطرقت الندوة إلى ما تحقق من إنجازات على الصعيد الاقتصادي تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، كما تناولت العقبات التي ما زالت قائمة وتحّد من التكامل الاقتصادي الخليجي. وشهدت هذه الندوة طرح رؤية القطاع الخاص الخليجي للواقع، وكذلك المأمول على الصعيد الاقتصادي، حيث أكد ممثلو هذا القطاع ضرورة الوصول إلى مرحلة الاتحاد حتى يمكن تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي وحلّ المشكلات القائمة، والتي تواجهها الاستثمارات في دول الخليج، وكذلك تلك التي تحدّ من انتقال السلع والمنتجات، وتعيق إقامة صناعات كبرى تستطيع المنافسة، وبما يعطي مزايا تفاضلية للمنتجات الوطنية الخليجية.

٣- ندوة «العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة»: نظّم مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع شاتامهاوس (Chatham House) بالمملكة المتحدة ندوة بعنوان «العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة: آفاق وتحديات اتحاد دول الخليج» بمقر شاتامهاوس في لندن خلال الفترة من ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٤م، وذلك بمشاركة نخبة من المسؤولين من حكومات دول الخليج، وعدد من الباحثين، والأكاديميين والإعلاميين.

وتضمنت جلسات الندوة جلستين بعنوان «الاتحاد الأوروبي التجربة البريطانية»، جرى خلالها مناقشة الدروس المستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي مع التركيز بشكل خاص على المملكة المتحدة، وذلك طبقاً للمحاور التالية: مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والتعاون الخليجي العربي، والعقبات التي واجهت الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة منها، فضلاً عن تقييم تجربة انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي.

٤- ندوة وحلقة نقاشية لطلاب الدراسات العليا من دول مجلس التعاون في أوروبا في كمبريدج حول: الاتحاد الخليجي العربي.. الدوافع والأهداف: نظّم مركز الخليج للأبحاث ورشة عمل وحلقة نقاشية في جامعة كمبريدج يومي ٢٦ و٢٧ أغسطس ٢٠١٤م، بمشاركة شباب وشابات من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي من طلاب الدراسات العليا، الذين يستكملون دراستهم العليا خارج دول المجلس. وتم التركيز على هذه الفئة لكونهم من بين قيادات المستقبل في دول المجلس، وسوف يكونون في مواقع المسؤولية والقيادة في دولهم بعد عودتهم وانتهاء دراستهم، وسيكونون من المؤثرين في اتجاهات الرأي العام الخليجي، ومن المشاركين في اتخاذ القرار في دولهم، ويُعدّ تأييدهم ودعمهم

اسم المحاضر	عنوان المحاضرة
الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن سقر	«مقدمة حول مشروع الاتحاد الخليجي العربي-الأسباب والدوافع»
الدكتور مصطفى العاني	«الضرورات والاحتياجات الأمنية والدفاعية لمشروع الاتحاد الخليجي العربي»
الدكتور كريستيان كوخ	«تطور المنظومة الوحودية للاتحاد الأوروبي.. الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون في التحول من التعاون إلى الاتحاد»
الدكتور جون ديوك أنتوني	«الموقف الدولي تجاه مشروع الاتحاد الخليجي العربي»
الدكتور حسنين توفيق إبراهيم	«الخلفية التاريخية لمشروع الاتحاد الخليجي العربي»
الدكتور عبد العزيز ابن عثمان بن سقر	محاضرة بعنوان «مستقبل مجلس التعاون الخليجي» بجامعة السلطان قابوس في مسقط بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٤

الجدول رقم (١)

كما يمثل حائط الصدّ للدفاع عن استقلالها وسيادتها وحماية حدودها وأراضيها، والحفاظ على أمنها واستقرارها وثرواتها، ومعدلات التنمية فيها، والاستمرار في رفاهية مواطنيها. وقد اعتبر عدد من المشاركين الاتحاد الخليجي بمثابة نقطة ارتكاز مهمة للانطلاق إلى المستقبل، وأن المنجزات التي تحققت في ظل منظومة مجلس التعاون الخليجي قد أتت أكلها، ولذا يجب البناء عليها وتطويرها بما يواكب المتطلبات والتحديات الجديدة، ويمكن دول المجلس من التعامل بفاعلية مع المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمية، ويحفظ التوازن الاستراتيجي بعد تغير موازين القوى في المنطقة وعلى الساحة الدولية، وهو ما يؤسس لدعامة راسخة من أجل بناء مستقبل خليجي أكثر استقراراً وازدهاراً.

ثالثاً: المحاضرات

تم إلقاء سلسلة من المحاضرات بقاعة كلية كليلر - جامعة كامبريدج / المملكة المتحدة يوم ٢٦ أغسطس ٢٠١٤ حول «الاتحاد الخليجي العربي.. الدوافع والأهداف»، وكانت هذه المحاضرات كما هي موضحة بالجدول رقم (١)

رابعاً: الدراسات

تم في إطار المركز إعداد ونشر عدة دراسات تتصل بجوانب مختلفة من الاتحاد الخليجي المنشود، منها ما يلي:

مشروع الاتحاد الخليجي العربي استثماراً مهماً في دفع المشروع والترويج له بشكل علمي ومنطقي.

ثانياً: المؤتمرات

مؤتمر «الخليج العربي والتحديات الإقليمية» برعاية صاحب السمو الملكي، الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السابق، افتتح صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز ابن عبد الله بن عبد العزيز، نائب وزير الخارجية، مؤتمر «الخليج العربي والتحديات الإقليمية» بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات - فندق انتركونتيننتال الرياض، خلال الفترة من ٢٠ - ٢٢ ذو القعدة ١٤٣٥هـ. الموافق ١٥ - ١٧ سبتمبر ٢٠١٤م، والذي نظمه مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع المعهد الدبلوماسي بالملكة العربية السعودية، وتم خلاله طرح ومناقشة سبعة محاور رئيسية على مدار سبع جلسات تناولت التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها دول الخليج العربية وكيفية تجاوزها ووضع الحلول المناسبة لها. وقد تحدث في هذه الجلسات نخبة من المسؤولين والمتخصصين والمفكرين والأكاديميين، كما شهدت تقديم مداخلات وطرح عدة آراء مفيدة وثرية، وبلغ عدد من قدموا أوراقاً أو تحدثوا في الجلسات الرئيسية ٢٧ متحدثاً رئيسياً. وتناول المؤتمر التحديات والمخاطر المحدقة بمنطقة الخليج، وجاء الاتحاد الخليجي العربي في مقدمة الحلول التي تساعد دول مجلس التعاون الخليجي على مواجهة التحديات الماثلة والمتوقعة.

- جامعة الدفاع الوطني (مركز نيسا) National Defense University (NESACenter)
- جامعة الاستخبارات الوطنية the National Intelligence University
- المجلس الوطني للعلاقات العربية - الأمريكية National Council on U.S.-Arab Relations
- مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations

سادساً: الإعلام المرئي

نظم مركز الخليج للأبحاث سلسلة حلقات حوارية على الفضائيات العربية الأكثر مشاهدة وانتشاراً لشرح أهداف الاتحاد الخليجي العربي من خلال برامج تلفزيونية يتحدث فيها متخصصون من دول مجلس التعاون الخليجي للتعرف على رؤية أبناء دول المجلس حيال مستقبل دولهم تحت مظلة الاتحاد وما يمكن أن تحققه هذه المظلة، وكذلك شرح الطموحات والتحديات التي يواجهها قيام الاتحاد وكيفية تجاوزها.

كما نفذ المركز حملتين على القنوات الفضائية للترويج لفكرة الاتحاد الخليجي، حيث صمم المركز فيلماً عن الاتحاد الخليجي العربي (GAU Promo)، وتم بثه على عدة قنوات تليفزيونية فضائية خليجية حكومية وخاصة حول أهمية هذا الاتحاد، وما يمكن أن يحققه، ويتضمن الفيلم تعريفاً بالمرتكزات التي ينطلق منها هذا الاتحاد.

سابعاً: الموقع الإلكتروني

دشن مركز الخليج للأبحاث موقعاً إلكترونياً للاتحاد الخليجي العربي باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة كنافذة إلكترونية تفاعلية يتضمن جميع الفعاليات التي ينفذها المركز في إطار البرنامج الخاص بالاتحاد، ويتيح للمتصفح التفاعل والمتابعة لحظة بلحظة لتطورات الاتحاد الخليجي العربي.

ثامناً: المقالات

تم نشر عدة مقالات أعدها كتاب كبار من العرب والأجانب في، وذلك حول الرؤية المستقبلية من منظور كل هؤلاء الكتاب للاتحاد الخليجي، وتمحيص هذا التوجه من النواحي القانونية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، ومناقشة ما يمكن أن يحققه لشعوب ودول الخليج، فضلاً عن تأثيره الإيجابي في تثبيت الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ودعم العمل العربي المشترك، والإسهام في تفعيل دور جامعة الدول العربية ●

1. الاتحاد النقدي الخليجي: التبعات والمزايا - د. إيميلي ج. روتليدج.
2. الأمن الإقليمي لمجموعة الآسيان.. التجارب المستفادة في الاتحاد الخليجي العربي - د. يابولاي هوي.
3. التكامل الاقتصادي الخليجي: المشروعات القابلة للنجاح - د. ستيفن هيرتوغ.
4. التكامل الخليجي في مجال الطاقة.. الفرص والتحديات - البروفيسور جياكومو لوتشيانيني.
5. مجلس التعاون الخليجي: لحظة قيام الاتحاد - البروفيسور أنوش احتشامي.
6. التكامل التجاري الخارجي لدول الخليج - د. سمير برادان.
7. العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا والأمن المشترك - د. ان. جاناردان.
8. تكامل سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي - د. جورج نوفل - د. إسماعيل جنك.
9. تعزيز التكامل الإقليمي الخليجي: منظور بيئي - د. محمد عبد الرؤوف.

خامساً: جولة رئيس مركز الخليج للأبحاث في الولايات المتحدة

الأمريكية

قام رئيس مركز الخليج للأبحاث، الدكتور عبد العزيز بن صقر، خلال الفترة من 27 - 31 أكتوبر 2014م، بجولة في الولايات المتحدة بهدف التواصل وعقد لقاءات مع قيادات مؤسسات البحوث والتفكير الرئيسية، وكذلك مع نخبة من المسؤولين في الإدارة الأمريكية حول أهمية الاتحاد الخليجي العربي للولايات المتحدة، وضرورة دعمها لهذا الاتحاد خدمة للعلاقة بين الولايات المتحدة ودول الخليج. وقد شارك في هذه اللقاءات عدد كبير من الباحثين المهتمين بشؤون منطقة الخليج، وكذلك ممثلو عدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية المرموقة في الولايات المتحدة.

وشملت جولة رئيس مركز الخليج للأبحاث عدة محطات في الولايات المتحدة، وشهدت عقد عدة جلسات مداولة ونقاش مع بعض أعضاء مجالس الإدارات والعاملين في المؤسسات البحثية التالية:

- مركز وودرو ويلسون Woodrow Wilson Center
- مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace
- وزارة الخارجية الأمريكية US Department of State
- وزارة الدفاع The Pentagon

الاتحاد الخليجي.. التحديات والفرص الجديدة

هل تساعد الظروف الجديدة التي تشهدها المنطقة منذ تولي الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية في يناير ٢٠١٥م، على تسريع مشروع الاتحاد الخليجي، أم تضع عراقيل أمام هذا المشروع؟ فلقد شهدت المنطقة منذ ذلك الحين عديدا من الأحداث والتغيرات الاستراتيجية التي تطرح بعض التحديات والفرص، التي تجعل مشروع الاتحاد الخليجي ضرورة وليس خيارا.

د. معتز سلامة *

حيث ألح الاتفاق والتصريحات التي تلتها وكان إدارة أوباما تريد العودة إلى السياسات القديمة التي تمكن لنفوذ إيران في الخليج، وأنها ستفتح أمامها مجال النفوذ الإقليمي على مصراعيه أو على الأقل تسعى الإدارة لإمساك العصا من المنتصف بين طرفين تضعهما منذ الآن في كفتين متوازيتين وتتلاعب بهما، كما أنها تركت دول الخليج وحدها أمام احتمال تطور السلاح النووي وهو الذي لم يبد أن الإدارة قد أخذت على إيران تعهدات ملزمة نحوه.

ومن هذه الزاوية يعتبر موضوع الاتحاد الخليجي هو الرد الطبيعي والموازن الحقيقي تجاه تحولات السياسة الأمريكية، وهو الرد المنطقي لدول المجلس والخيار الرئيسي لأمنها القومي قبالة تحولات إدارة أوباما وقبالة إيران النووية أو التقليدية الخطرة التي تنتهج سياسات التمدد الإقليمي والتمزق الطائفي وتصدير الثورة. حيث سيوفر فراغ إيران من جبهة الصراع مع الولايات المتحدة والغرب فائض قوة من شأنه أن يدفعها إلى مغامرات إقليمية لا سبيل أمام دول المجلس أمامها إلا بالالتفاف حول مشروعها الاتحادي.

وعلى جانب التحديات أيضا فتحت اليمن ما بعد تمديدات الحوثيين أخطارا لا نهائية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن خطورة هيمنة الحوثيين على اليمن، وما تعنيه من تدخل ونفوذ إيراني مباشر في خاصرة الجزيرة الحيوية للأمن الخليجي، على نحو يقد نواقيس الخطر من بروز مجموعة ميليشيات شيعية وأحزاب عسكرية جنوب المملكة العربية السعودية مدعومة إيرانيا بما يؤرق استقرار الجوار الخليجي ويكرر نمط وتجربة حزب الله في لبنان، فإن هذا المسار اليمني لو كان قدر له النجاح كان سيعني فصل اليمن تماما

فعلى جانب التحديات يبرز موضوع الاتفاق النووي بين إيران والغرب الذي تم التوصل إليه في إبريل ٢٠١٥م، والحاجة لاستثمار التوحد العسكري في عاصفة الحزم، وتمددات الحوثيين في أرجاء اليمن بدعم إيراني، وبروز الهلال الشيعي المطبق على دول مجلس التعاون الخليجي والذي اقترب من أن يصبح دائرة وليس هلالا. كما تبرز تحولات المشهد السوري واقترب الحسم في سوريا، علاوة على ذلك تعاود عمليات العنف الداخلي الظهور في بعض دول المجلس في مشهد يعيد تكرار ما شهدته هذه الدول في فترات سابقة، وعلى جانب آخر تستمر التذبذبات في أسعار النفط على نحو يدعو دول المجلس لمزيد من التكامل والاندماج الاقتصادي في مشروع يوحد قدراتها إزاء التحديات.

وعلى جانب الفرص، يبرز التوافق الخليجي الذي تحقق في عاصفة الحزم، وبروز ما يشبه قيادة خليجية وسعودية للمنطقة لديها قدرة على اتخاذ القرار العسكري والتصدي لأطماع إيران، وبروز التنسيق العسكري الخليجي والعربي في سياق تحالف العاصفة الذي برزت قدرته على التأثير في المشهد الدولي على نحو ما اتضح من إصدار القرار ٢٢١٦ الخاص باليمن، كما تبرز التحولات الكبيرة التي أجراها الملك سلمان داخل بيت الحكم في المملكة، والدفع بقيادات من الجيل الثالث على نحو يضمن استقرار الدولة الأكبر والمنطقة لعقود مقبلة.

فلقد أدى الاتفاق النووي بين إيران والغرب، والتصريحات الأمريكية الغامضة التي صدرت بعد الاتفاق، والتي حرص فيها الرئيس أوباما على الإشارة إلى الأوضاع الداخلية باعتبارها أخطر التحديات على دول مجلس التعاون الخليجي وليس إيران، إلى زيادة الغموض بشأن تحولات السياسة الأمريكية تجاه دول المجلس ومدى استمرار التزاماتها الأمنية والعسكرية إزاءها.



اقتراب دول المجلس من مرحلة جني الثمار في سوريا، مع تطورات المشهد السوري الذي ترجح كفة فصائل الثورة، وهو ما يعني أن جهود واستثمارات دول المجلس على مدى السنوات الماضية لم تذهب سدى وأنها مقبلة على مرحلة تحتاج فيها لعمل ترتيبات هائلة على مسرح سوريا، وربما على مسارح دول عربية أخرى فيما يتعلق بمستقبل الثورات بها (مثل ليبيا)، وإذا كانت الثورة في سورية قد أخذت حتى الآن خمس سنوات، فإن رسم المستقبل السياسي لسوريا يحتاج على الأقل إلى ضعف هذه الفترة (إذا أخذنا التجربة العراقية كنموذج - وهو تفكير متفائل)، ومن ثم فإن على دول المجلس أن ترتب أوضاعها البيئية بمشروع الاتحاد أولاً حتى تتصدى بقوة وعزم للمسألة السورية دولياً وعربياً وداخل سوريا، وخصوصاً مع تبعات ذلك المتوقعة من مخاطر أمنية هائلة خاصة باحتمالات انفلات المشهد والصراعات الطاحنة بين الجماعات الجهادية في سوريا والعراق، واحتمالات تطور الجهاد المذهبي السني الشيعي، واحتمالات ردود الفعل الإقليمية من قبل قوى مثل إيران وحزب الله.. وغيره من الفصائل الشيعية، وهو ما من شأنه أن يعرض دول المجلس لتحديات ومخاطر أمنية داخلية تحتاج أقصى مستوى للتنسيق السياسي والأمني والعسكري لا يتيحها الوضع الراهن لمجلس التعاون.

ومن ثم على دول المجلس الاستعداد للدخول في مواجهة استراتيجية أشمل مع مكونات وعناصر دول وكيانات الهلال الشيعي الممتد من سوريا والعراق وإيران واليمن حيث أن عناصر ومكونات هذا الهلال لن تقبل بهزيمة استراتيجية من دول المجلس ولن تستسلم بسهولة، وإنما من المرجح أن تعتبر نفسها في حرب

عن محيطه الخليجي وربطه بإيران، وانفصال خاصة الجزيرة، ومن ثم إطباق الخناق على دول المجلس من الشمال العراقي والجنوب في اليمن.

وعلى الرغم من أن حرب عاصفة الحزم قد أوقفت هذا السيناريو الذي كان مؤكداً لـ «يمن إيراني»، إلا أنها لم تقض عليه تماماً، ويحتاج التأكد من ذلك إلى سنوات مقبلة. فسواء نجح التوافق على تسوية للصراع في اليمن وجرت استعادة الدولة من الحوثيين، وسواء تطورت الأوضاع على الأرض إلى حرب أهلية، أو ظل اليمن موحداً أو انقسم إلى دولتين أو أكثر، أو نشبت حرب أهلية داخلية، ففي كل هذه الاحتمالات تحتاج دول المجلس لأن تظل متحدة ومتماسكة على نحو يجهز ترتيبات إيران العدائية المتوقعة تالياً، أو محاولات الحوثيين للانتقام عبر النيل من الاستقرار الداخلي بدول المجلس.

وعلى جانب آخر، أدت عملية عاصفة الحزم إلى تكريس مفهوم الواجب السياسي والأخلاقي من قبل دول المجلس نحو اليمن، وبروز المسؤولية الخليجية ليس فقط إزاء حاضر اليمن وإنما أيضاً إزاء مستقبله، وهو الذي لا يمكن له أن يستقر إلا بدخوله كعضو كامل العضوية في مجلس التعاون الخليجي. ففضلاً عن وجود أفكار خاصة بضم اليمن للمجلس منذ فترة طويلة، وتطور مسؤولية المجلس نحو اليمن مع عاصفة الحزم، فإن هناك ملايين اليمنيين في دول مجلس التعاون، وبالأخص في السعودية التي يوجد بها ٢ مليون يمني، وهؤلاء يمكن أن يكونوا قوى تطويرية وبنائية كبيرة في دول مجلس التعاون في حال تحوله إلى الاتحاد. وعلى ناحية الجبهة السورية، تشير التطورات الأخيرة إلى



ومن المؤكد أن هذه الخطوة تعكس قدرة دول المجلس على المضي خطوات نحو الاتحاد السياسي والاقتصادي بعدما اختبرت قدرتها على التحرك في عمل عسكري وأمني جماعي على غرار عاصفة الحزم العسكرية، وهي الصيغة التي تعكس أقصى درجات العمل الاتحادي بين مجموعة من الدول، وإلى حد كبير، فإن هذه التجربة سوف تزيد التقارب بين جيوش دول المجلس في العقائد العسكرية وفي إدراك وتحديد العدو، وفي صفقات ومشتريات الأسلحة.

وعلى جانب الفرص أمام الاتحاد الخليجي، تبرز أهمية القرارات الحاسمة والخاصة بالانتقال السياسي للجيل الثالث في المملكة العربية السعودية، وتحديد ولاية العهد بعد أن أصدر الملك سلمان بن عبدالعزيز مجموعة من القرارات الحاسمة الخاصة بترتيب شؤون الملك والحكم في المملكة، ومن شأن هذه القرارات أن تدفع القادمين الجدد للمراكمة على ما حققه جيل الآباء، والأن يمارس الحكم في أغلب دول الخليج قيادات شابة لديها مزيد من الحماسة للعمل الخليجي المشترك في ظل ما تراه من إنجازات وتكاتف يبني في مواجهة المخاطر، وتريد هذه القيادات الدفع بالمشروع الاتحادي إلى أقصى مدى ممكن.

كل هذه العوامل مجتمعة - من تحديات وفرص - تشير إلى أن التحرك نحو المشروع الاتحادي الخليجي هو اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت في السابق، وهو ما يجعل الظروف مهية لتبني خطوات نحوه في قمة المجلس المقبلة في الرياض في ديسمبر ٢٠١٥ ●

«رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية
مركز الدراسات الاستراتيجية بجريدة الأهرام

كبرى لتصحيح مسار تاريخي خاص بما تعتقد أنه مظلومية شيعية من السنة عبر التاريخ.

وعلى جانب آخر، يعتبر استمرار تراجع أسعار النفط هو الآخر أحد أهم الأسباب والتحديات الدافعة إلى استكمال مشروع الاتحاد الخليجي، حيث أن من شأن استمرار انخفاض الأسعار أن يحدث تغييرا كبيرا في الخريطة الاقتصادية لدول المجلس ويعيد توزيع ناتجها القومي ومدخولاتها وموازنين مدفوعاتها. وهو ما يفرض على دول المجلس الاستعداد منذ الآن لمواجهة تحديات عصر ما بعد النفط عبر مشروع تكاملي اندماجي اقتصادي، يساعد دول المجلس على صيانة المكتسبات الاقتصادية التي تحققت خلال عصر وفورات النفط، حتى لا تتوقف مشروعات دول المجلس التنموية والاقتصادية وخططها التصنيعية الطموحة التي بدأت فيها، وحتى لو تعافت أسعار النفط ثانية، فإنه من المهم أن تتعامل دول المجلس مع انتهاء أو تراجع العصر الذهبي للنفط على أنه حقيقة.

وأخيرا، فإن هناك متغيرين هامين يشيران إلى أن هناك فرصة فعلية لتحقيق مشروع الاتحاد الخليجي أكثر من أي وقت في السابق: المتغير الأول هو دالات تحالف عاصفة الحزم، فلقد أرست دول المجلس بتحالف عاصفة الحزم بنيان وهيكل أمني وعسكري إقليمي يمكن أن يستنسخ ويطلب دوره في كثير من الأزمات الإقليمية التي تتكسد بها المنطقة، ومن المرجح ألا تكون عاصفة الحزم أول وآخر عملية لدول مجلس التعاون أو للتحالف، حيث يمكن أن ينتج عنها أبنية وهيكل عسكرية تنطلق في ساحات ممتدة لطالما وقف أمامها العالم العربي عاجزا في السابق،

الاتحاد الخليجي.. ضرورة استراتيجية في ظل تحولات المشهد الإقليمي

ظهرت الدعوة إلى «الاتحاد الخليجي» أوائل ثمانينات القرن الماضي وقبل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لإيجاد تجمع وحدوي يحفظ المصالح المشتركة استناداً إلى حقائق بشرية وتاريخية واجتماعية وجغرافية متجانسة، لكن تلك الدعوة تراجعت عند قيام المجلس لصالح ترسيخ أسس الاندماج والتكامل على أرض الواقع في ظل حسابات إقليمية ورغبة خليجية في استكمال مقومات هذا الاتحاد بطريقة تدريجية لاسيما أن التجارب الوحدوية العربية السابقة باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة لم يحالفها النجاح.

عبدالله بن أحمد آل خليفة *

كأولوية مطلقة في السياسات الخليجية. والواقع أن تحولات المشهد الإقليمي والدولي المضطرب وتداعيات ذلك على أمن منطقة الخليج كانت العامل الرئيسي في دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود «رحمه الله» خلال افتتاح اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر ٢٠١١ إلى «تجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان موحد» بهدف توحيد الجهود للتعامل مع التحديات القائمة وفي الوقت ذاته استثمار الفرص المتاحة.

الدوافع الأمنية لقيام الاتحاد الخليجي

تمثل الدعوة السعودية قراءة دقيقة وواقعية لما يواجه الأمن الخليجي من تهديدات ناجمة عن تطورات متلاحقة تهدد أمن واستقرار دول المنطقة، وتحاول تقويض هويتها وسيادتها، خصوصاً أن التحديات لم تعد تقليدية أو ظرفية مؤقتة بعد انتهاء الحدود الفاصلة بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي كما لم تعد التهديدات عسكرية فحسب وإنما طالت كافة مستويات الأمن بمفهومه الواسع (الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والالكتروني...) بما يعني أن مواجهتها تتطلب سيادة مفهوم «الأمن الوقائي الجماعي».

من هذا المنطلق نص النظام الأساسي لمجلس التعاون في المادة الرابعة على «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها»، وذلك بالنظر إلى المنطلقات التالية:

أ- يعتبر مجلس التعاون هو الكيان الأكثر فعالية واستمرارية على مستوى مؤسسات العمل العربي الإقليمي المشترك، فهناك إنجازات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية في مسيرة المجلس لا يمكن انكارها أو تجاهل نتائجها وقوة تأثيرها.

ب- وجود تشابه كبير وبدرجة عالية في الخصائص والسمات بين دول مجلس التعاون يدعمها رغبة شعوب المنطقة في تحقيق التكامل إيماناً بوحدة الهدف والمصير.

ج- تواجه منطقة الخليج تحديات ومخاطر حقيقية داخلية وخارجية تستهدف الأمن الوطني والهوية وثروات المنطقة، ومن الصعوبة بمكان مواجهتها بشكل فردي.

وإجمالاً فقد شهدت مسيرة مجلس التعاون العديد من النتائج المهمة على مختلف الأصعدة وبات المجلس بالفعل أنجح صيغة تعاون عربي على المستوى الإقليمي لكنه ظل دون طموح المواطن الخليجي الذي يرغب في تحقيق الوحدة بين دوله لاسيما بعد أزمة غزو العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠ والتي فرضت البعد الأمني

مجلس التعاون حقق الكثير من الإنجازات .. والاتحاد

هو الصيغة المثلى للتعامل مع تحديات المستقبل



بقية الدول الشيعية في المنطقة أدى إلى نفوذ وانتشار قدرة التشيع في المنطقة والعالم»^٢.

ووصلت التهديدات الإيرانية إلى مستويات غير مسبقة بإعلان مملكة البحرين في عدة مناسبات اكتشاف عمليات تدريب عسكرية خارج المملكة بدعم من الحرس الثوري الإيراني لزعزعة الاستقرار في الداخل، وتم إحباط تهريب أسلحة ومتفجرات، فضلاً عن تحريض دائم عبر المحطات الفضائية لممارسة الشغب والتخريب، كما أعلنت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت في أوقات سابقة عن إحباط عمليات تجسس لصالح إيران.

ثانياً: ظهور تباينات واختلافات في العلاقات الأمريكية مع بعض دول الخليج بشأن التعامل مع قضايا المنطقة حيث أقر مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى في فبراير ٢٠١٤ بأن «علاقة الشراكة الأمريكية - الخليجية تواجه اختلافات بين الأصدقاء»^٣.

ويفسر الموقف الأمريكي بوجود فتاعة لدى إدارة الرئيس باراك أوباما بتجنب التورط في الملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، وأهمية التوصل إلى حل تفاوضي مع طهران بشأن برنامجها النووي الذي يحمل في طياته صفقة محتملة تعزز نفوذ إيران في المنطقة على حساب المصالح الخليجية العليا واستقرار المنطقة برمتها.

ثالثاً: التطورات والفضوى التي شهدتها العديد من الدول العربية في إطار ما يعرف بـ«الربيع العربي» والتي أدت في معظمها إلى نتائج كارثية على الوضع المؤسسي والسيادي لتلك الدول

وفرضت الأحداث التي مرت بها مملكة البحرين في فبراير ومارس ٢٠١١ واقعاً جديداً في محددات أمن الخليج وكانت نقطة محورية في معادلة الأمن الجديدة لدى صانع القرار الخليجي. فالمؤكد أن تلك الأحداث كانت محاولة للخروج على إرادة الشعب التي تجسدت في إقرار ميثاق العمل الوطني في عام ٢٠٠١ بنسبة بلغت ٩٨,٤٪ ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأتي البحرين ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية العالية، الأمر الذي يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الأحداث كانت بعيدة الصلة عن جوهر الإصلاح ولا تتعلق بأية مطالبات معيشية أو تنموية وإنما جزء من مخطط يستهدف كامل منطقة الخليج^٤.

وبصفة عامة، تواجه دول مجلس التعاون جملة من التهديدات الأمنية والتحديات الاستراتيجية تتمحور في الآتي:

أولاً: هناك مشروع إقليمي توسعي تقوده إيران لفرض النفوذ والسيطرة في منطقة الشرق الأوسط، وغني عن البيان أن التدخلات الإيرانية حاضرة بقوة في المشهد العراقي والسوري واللبناني واليميني، ولا تخفي القيادات الإيرانية في التصريحات الصادرة عنها بين الحين والآخر تدخلها السافر في شؤون دول المنطقة تحت مزاعم أنها امتداد لـ«الصحة الإسلامية»، وأن عواصم عربية أصبحت تابعة للجمهورية الإسلامية، كما أن حدودها وصلت إلى شواطئ البحر المتوسط، فيما يتداول الحديث عن «الهلال الفارسي» في وسائل الإعلام الإيرانية بشكل يومي معتاد. وصرح حيدر مصلحي وزير الأمن الإيراني «السابق» خلال لقائه نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي «السابق» يوم ٤ أبريل ٢٠١٢ بأن «اقتدار الحكومة العراقية المسلمة الشيعية إلى جانب



ومن ناحية أخرى، فإن بروز كتل موحد سيعظم المكاسب السياسية والاقتصادية بشكل هائل، ويعزز القدرات الخليجية في لعب أدوار مؤثرة على صعيد أسواق الطاقة والاستثمارات، وتوحيد السياسات تجاه التكتلات الخارجية وإقرار العملة الموحدة والسوق الخليجية المشتركة. وكلها منافع حقيقية ومطلوبة.

وفي المقابل، فإن هناك معوقات تواجه «الاتحاد الخليجي» تتمثل في تباين الرؤى بشأن التوقيت والآلية المناسبة لتنفيذه تبعاً لاختلاف درجة التطور السياسي والاقتصادي بين دول المجلس، والحسابات الإقليمية المختلفة لكل منها. فهناك تأييد كامل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين لإقرار الاتحاد حيث أعلن عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة في أكثر من مناسبة دعم بلاده لقيام الاتحاد الخليجي، حيث قال في خطابه يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١٢: «إن مملكة البحرين على استعداد من هذا اليوم لإعلان الاتحاد». وأوضح ولي العهد السعودي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود في مقابلة يوم ٢٥ أبريل ٢٠١٤ بأن «الاتحاد ليس ضد أحد، ولا يعادي أي دولة إقليمية أو عالمية»، مشيراً إلى أن الاتحاد «يحفظ لكل دولة خليجية سيادتها ونظامها»، لكنه مطلب وحاجة لمواطني دول المجلس قبل أن يكون مطلباً للحكومات، بالإضافة إلى أن العالم اليوم يمر بمرحلة الكيانات الكبيرة والتجمعات الإقليمية ذات التأثير الاقتصادي^٥. وهناك ترحيب أيضاً من جانب الإمارات وقطر والكويت بالاتحاد وفق ضوابط معينة، بينما أعلنت سلطنة عمان على

وبات بعضها على مشارف الوصول إلى «الدولة الفاشلة» فهناك صراعات ممتدة واقتتال داخلي وفقدان للأمن وتوقف عمليات التنمية، وكلها عوامل تقوض مفهوم الأمن الجماعي العربي. رابعاً: تعرض الأمن الخليجي لتهديدات داخلية في ظل انتشار الإرهاب داخل بعض دول مجلس التعاون، وظهور بؤر تحرض على التطرف، هذا إلى جانب استمرار الخلل في التركيبة السكانية، ومحاولات خارجية للتدخل في شؤون دول المنطقة تحت دعاوى احترام وحماية حقوق الإنسان.

الاتحاد الخليجي.. ضرورة استراتيجية

يمكن القول إن «الاتحاد الخليجي» يشكل أولوية استراتيجية وضرورة حتمية لمواجهة التحديات القائمة كصيغة ملائمة لتحسين دول مجلس التعاون وكبح مشروع الفوضى والتدخل الخارجي، علاوة على دور فاعل لدول المجلس في مجريات الأحداث التي تمر بها المنطقة. ولاشك أن هناك مكاسب عديدة يمكن تحقيقها في حالة «الاتحاد الخليجي» يأتي في مقدمتها إعادة التوازن الاستراتيجي لمعادلة الأمن الإقليمي من المنظور العسكري، ووفقاً لتقرير استراتيجي صدر عام ٢٠١٢ فإن عدد قوات الجيش الإيراني العاملة تبلغ ٥٢٢ ألف جندي في مقابل ٢٦٢،٦ ألف جندي هي عدد قوات جيوش دول مجلس التعاون العاملة^٦، ناهيك عن تفوق دول المجلس في نوعية التسلح لاسيما الجوي ودرجة الجهوزية.

لدى إيران مشروع توسعي واضح الأهداف لفرض النفوذ والسيطرة على الشرق الأوسط

ثالثًا: يعتبر قرار إنشاء جهاز للشرطة الخليجية لدول مجلس التعاون لتعزيز العمل الأمني ومكافحة الإرهاب، وتأسيس القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس بهدف بناء منظومة دفاعية مشتركة لتحقيق الأمن الجماعي، بالإضافة إلى ما تم إنجازه لتنفيذ السوق الخليجية المشتركة من ضمان حرية التنقل والإقامة، وحرية حركة رؤوس الأموال والتملك والاستثمار وغيرها، خطوات جادة وحقيقية على مستوى الوصول إلى «الاتحاد الخليجي».

رابعًا: إن الاتجاه إلى تأسيس التكتلات والكيانات الضخمة بات ظاهرة عالمية وأصبح انضمام الدول لتلك التكتلات مصدر قوة في مسارات كثيرة، نظرًا لما تقدمه من فرص وامتيازات عديدة للدول الأعضاء في مختلف المجالات كما في حالة الاتحاد الأوروبي و«آسيان» وغيرها.

خامسًا: نجاح منظومة دول مجلس التعاون في احتواء وتجاوز أية خلافات بينية تظهر على السطح، وتجلي ذلك في توقيع اتفاق الرياض التكميلي الذي أنهى الخلاف بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، وتقرر بمقتضاه إعادة السفراء إلى الدوحة حرصًا على وحدة الصف ودفع مسيرة العمل المشترك، الأمر الذي يشكل آلية خليجية ذات مرجعية واضحة لحل الخلافات القائمة بين الدول الأعضاء.

الخلاصة: إن الدعوة إلى قيام «الاتحاد الخليجي» لها من المبررات والمنافع ما يدفع دول مجلس التعاون إلى تسريع الخطى لتطبيقه وتفعيل مقوماته، فالوحدة والتكامل لم تعد ترفاً بل ضرورة ملحة في ظل التحديات الأمنية الراهنة. ●

* أكاديمي بحريني

لسان يوسف بن علوي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية خلال «حوار المنامة» يوم ٨ ديسمبر ٢٠١٢ عدم انضمام بلاده للاتحاد في الوقت الراهن «ولكن إذا حصل الاتحاد، فنحن جزء من المنطقة وسنتعامل معه»، مع ملاحظة أنه جرى تخفيف لهجة الرفض العماني للاتحاد في لقاءات صحفية لاحقة.

وعلى الرغم من أن مواقف دول مجلس التعاون بشأن الاتحاد ليست متطابقة وتختلف في درجة التجاوب، إلا أن المؤشرات تظهر أن الاتحاد يمثل خيارًا ثابتًا وتوجهًا استراتيجيًا لدول المجلس في المستقبل ولا تراجع عن الانتقال إليه للأسباب التالية:

أولاً: إن المملكة العربية السعودية هي من يقود الدعوة للاتحاد الخليجي بما تتمتع به من ثقل كبير ووزن إقليمي وإمكانات ضخمة، إلى جانب ترحيب أغلب دول الخليج بتلك الخطوة، ولا يختلف أحد على الاتحاد كهدف في حد ذاته، وإنما يتعلق الأمر بالتوقيت والصيغة المقترحة لقيامه وفقاً للمصلحة الوطنية.

ثانياً: لم يشهد البيان الصادر عن القمة الخليجية بدولة الكويت التي عقدت يومي ١٠-١١ ديسمبر ٢٠١٢ أي اعتراض على الاتحاد الخليجي حيث نص على «اطلاع قادة المجلس الأعلى على ما وصلت إليه المشاورات بشأن مقترح خادم الحرمين بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد وتوصيات الهيئة المتخصصة في هذا الشأن، والتعديلات المقترحة على النظام الأساسي، ووجهوا المجلس الوزاري باستمرار المشاورات واستكمال دراسة الموضوع». كما أشار البيان الختامي لقمة الدوحة التي عقدت يوم ٩ ديسمبر ٢٠١٤ إلى اطلاع المجلس الأعلى على ما وصلت إليه المشاورات بشأن مقترح خادم الحرمين الشريفين بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، ووجه المجلس الوزاري باستمرار المشاورات واستكمال دراسة الموضوع بمشاركة رئيس الهيئة المتخصصة في هذا الشأن.

الهوامش

- ١- ورقة عمل، مؤتمر القيادات الشابة، بروكسل، سبتمبر ٢٠١٢.
- ٢- وكالة «مهر» الإيرانية، ٤ أبريل ٢٠١٢.
- ٣- وليام بيرنز، حلقة نقاشية بمركز الدراسات العالمية والاستراتيجية، واشنطن، فبراير ٢٠١٤.
- ٤- تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن، عام ٢٠١٢.
- ٥- وكالة الأنباء السعودية «واس»، ٢٥ أبريل ٢٠١٤.

الهيكل العسكرية الخليجية خطوة للاتحاد الخليجي

كثيراً ما يشاع أن المزاج الوحدوي الخليجي غيمة قد انجلت، وإن بعض دول الخليج لم ترغب في أي وقت إخضاع متطلبات أمنها لاعتبارات إقليمية نتيجة شعور حاد بمفهوم السيادة. لكن الواقع العسكري الخليجي يقول عكس ذلك تماماً، بل إننا نقول دون وجل إن التعاون العسكري الخليجي تعاون وحدوي مكتمل النضوج، وسيكون هو الباب الواسع للدخول في وحدة بين دول مجلس التعاون بغض النظر عن شكلها. ولا يعد هذا تبسيطاً مخلاً وهرولة نحو الخروج باستخلاص لا يسنده ما يكفي من التحليل، فمن أحد أسباب تراجع قوة التعاون العسكري الخليجي في أدبيات مجلس التعاون عائداً إلى الطبيعة المتكتمة للجهد العسكري نفسه، أو إلى ربط أمن الخليج العسكري بأكثر من نظام أمني خارجي. لكن ذلك لا ينفي أن التعاون العسكري بمقدوره إحياء روح الحمية بين أهل الخليج أكثر من التعاون السياسي والاقتصادي.

د. ظافر محمد العجمي *

منتسبها ٢٠ ألف عسكري من الدول الست، بحجم فرقة مشاة آلية من المشاة والمدرعات والمدفعية وعناصر الدعم القتالي، ويمكن وصفها بأكبر قوة مسلحة بأحدث قوة نارية خارج حلف شمال الأطلسي^١. فالقدرة القتالية للدع تؤهله لخوض حرب دفاعية. كما يشكل قيمة استراتيجية للتصدي لأي عدوان. ويتجاوز الاعتزاز والتقدير للقوة تسمية منتسبها لها بـ «الدع» إلى الفخر الخليجي العام بعد مارس ٢٠١١ حين استعانت البحرين بالدع لتأمين المنشآت الاستراتيجية، عقب أعمال تخريب مدعومة

الهيكل العسكرية (الدع أول هيكل وحدوي)

تمت موافقة المجلس الأعلى في نوفمبر ١٩٨٢ على إنشاء أول هيكل وحدوي بين دول المجلس على كافة المستويات تحت اسم «قوة درع الجزيرة» بحجم لواء مشاة من (٥ آلاف) رجل. وأقيم أول تمرين في دولة الإمارات ١٩٨٢، لتتمركز منذ عام ١٩٨٦ في حفر الباطن بالسعودية. وفي ديسمبر ٢٠٠٥ جرى توسع في حجم القوة ونوع تسليحها فأصبحت «قوات درع الجزيرة المشتركة» ذات إمكانيات وقدرات عسكرية عالية، حيث تجاوز عدد



جميعاً، ويوجب المبادرة لمساعدة المعتدى عليها باتخاذ أي إجراء ضروري بما في ذلك استخدام القوة العسكرية. كما رافقها من خطوات تنفيذية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير درع الجزيرة وإجراء التمارين المشتركة، وتوحيد الفكر العسكري ثم تعزيز التسليح عبر تطوير قاعدة الصناعة العسكرية الخليجية. وتنسيق أوجه التعاون من خلال مجلس للدفاع المشترك تحت توجيه وإشراف المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولاشك أن معاهدات الدفاع المشترك هي اتفاق دولي يلزم الأطراف الموقعة بالانضمام للدفاع عن بعضهم البعض في الظروف المنصوص عليها في بنود المعاهدة ولم تبتدعها دول المجلس لكن الوشائج الخليجية والمزاج الوحدوي بين دول المعاهدة اعطاها من الزخم ما يجعلها مغايرة لسواها. بل إن بعض المحللين ذهب إلى أن بنية النظام العالمي الجديد تتضمن مجموعة من العناصر، منها الأحلاف العسكرية والاتفاقيات الأمنية مثل حلف الناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتفاقية الدفاع الخليجي المشترك أيضاً؛ مما يجعل عسكرة مجلس التعاون من الهياكل التي ستستمر في النظام العالمي الجديد. وقد أظهر دخول قوات الدرع للبحرين كما أشرنا سابقاً كتطبيق عملي ناجح لاتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون الخليجي كشكل وحدوي في هيكل عسكري.

الاستراتيجية الموحدة

الاستراتيجية في أبسط تعاريفها هي بناء قدرات لتحقيق أهداف مستقبلية. ويجمع الفكر والتاريخ العسكري على أهمية وحدة الاستراتيجية الدفاعية، وكان هناك قصور من جانب

إيرانياً. فقد تجاوز الدرع في تلك العملية دعوات لتفكيكه فيها افتقاد للحس الاستراتيجي؛ فقد برهن الدخول اقتدار هذا الهيكل على الحسم فكان ناجحاً بمقاييس عسكرية عدّة؛ إذ حقق مبادئ الحرب كقوة محترفة تميزت بوضوح الاتجاه، والتصميم، وخفة الحركة، وتحقيق الضغط المطلوب من خلال تنفيذ الحشد والمفاجأة بدقة عالية، ولصد الخطر الخارجي الذي دفع القوة للدخول تنفيذاً لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك وتلبية لدعوة المنامة حقق «الدرع» حسن التوزيع والثبات، والأمن، حتى ليخال للمراقب أن ما جرى كان فرصة لدرع الجزيرة للتكيف عن موقفه المرتبك في أغسطس ٢٠١٩٩٠. لقد شكل الدرع أول لبنة نحو الوحدة الخليجية، وكانت المواطنة العسكرية أسبق من المواطنة الاقتصادية، لكن لم يحتفى به إعلامياً للطبيعة المتكئة للجهد العسكري نفسه، ولارتباط أمن الخليج العسكري بأكثر من نظام أمني خارجي.

التحول من مرحلة التعاون العسكري لمرحلة الوحدة الدفاعية

بعد انهيار نظام الأمن العربي جراء احتلال الكويت، يمكننا القول دون مبالغة إن حسن الظن بنظام الأمن الدولي كان خط الدفاع الأول لدول مجلس التعاون حتى ديسمبر ٢٠٠٠ حيث وقعت في المنامة اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك وتم التحول من مرحلة التعاون العسكري لمرحلة الوحدة الدفاعية لردع التحديات الخارجية؛ فاتفقت الدول الأعضاء على الوحدة في تحديد التعامل مع «الخطر المشترك» من خلال اعتبار أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها، وأي خطر يهدد إحداها إنما يهددها



فتشكيل القيادة العسكرية الموحدة رسالة ذات أبعاد إقليمية ودولية، وهو جزء من جهد عسكري خليجي تراكمي يرتفع يوماً بعد يوم ليصل إلى الهدف العسكري الخليجي الأعلى بتحقيق الدفاع الذاتي عبر مبدأ الأمن الجماعي، وتحقيقاً لأول مبادئ الحرب في الفكر العسكري وهي وحدة القيادة.

مضلة صاروخية واحدة

وصول إيران لدرجة متقدمة في خلق ترسانة من الصواريخ الباليستية؛ جعل التفكير الخليجي محسوماً لصالح إقامة درع صاروخي موحد مواز من شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، قادرة على إسقاط أي صاروخ بالستي يستهدف المدن والقواعد العسكرية ومصافي النفط وخطوط الأنابيب بالخليج. وقد سبق وأن تم طرح فكرة النظام بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠ وتم تأجيل المقترح من قبل الخليجين، ثم عاد للواجهة في ربيع عام ٢٠١٢ بعد زيادة التوتر الإيراني-الدولي حيال مشروعها النووي. ويتكوّن الدرع الصاروخي الخليجي في جُله من أنظمة قواذف صاروخية ورادارات ومحطات مراقبة أميركية موجود معظمها أصلاً في دول الخليج كنظام باتريوت من الجيل الجديد «باك-٢» ونظام «ثاد» عالي الارتفاع. فإيران ترى أن ذراعها الطويل ليس في قوتها الجوية لتفوق الخليجين عليها في هذا المجال، لذا ليس لها خيار إلا خلق ترسانة صاروخية وهذه هي المقولة المركزية التي ينطلق منها وتتعدى جدوى الدرع الصاروخي الخليجي قيمته كسلاح، فقد أدى لتوحيد الخليجين ليس في التعاقد مع الغرب لاقامته، بل وفي البحث سوية عن علاقات يمكنها تعويض الحضور الأميركي لو حدثت استدارة استراتيجية لواشنطن تجاه طهران، وحين متابعة ما تروج له أجهزة إعلامية موالية لإيران من وجود خلافات خليجية حول موقع القيادة المركزية للمنظومة لتتيح عملية أخذ القرار بدرجة أسرع، متناسية أنه بالإمكان إقامتها منفردة، ودمجها معاً في حالة الطوارئ خلال دقائق. حين ذلك تتجلى القيمة الفعلية للدرع الصاروخي الخليجي ليس كسلاح فحسب بل كخطوة خليجية وحدوية.

الوحدة في التعامل مع الأزمات الطارئة

لم يكن ضمن طموح دول المجلس في أي وقت الدخول في عمليات عسكرية خارج الإقليم بحيث تتطلب فتح قواتها على مسافات بعيدة. لكن النظرة الاستراتيجية لصاحب قرار إنشاء «قوة مشتركة للتدخل السريع» في القمة الـ ٢٠ للمجلس في ديسمبر

صانع القرار الخليجي الذي ترك قطار التعاون العسكري يتحرك لمدة ثلاثة عقود دون استراتيجية دفاعية موحدة؛ فكانت سفينة التعاون تسير على غير هدى وثمة مؤشرات قد تُقرأ لصالح هذا التحليل، منها دخول دول المجلس منفردة في تحالفات دولية، وما تبعها من خلق أنظمة أمن فرعية. وفي قمة الكويت في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩، أقر المجلس وضع استراتيجية دفاعية خليجية موحدة، فاتضحت الرؤية للعمل بعد أن حددت الاستراتيجية الأسس والثوابت التي تنطلق منها لبناء قدرات لردع العدوان والتعاون لمواجهة التحديات من خلال البناء الذاتي وإجراء التقييم الاستراتيجي الشامل للبيئة الأمنية الاستراتيجية، والتهديدات والتحديات والمخاطر بصفة دورية. وحتى نستطيع تبيين هذا الانجاز الوحدوي يكفي أن نشير إلى أن مجلس التعاون الخليجي مكون من ست دول تختلف أشكال التحديات التي تواجهها كما تختلف الأهداف الجزئية؛ بالإضافة لتسوع السلاح والعقيدة القتالية مما يجعل من الصعب بناء قدرات موحدة لتحقيق تلك الأهداف. إلا أن الاستراتيجية الدفاعية الخليجية الموحدة قد انجزت كلبنة من لبنات الوحدة العسكرية الخليجية.

دول التعاون

الخليجي تأخرت

ثلاثة عقود في

وضع استراتيجية

دفاعية موحدة

وحدة القيادة العسكرية

وكما هي الحال في تأخر طرح الاستراتيجية الدفاعية الموحدة، أتى تشكيل القيادة العسكرية الخليجية الموحدة بعد أن تحقق العديد من الإنجازات العسكرية وكان يجب وضعها في إطارها الصحيح بدل ما هو موجود في هيكل الأمانة العامة من لجنة للتأمين ولجنة فنية للأسلحة ومراكز القوة الجوية والتنسيق البحري ودرع الجزيرة وسواها من مكونات التعاون العسكري المتشردمة هنا وهناك؛ فخلق قيادة مشتركة خطوة مستحقة، وكما هي الحال في حلف الناتو حيث القيادة من نصيب الدولة ذات الإسهام الأكبر سيكون مقرها الرياض، كما يعين فيها ضباط محترفون من أعلى المستويات على أن لا تتضم أية قوات عسكرية بصفة مستديمة إلى هذه القيادة، بل تبقى كل قوة في بلدها، وتُستدعى فقط عند تنفيذ التدريبات المشتركة أو مجابهة الأخطار، وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها بناءً على توجيهات قادة المجلس ووزراء دفاعهم. كما تُمنح القيادة العسكرية الصلاحيات الحقيقية، لكي تبدي آراءها وتخطط وتتصرف في الشؤون العسكرية حسب مقتضيات الظروف سواء في أوقات السلم أو في أوقات الحرب وتتصرف لحفظ امن الخليج ككيان موحد. وقد شغل موضوع القيادة العسكرية الخليجية الموحدة حين طرح بالمنامة ديسمبر ٢٠١٢، حيزاً كبيراً من النقاش والتحليل،

عسكرية، وجرى توحيد أكثر من ١٠٠ منهج من مناهج الدورات العسكرية المختلفة لمدارس التدريب العسكري ومراكزه. بل تم انشاء النظام الموحد لمد الحماية التأمينية للعسكريين الخليجيين، والاستفادة من ذوي الخبرات والكفاءات من العسكريين والمدنيين المتقاعدين من مواطني دول المجلس. وبهذه الخطوات الوجودية في المجال العسكري تستطيع دول الخليج مواجهة التحديات ولعل منها الطموح النووي الإيراني وعدم استقرار العراق والثورة السورية المستمرة وتنظيم داعش والانقلاب الحوثي في اليمن والاستدارة الأميركية نحو طهران. ورغم أن التمسك بمبدأ السيادة بدرجة مفرطة من معوقات وحدة الجهد العسكري في بعض الأحيان إلا أن تبعات الربيع العربي قد غيرت بعضاً من ذلك الإحساس الذي يعوق الاتحاد العسكري الخليجي. وفي تقديرنا إن دول المجلس تتمتع بجاهزية قتالية عالية، فقد أكد أكثر من مراقب أن القوات الخليجية بأسلحتها الدقيقة يمكنها أن تصل إلى أي هدف في جوارها الاقليمي^٤، بل أن هذه القوات يمكنها أن تدمر ٢٠ ألف هدف خلال أسبوعين. وأفضل مثال على ذلك أن دول الخليج تملك تفوق جوي يبلغ ٦١٧ طائرة مقاتلة مقارنة بأكثر من مئتي إقليمي لا يملك إلا ٢٠٠ طائرة قديمة. وليست الوحدة بين دول الخليج ضرورة سياسية واقتصادية فحسب بل فطرية واجتماعية وعسكرية، فقد شكّلت هدفاً لكافة المصلحين الخليجيين، ومع تراجع حظوظ الوحدة عبر الجهود السياسية وارتقاع وتيرة الخلافات في هذا المجال وبقدر أقل في المجال الاقتصادي، يلاحظ المراقب أن المؤسسة العسكرية الخليجية تزداد ديناميكية بالتكنولوجيا المشتركة فيما بينها وبالفكر العسكري المشترك الذي ساعد على نضجها المستمر معظم من قوتها وقلل من نقاط ضعفها، مما يمهّد لاعتبارها عتبة أكثر ثباتاً من سواها لتحقيق الوحدة الخليجية ليس لكثرة الانجازات الوجودية تحت مظلتها فحسب بل لأن بمقدورها إحياء روح الحمية بين أهل الخليج أكثر من غيرها، ولأن المؤسسة العسكرية الخليجية لم تمثل مطلقاً دور المذل لشعوب الخليج.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

٢٠٠٩ أصابت المطلوب بدرجة كبيرة مقارنة بمشاريع وحدوية غير عسكرية عديدة لم توقع، ويكفي أن نرى ما سببه تنظيم الحوثيين في اليمن أو داعش في الشام والعراق من إرباك مشين للقوات النظامية في عدد من الدول، بل وحتى لقوات بعض الفصائل المعارضة على شاكلته لنعرف ضرورة وجود قوات تدخل سريع جيدة التدريب. للتعامل مع الأزمات الطارئة، التي يصعب التفاعل معها وفق الوقت الاعتيادي، الذي يستغرقه تحرك الجيوش من ثكناتها، باتجاه مسرح العمليات. ستكون قوة التدخل بحجم لواء قوات خاصة مشكل من أبناء دول المجلس مدعوم بحرباً وجوياً، على أن يتم التوسع في إنشاء أكثر من قوة تدخل سريع من مبدأ إمكانية خوض معركتين في آن واحد للدفاع عن حقول النفط والمنشآت الحيوية في ظروف طبيعية قاسية وباستعداد يكافئ قوة عدو من دول الجوار. ولأن الحرب الحديثة أصبحت حرب أسلحة مشتركة؛ فقد أصبح من العسير على دولة واحدة من دول مجلس التعاون أن تملك وحدات متمكنة لكافة أشكال المعارك، وهنا يأتي دور هذه القوة لردم الفجوة القائمة على مستوى القدرات العسكرية بين دول المجلس. كما أن قوة التدخل السريع هي حل لردم الفجوة في اختلال توزيع القوى البشرية، كما تترجم هذه القوات صورة الدفاع المشترك والوحدة العسكرية.

ويمكننا القول أن الوحدة الخليجية في هيكلها العسكرية قد حظيت بالاهتمام من منطلق ضرورة التعاون في وحدات المناورة كقوات درع الجزيرة المشتركة، أو كقوة مشتركة للتدخل السريع أو الوحدة تحت مظلة الدرع الصاروخي. كما حظيت بالاهتمام في جوانب الفكر العسكري عبر القيادة العسكرية الخليجية الموحدة والاستراتيجية الدفاعية الخليجية وهو ما تطرقنا له، لكن الوحدة العسكرية الخليجية أكبر من ذلك بكثير وتشمل القوة البحرية الخليجية المشتركة التي بإمكانها أن تمثل مجتمعة حلفاً بحرياً^٢. كما أن من لبنات الوحدة القوية التعاون العسكري في مجالات عدة؛ كالتمارين والمناورات المشتركة البرية والبحرية والجوية والاتصالات والدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والمشعة والحرب الإلكترونية والخدمات الطبية، والاستخبارات والأمن العسكري والمساحة العسكرية كما قفز التعاون في مجال التعليم العسكري حيث وحدت دول الخليج أكثر من ١٠٠ كراسة

المواهب

١. اللواء مطلق الازيمع أمر قوات درع الجزيرة. حقيقة قوات درع الجزيرة.. لمن لا يعرفها ١- تلفزيون البحرين.

٢. التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟

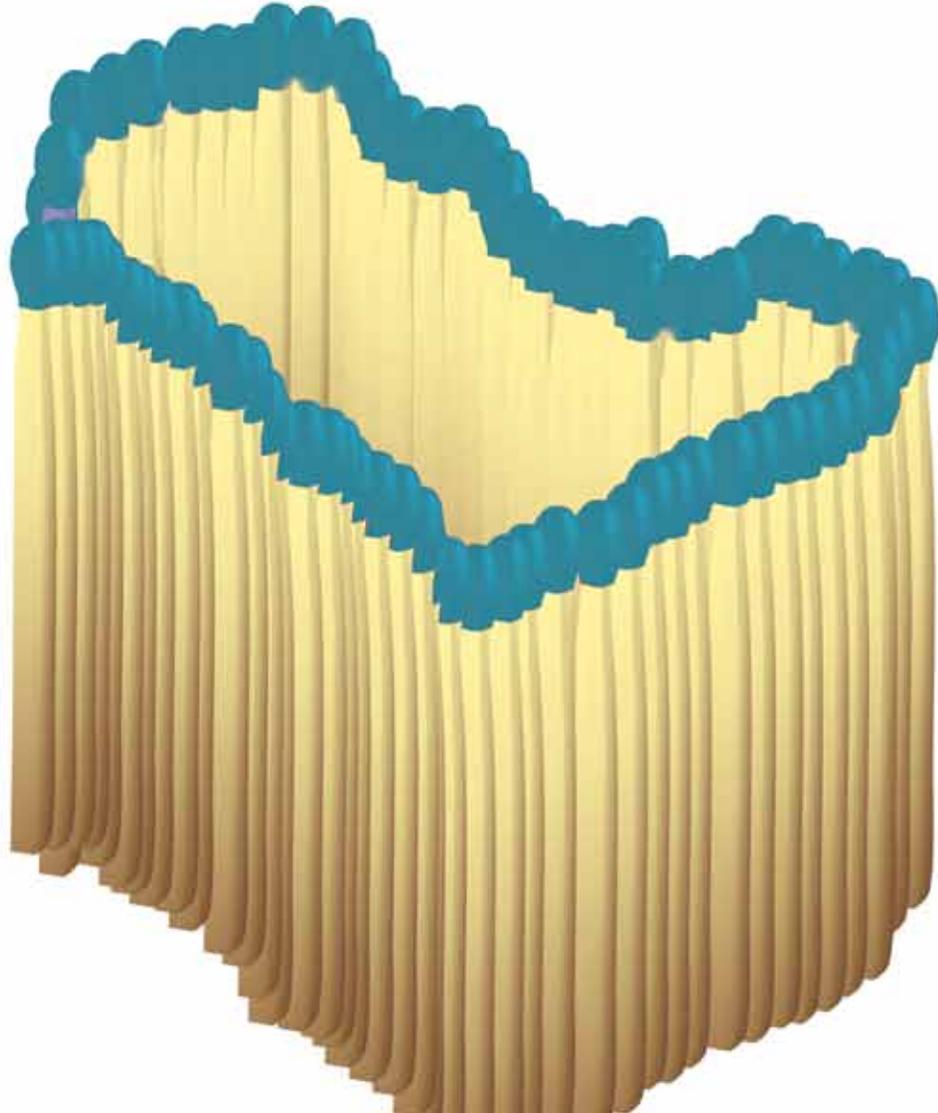
٢. مايكل نايتس. معهد واشنطن، يونيو ٢٠١٢

٤. مايكل نايتس. معهد واشنطن، نفس المصدر.

إيران ومشروع الاتحاد الخليجي

منذ ما يسمى بـ«الربيع العربي»، تعيش منطقة الشرق الأوسط تقلبات سياسية وأمنية وعسكرية خطيرة. لا تزال هذه التقلبات محصورة في بعض الدول العربية التي كانت تعاني من الديكتاتوريات والصعوبات الاقتصادية والبطالة والفساد الإداري والمالي ونحو ذلك، الأمر الذي قاد شعوب تلك الدول للتحرك أو الأخذ بدعوات التحرك لإسقاط الأنظمة الحاكمة. في الإطار الخليجي، ولأسباب كثيرة جداً، ظلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية محصنة من تلك التقلبات السياسية والأمنية رغم المزاعم الإعلامية الكثيرة بأن دول الخليج ستكون المحطة القادمة لهذه الثورات. إلا أن شرر تلك الحرائق والأزمات التي تحيط بها تبقى مهدداً حقيقياً لأمن واستقرار هذه المنظومة العربية.

د. محمد بن صقر السلمي*





أي تقارب أو خلافات خليجية-خليجية. سيتطرق التقرير أيضاً إلى موقف دول الخليج من العلاقة مع إيران وكذلك مشروع التحول إلى اتحاد خليجي و سبل التصدي للطموح التوسعي الإيراني في المنطقة العربية.

أولاً: الموقف الإيراني من المنظومة الخليجية

إيران والتجانس الخليجي

ما فتئت طهران تصور أي خطوات نحو التقارب والتكامل الخليجي بالمؤامرة التي تستهدف إيران وبالتالي اتخذت سياسة استغلال الخلافات والعمل على توسيعها، هذا من جانب، والسعي إلى التهوين من أو «شيطنة» أي فكرة تقارب أو تكامل بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي والعمل على نسفها. بعبارة أخرى، ينتهج النظام الحاكم في إيران سياسة «التفتيت» للكيان الخليجي القائم والجنوح دائماً إلى التعامل الثنائي بينها وبين كل عضو من أعضاء المجلس والترويج عبر ألتها الإعلامية بأن مصير هذا الكيان الانهيار والتلاشي، وهي سياسة اتخذتها إيران منذ تأسيس المجلس قبل أكثر من ثلاثة عقود.

فمنذ انتصار الثورة، عارضت إيران أي جهود يمكن أن تقرب بين جيرانها العرب ونظرت إلى أي محاولات تكتل في المنطقة من منظور «المؤامرة» والتأمر ضد «الجمهورية الإسلامية في

في هذا الصدد، دخلت إيران على خط التقلبات السياسية في المنطقة العربية فأخذت تشجع شعوب المنطقة على الانقلاب على حكوماتها وقياداتها والترويج لأحزاب وتيارات سياسية لتكون البديل القادم للأنظمة القائمة، وفي المقابل، انحازت إلى النظام السوري ضد الثورة الشعبية هناك واعتبرتها مؤامرة دولية ضد ما تطلق عليه طهران «محور الممانعة» في وجه العدو الإسرائيلي وتورطت إيران في الحرب في سوريا ووجهت عناصر الحرس الثوري والمليشيات والمرتزة القادمين من افغانستان وباكستان للقتال إلى جانب جيش بشار الأسد. ليس ذلك فحسب، بل توسع النفوذ الإيراني في لبنان والعراق واليمن ودعم المعارضة في البحرين والتحريض ضد دول الخليج والأنظمة القائمة وتسعى إلى تغييرها.

إلى جانب ذلك، ظلت إيران تحاول إفشال أي تقارب أو تكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بكافة السبل والوسائل والحيلولة دون تشكل موقف خليجي موحد من العلاقة مع طهران، مع تركيزها على العلاقات الثنائية والتأكيد عليها دون الحديث عن علاقة مع المجلس بكافة أعضائه.

يستعرض هذا التقرير الموقف الإيراني من منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية حين التأسيس وكذلك موقف طهران من الدعوة إلى التحول من مجلس إلى اتحاد وكذلك موقفها من

العنصر الطائفي وأثره على استقرار منطقة الخليج

منذ انتصار الثورة في عام ١٩٧٩م، اعتمدت إيران كثيرًا على البعد المذهبي والطائفي في مشروعها تجاه المنطقة العربية تحت مزايم «تصدير الثورة». وبعد ما يتجاوز ثلاثين عامًا، أدرك ربما النظام الإيراني أنه فشل في مشروع تصدير الثورة وإقناع الشعوب العربية بالنموذج الإيراني. بعد اجتياح العراق من قبل الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣م، استطاعت طهران، بمساعدة من واشنطن، أن تتواجد بقوة في الداخل العراقي وأن تسيطر قوى سياسية موالية لإيران على المشهد السياسي في العراق مع إقصاء مذهبى واضح للمكون السني هناك، كما مارست الميليشيات الشيعية مثل «فيلق بدر» و«جيش المهدي» وعصائب الحق وغيرها استهداف، ينطلق من منطلقات مذهبية محضة، لاتباع المذهب السني في العراق، الأمر الذي قاد إلى بروز ما يسمى بـ«الصحوات» السنية في العراق، وتحول المشهد في العراق إلى حرب مذهبية طاحنة. مع انطلاقة شرارة ما يسمى بـ«الربيع العربي»، ركز النظام الإيراني على أن هذه الثورات هي امتداد للثورة «الإسلامية» في إيران واطلق المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي خطابًا وكلمات، بعضها باللغة العربية، موجهاً للشارع العربي بالاستفادة من النموذج الإيراني والسير على خطى «الجمهورية الإسلامية» واطلقت على الثورات العربية مسمى «الصحو الإسلامية». ولكن عندما وصلت موجة الثورات إلى سوريا، صورت إيران ذلك بأنه حرب تقودها أمريكا وإسرائيل على «محور المقاومة» ضد إسرائيل، ونقلت حربها الطائفية إلى الداخل السوري عبر عناصر الحرس الثوري والمليشيات الشيعية القادمة من العراق وإيران وحزب الله اللبناني، كما قامت إيران بجمع أعداداً من المرتزقة الشيعية من اليمن وباكستان وأفغانستان وزجت بهم في سوريا للوقوف إلى جانب النظام ضد الشعب السوري الأعزل وإن زعمت طهران أنها تواجه الجماعات الإرهابية المتواجدة هناك.

من جانب آخر، حركت إيران جماعة الحوثي التابعة لها في اليمن ودعمتها بالسلاح والخطط لتقوم بإسقاط الشرعية في اليمن عبر ممارسة الإرهاب المتمثل في القتل والاختطاف والسجن وفرض الإقامة الجبرية على المسؤولين اليمنيين بعد أن تمكنت الحركة، بتواطؤ وتأييد واضح وصريح من الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، من السيطرة على العاصمة صنعاء. ويبدو أن الحرب الطائفية ستكون في اليمن بعد العراق وسوريا ولبنان.

وعلى صعيد دول الخليج، تدعم إيران مثبيري الشغب في

إيران». فغداة الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية كتبت صحف إيرانية حول المجلس وقالت إن تأسيس المجلس فكرة أمريكية وأن هذه الدول ستكون الذراع الأمريكية في المنطقة بهدف محاصرة الثورة الإسلامية وإيران الجديدة وأن الهدف الأول لهذا المجلس هو «تدمير الثورة الإسلامية في إيران». من جانب آخر، قال علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية الإيراني آنذاك والمستشار السياسي الحالي للمرشد الأعلى علي خامنئي، إن الهدف من تأسيس هذا المجلس هو تنفيذ مخططات قوى الاستكبار العالمي والإمبريالية العالمية. وترى إيران أنه بدون مشاركتها في هذا التكتل، فإن المجلس لن يكون له أي قيمة في البعد الجيو-سياسي في المنطقة. وتهدف كل هذه المحاولات من الصحافة الإيرانية إلى «شيطنة» هذا المجلس وأهدافه منذ البداية.

إيران تحاول

إفشال أي تقارب

بين دول التعاون

وتفضل التعامل مع

كل دولة منفردة

على نمط موقفها من تأسيس مجلس التعاون، نظرت إيران إلى قيام دول الخليج بتشكيل قوات درع الجزيرة بعين الريبة وصورته بأنه مؤامرة غربية أخرى ضد إيران. كما تحدثت إيران عن أن قرار دول الخليج بتشكيل هذه القوة يهدف إلى حماية مصالح أمريكا في المنطقة وقمع شعوب تلك الدول علاوة على محاولة إضعاف الثورة الإسلامية في إيران سواء بالطرق العسكرية أو عن طريق الحملات الإعلامية «المفرضة». وهددت إيران بأنها ستتعامل مع هذا المجلس الجديد وأعضائه وتشكيلاته العسكرية بكل يقظة وحذر، وصرح آنذاك هاشمي رفسنجاني قائلاً: «إذا قامت دول الخليج بفتح الطريق لأمريكا في المنطقة فإننا سوف نتعامل مع هذه الدول بصورة مختلفة تمامًا».

علاوة على ذلك، كانت إيران- ولاتزال- تعارض أي مزيد من التقارب الخليجي أو التحول من المجلس إلى الاتحاد حيث يروج الإعلام الإيراني دائماً لمزاعم أن السعودية تسعى إلى السيطرة على دول هذه المنطقة والهيمنة عليها وأن الدعوة للاتحاد تأتي في هذا الإطار. وتعتقد إيران أن مصير هذا المجلس الذي تصفه بـ«الصوري» ليس سوى الانهيار قبل التحول إلى اتحاد شامل. وإعاققة هذا المشروع الخليجي التكاملي، يسلط الإعلام الإيراني - غالباً يتزامن ذلك مع أي اجتماع أو قمة خليجية- على الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي بهدف التأثير على الرأي العام الخليجي وتوسيع الخلافات بين أعضاء هذا المجلس. كما تعمل إيران أيضاً على استغلال أي خلافات خليجية-خليجية لتوسيع الهوة وتعميق الخلاف هذا من جانب، وتقديم نفسها كبديل يمكن الوثوق به وتقديم كافة الدعم وعلى كافة الأصعدة.

تعارض إيران قيام الاتحاد الخليجي وتروج مزاعم أن السعودية تسعى للسيطرة والهيمنة على المنطقة

أما فيما يتعلق بالعلاقات السعودية-الإيرانية، فهناك علاقة تنافسية بين البلدين على النفوذ في المنطقة لأنهما تمثلان أكبر دولتين وكلا منهما تحاول أن تقوي نفوذهما على حساب الأخرى. إلا أن الجانب الإيراني تجاوز ذلك إلى التدخل في الشأن الداخلي السعودي عبر التركيز على العنصر الطائفي ومحاولة التغيير ببعض الشيعة في الداخل السعودي للقيام بعمليات إرهابية وإثارة الشعب واستهداف رجال الأمن وكذلك زرع الخلايا التجسسية في المملكة. ويمكن القول أن هناك نوعاً من الحرب الباردة بين طهران والرياض خاصة منذ انطلاق ما يعرف بـ «الربيع العربي» في عام ٢٠١١م.

- ثانياً، دول تمتلك علاقات شبه طبيعية مع إيران (الكويت، عمان وقطر). فالعلاقات بين هذه الدول الثلاث وإيران جيدة إلى حد كبير، حتى وإن كانت بشكل متفاوت ورغم وجود بعض الخلافات حول قضايا إقليمية مثل الخلاف في وجهات النظر بين الدوحة وطهران حول الأزمة السورية. إن طبيعة علاقة مسقط بطهران مختلفة تماماً عن بقية الدول الخليجية. فالعلاقات بين البلدين متينة جداً وعمان لا ترى في إيران تهديداً حقيقياً على المنطقة العربية. من جانب آخر، نحتاج إلى قراءة متأنية لحقيقة وطبيعة العلاقة بين السلطنة وبقية دول الخليج ويحتاج الأمر إلى مكاشفة سياسية بين الدول الأعضاء في هذه المنظومة الخليجية. بعبارة أخرى، كما نحتاج أيضاً إلى دراسة كيف تنظر دول الخليج للموقف العماني وكيف ترى مسقط في إيران جازاً لا يهدد المنطقة وأسباب الاختلاف في وجهات النظر في هذا الصدد علاوة على دور الوساطة الذي لعبته سلطنة عمان بين واشنطن وطهران.

في جميع الأحوال، تظل خيارات مواجهة المشروع الإيراني في منطقة محصورة في ثلاثة اتجاهات:

- ١- سياسة الاحتواء
- ٢- سياسة تجاهل النشاط الإيراني والبقاء في مركز الدفاع ومقاومة تدخل إيران
- ٣- سياسة المعاملة بالمثل

من هنا، هناك من يرى أن الخيارين الأولين قد اثبتا فشلهما خلال الثلاثة عقود الماضية لأن الشخصية الإيرانية تقر ذلك بصورة مختلفة. ترى إيران أن دول الخليج غير قادرة على مواجهتها سياسياً أو عسكرياً أو ثقافياً وبالتالي فإن الموقف

البحرين وشرق المملكة العربية السعودية وتعزف كثيراً على الوتر الطائفي والمظلومية للأقلية الشيعية في المنطقة وهي بذلك تحاول جاهدة نقل الصراع المذهبي إلى هذه الدول. وكما يعلم الجميع، فإيران لا تستطيع أن تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول إلا عبر بوابة «الدفاع عن الشيعة»، وتستثمر ذلك لأهداف سياسية ولأبعاد جيوسياسية استراتيجية تتسجم ومشروعها التوسعي في المنطقة. من هنا، ولإغلاق الطريق على إيران، ينبغي على دول الخليج أن تسد كل الثغرات التي تتسرب من خلالها إيران إلى داخل هذه الدول والعمل على تقوية اللحمة الوطنية والانسجام بين أطراف هذه الشعوب ومكونات المذهبية والثقافية والاجتماعية وأن يتساوى المواطنون في الحقوق والواجبات وكذلك الاهتمام بجوانب الحريات والمشاركة السياسية. بذلك تستطيع دول الخليج إشغال أي مشروع إيراني طائفي تجاه هذه الدول مع ضرورة التركيز إعلامياً على ما تشكله النزعات الطائفية من خطر على أمن الدول واستقرارها.

ثانياً: الموقف الخليجي من إيران

بحكم الموقع الجغرافي، تواجه الدول الخليجية، منفردة، التهديدات الإيرانية المتكررة ومشروع إيران التوسعية في المنطقة واعتماد طهران على البعد المذهبي والطائفي في سياستها الخارجية. لذا، يطرح دائماً سؤال محدد حول طبيعة تعاطي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع هذه التهديدات الإيرانية وكيفية التصدي لمخططات إيران تجاه هذه الدول. بداية نستطيع القول أنه لا يوجد اتفاق خليجي موحد حول كيفية التعامل مع إيران، بل إن دول الخليج يمكن تقسيمها في هذا الصدد إلى قسمين رئيسين:

- أولاً، دول لها علاقات متوترة مع إيران، (الإمارات، البحرين والسعودية) ولهذا التوتر أسبابه ومبرراته. فإيران تحتل ثلاث جزر إماراتية منذ أواخر عام ١٩٧٠م، وترفض طهران حل هذا الخلاف بالطرق الدبلوماسية كما ترفض اللجوء للمحكمة الدولية. رغم ذلك فهناك علاقات اقتصادية جيدة بين إمارة دبي وإيران. من جانبها، تعاني مملكة البحرين من تدخلات إيرانية متكررة في شؤونها الداخلية من خلال دعم مثيري الشعب في البلاد والتهديدات المتكررة بضم البحرين إلى إيران وغير ذلك. كل ذلك تسبب في توتر في العلاقة بين المنامة وطهران.

هذه الخطوات الأربع سوف تساهم، من وجهة نظرنا، بشكل كبير وسريع في تشكيل موقف خليجي متقارب من طبيعة العلاقة مع إيران الأمر الذي يقود إلى رسم استراتيجية ومشروع واضح المعالم يواجه المشروع الإيراني في المنطقة ويقود إلى انكفاء إيران إلى الداخل ومواجهة الاستحقاقات السياسية والدينية والعرقية والاجتماعية والحقوقية في الداخل الإيراني والتي ظلت تتهرب منها طيلة الثلاثة عقود الماضية من خلال استراتيجية اشغال الداخل الإيراني بنظرية العدو المتربص وتصدير مشاكلها إلى الخارج وقمع كل من يطالب بحقوقه واتهامه بالخيانة أو التخطيط لتقويض النظام واستهداف الثورة ومكسباتها.

ختاماً: مشروع الاتحاد الخليجي

وبعد أن استعرضنا الموقف الإيراني من التجانس والتقارب الخليجي-الخليجي ودور إيران ومشروعها التوسعي في المنطقة وعزفها على الوتر المذهبي لتحقيق مكاسب سياسية وجيو-استراتيجية في الداخل العربي، وكذلك التباين في وجهات النظر الخليجية في الموقف من إيران وطبيعة العلاقة معها ومخاطر التعامل الانفرادي وليس الجمعي لهذه الدول مع إيران، نخلص إلى نتيجة مفادها أن الحل الأمثل لمواجهة التمدد والأطماع الإيرانية في المنطقة والتصدي لها يكمن في التحول من المجلس إلى الاتحاد الخليجي. فكما ذكرنا آنفاً، تعتمد إيران على سياسة تقنيت أي تكتل سياسي يواجه مشروعها في المنطقة. وبناءً على هذه الاستراتيجية، تسعى طهران دائماً إلى بناء علاقات ثنائية بينها وبين كل دولة خليجية على حده ولا تتعامل مع دول الخليج بصفتها منظومة مترابطة تحت مظلة «مجلس التعاون لدول الخليج العربية». من هذا المنطلق، ينبغي على أعضاء المنظومة الخليجية التعامل مع إيران كتكتل سياسية واحدة من خلال التحول من المجلس إلى الاتحاد. نعلم أن هناك تحفظات من قبل بعض دول الخليج على مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز يرحمه الله للانتقال من المجلس إلى الاتحاد واعتقد أن هناك تفهم نسبياً لذلك لكن الحل يكمن، في وجهة نظري، في الإعلان عن الاتحاد بين الدول المرحة بالمشروع على أن يلحق بها بقية أعضاء المجلس عندما تزول التحفظات أو الموانع لذلك في الوقت الراهن، مع الإبقاء على المجلس لهيأة تضم كافة دول الخليج حتى تتحول جميعها إلى الاتحاد الشامل فيما بينها ●

الخليجي، من وجهة النظر الإيرانية، ناجم عن قناعة خليجية بل وعربية بعدم القدرة على المواجهة والمنافسة في المنطقة. من هنا، يمثل الخيار الثالث الحل الأنسب للتصدي للمشروع الإيراني في المنطقة. لكن مثل هذا الخيار قد يكون أيضاً عديم الفائدة إن لم يتم التخطيط بشكل جيد للتصدي لهذا المشروع الإيراني. إن مواجهة الطموح التوسعي الإيراني في المنطقة خاصة وأن الاتفاق النووي القادم بين إيران والقوى العظمى قد يفتح شهية إيران في توغها في الداخل العربي ليس بسبب قوة إيران بقدر ما هو عدم وجود مشروع عربي أو خليجي واضح يواجه هذا المشروع الإيراني.

ويمكن أن يتم تلخيص أسباب نجاح المشروع الإيراني في

النقاط الرئيسية التالية:

إيران تنظر إلى جيرانها العرب من منظور التآمر ضدها وترفض التقارب معها

غياب المشروع العربي بسبب تباين وجهات النظر تجاه إيران، لا يوجد موقف موحد وثابت في العلاقة بين دول الخليج وإيران وبالتالي تنحصر مواقف هذه الدول غالباً في «ردة الفعل» فقط هناك قصور كبير في فهم إيران من الناحية السياسية والثقافية والتاريخية والاستراتيجية ولتحقق الفهم الكامل لإيران، يتوجب على دول المنطقة أو بعض منها تأسيس مركز دراسات متخصص في الشأن الإيراني.

طبيعة السياسة الخليجية المتحفظة كثيراً وبالتالي هناك حاجة لإعادة النظر في بعض الاستراتيجيات العامة في دول الخليج خاصة تلك التي ترى في إيران خطراً حقيقياً على المنطقة. تأسيس مفوضية عليا للسياسة الخارجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالتالي العمل على سياسة خارجية موحدة لكافة أعضاء المجلس وتمثل هذه المفوضية الصوت الخليجي الموحد تجاه القضايا على المستوى الإقليمي والدولي عليه، يفترض أن تكون الخطوة الخليجية القادمة حيال طبيعة العلاقة مع إيران أخذ خطوات جديدة في تشكيل موقف متقارب، إن لم يكن متطابقاً، من محددات هذه العلاقة وطبيعتها. هذا الهدف يمكن أن يتحقق من خلال العمل بشكل جدي عبر أربع خطوات رئيسية يمكن تلخيصها في التالي:

1- تحديد الموقف الراهن من إيران

2- نقاط الاتفاق والخلاف خليجياً في العلاقة مع إيران

3- العمل سوياً على نقاط الاتفاق وتقويتها ورسم استراتيجية

لذلك

4- العمل على الوصول إلى نقطة توافق في نقاط الخلاف

حتى وإن كان ذلك عبر سياسة ما يعرف بـ «الالتقاء منتصف الطريق».

الاتحاد الخليجي كمشروع اقتصادي

تواجه دول مجلس التعاون اليوم تحديات مختلفة، ربّما أبرزها التهديدات الأمنية التي تتعلق بالصراعات الإقليمية وبالربيع العربي. وفي الواقع، تتميز أغلبية هذه التحديات بأنها ذات أساس اقتصادي، أي يمكن إيجاد حل اقتصادي لها، حتى المشكلات التي تبدو بعيدة عن الصعيد الاقتصادي يمكن حلها كذلك. على سبيل المثال تشهد دول الشرق الأوسط موجة تطرف ديني؛ تعود أسبابها جزئياً إلى انتشار الفقر في الفترة ما بعد الأزمة المالية الدولية، وبالتالي فهي قابلة للمعالجة عن طريق اتباع سياسات اقتصادية معينة، رغم وجود عوامل أخرى سياسية واجتماعية لها دور كبير في هذا التطرف.

د. عمر العبيدلي*

التكامل الاقتصادي بطريقة كلية، ومن ثم معالجة الصعوبات الاقتصادية وغيرها.

الخلفية: التحديات الراهنة أمام دول مجلس التعاون

يرصد صندوق النقد الدولي بشكل دوري التحديات الاقتصادية التي تواجهها دول مجلس التعاون، ومعظمها مشتركة، وهي: قلة التنوع في الأنشطة الاقتصادية، والاعتماد على موارد طبيعية سوف تستنفد في السنوات القادمة، وضعف الابتكار ونمو الإنتاجية، وارتفاع نسبة البطالة في فئة الشباب، والنمو المتسارع في استهلاك الطاقة. وحتى لو تميّز مملكة البحرين باقتصاد أكثر تنوعاً من الدول الخليجية الأخرى - حيث يمثل القطاع النفطي ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بما يزيد عن ٤٠٪ في كل من السعودية وقطر والكويت - فإن البحرين تملك أكبر دين عام (كنسبة من الدخل القومي) وأكبر عجز في الميزانية العامة من بين دول مجلس التعاون؛ وبالتالي عليها أن تعالج الموضوع بشكل مستعجل.

ولا تقتصر تحديات دول مجلس التعاون على المجال الاقتصادي فقط، بل تشكل الجماعات العابرة للحدود كحزب الله و«داعش» مشكلة أمنية ملحة؛ بسبب ممارستهم للعنف والإرهاب، وبسبب دورهم في تشجيع الاستقطاب الطائفي. وتعود قوة تلك الجماعات

تتطلب بعض المشاريع الاقتصادية زمناً طويلاً حتى يظهر مردود إيجابي لها على أرض الواقع؛ ومثال على ذلك: إصلاح نظام التعليم. ولكن التكامل الاقتصادي يشكّل سياسة اقتصادية سريعة المردود؛ ممّا يجعله مغرياً جداً لصنّاع القرار. فقد حققت دول الاتحاد الأوروبي فوائد اقتصادية ملحوظة بعد إطلاق السوق المشتركة الأوروبية في عام ١٩٩٢؛ ونتيجة لذلك تبحت اليوم العديد من الدول في موضوع تشكيل كتل اقتصادية. وتأثرت كذلك الدول الخليجية بالتجربة الأوروبية؛ إذ أطلقت وحدة جمركية في عام ٢٠٠٣، وأعقبها بسوق مشتركة في ٢٠٠٨، وتسير الآن في طريق وحدة نقدية.

ولكن وعلى الرغم من الخطوات الملموسة التي خطتها دول مجلس التعاون في مجال التكامل الاقتصادي، نجد أنها ما زالت تعاني من ثغرة أساسية وهي إقرار المشاريع دون تفعيلها. وعلى سبيل المثال يشكي رجال الأعمال الخليجيون من رسوم تفرض على بضائعهم عند نقلها بين دولتين خليجيتين برغم إطلاق الوحدة الجمركية - وبالتالي إلغاء التعاريف البيئية - منذ أكثر من ١٠ سنوات. ويعود عدم التفعيل الصحيح إلى ضعف المؤسسات الخليجية المركزية؛ حيث لا تمتلك الصلاحيات المطلوبة لتنفيذ المشاريع الخليجية ومحاسبة من يخالف ما تم الاتفاق عليه أثناء قمم مجلس التعاون. وإذا يشكّل الاتحاد الخليجي وسيلة لتنفيذ

هيك مجلس التعاون الخليجي الحالي ليس مناسباً لتفعيل

مشاريع تكاملية ضخمة كالسوق الخليجية المشتركة



أساس اقتصادي ابتداءً بمنظومة الصلب والفحم الأوروبية في عام ١٩٥٢، وأعقبها منطقة التجارة الحرة، والوحدة الجمركية، والسوق المشتركة، وأخيراً العملة الموحدة في ١٩٩٩. وما يلفت الانتباه هو ارتكاز عمليّة التكامل على خطوات اقتصادية، برغم أنّ المحرّك السياسي كان أمراً غير اقتصادي - تفادي حروب داخلية بعد الصراعات العنيفة المستمرة منذ القرون الوسطى. فانطلقت الحركة النازية الألمانية من الأزمة الاقتصادية الألمانية التي سببها المجتمع الدولي عبر عقوبات مالية فُرضت على الشعب الألماني بعد أن هُزم في الحرب العالمية الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الأزمة المالية الدولية في عام ١٩٢٩ إلى انتشار التطرف والزنوفينيا (عقدة الخوف من الأجانب) في كل أنحاء العالم. ونتيجة لكل هذه التوجّهات الاجتماعية السلبية، اندلعت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩، وقتل ما يزيد عن ٦٠ مليون نسمة. ومن ناحية المردود الاقتصادي المباشر، كان تأسيس السوق المشتركة الأوروبية أهم حلقة في سلسلة التكامل الاقتصادي، إذ أدت إلى تحسّن ملحوظ في تنافسية الشركات الأوروبية وإلى خلق فرص عمل عديدة. وشكّلت هذه التجربة الناجحة قدوة لدول مجلس التعاون حينما أطلقت السوق المشتركة الخليجية في عام ٢٠٠٢. والحمدلله، فإنّ قناعة الدول الخليجية حول أهمية التكامل الاقتصادي لم تقم على سياسة المرور بحروب دموية كما حصل في أوروبا. وتشير بعض المؤشرات إلى إنجازات ملحوظة متعلّقة بالسوق المشتركة الخليجية: في عام ٢٠١١، بلغت قيمة التجارة البينيّة ٨٥ مليار دولار (٦٪ من الناتج الخليجي الإجمالي)؛ وبلغ عدد مواطني مجلس التعاون العاملين بالدول الأعضاء الأخرى حوالي ٤٠ ألفاً؛ وانتشر تملك العقارات، ورخص

إلى حالة عدم الاستقرار في مختلف دول الشرق الأوسط كسوريا والعراق واليمن، بالإضافة إلى الدعم المادي والمعنوي النابع من القوى التي تتصارع على النفوذ الإقليمي. ويرى خبراء الإرهاب أنّ هناك دوراً أساسياً للضغط الاقتصادي في مشكلات الإرهاب والتطرف، حيث إنّ شحّ الفرص الاقتصادية يؤدي إلى فقدان الأمل والشعور بالقهر، ويستغلّ زعماء الإرهابيين هذه الأوضاع، خصوصاً في فئة الشباب العاطلين عن العمل. ولذا وجد الباحثون - تاريخياً - أنّ الدول الأكثر تعرّضاً للحروب الأهلية هي الدول الفقيرة، كما أنّ الحروب تندلع في المناطق التي تمرّ بصعوبات اقتصادية. إذا تميّز السياسات الاقتصادية بالقدر على معالجة التحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجه الدول الخليجية.

التكامل الاقتصادي والاتحاد كحلّ

أيد الاقتصاديون - منذ أيام آدم سميث - التكامل الاقتصادي كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي. حينما يفتح سوق ما إلى عدد أكبر من البائعين والمنتجين والمشتريين، تزداد الفرص للتخصّص؛ ممّا يرفع حجم إنتاجية المنتجين، ويدفعهم نحو تطوير منتجاتهم؛ لاستقطاب الزبائن الجدد. وكان هذا أحد أسباب التزام المملكة المتحدة بمبدأ التجارة الحرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما أنه يشكّل أحد أهم أسباب سيطرة الاقتصاديين الأمريكي والصيني على الاقتصادات الأخرى في العصر الراهن. وتأثراً بهذه النظريات، قام مشروع التعاون الأوروبي على

المخالفة فمن المتوقع أن تساند رأي وزارتها صموداً. ولكن إن تمّ تشكيل حكومة خليجية مركزية فستسهل طريقة معالجة الموضوع: يشتكي المواطن الخليجي عند الحكومة الفوقية، ويصدر قرار يلزم فرعها في الدولة المعنية بإصدار الرخصة التجارية. وهذا هو ما يحصل في الولايات المتحدة التي تشتمل على 50 حكومة تتميز بحد أدنى من الاستقلال، وتخضع إلى سلطة حكومة فيدرالية فوقية. فإن واجه مواطن أمريكي ما تمييزاً ضده عند تقدمه إلى وظيفة في ولاية أخرى، يمكنه أن يرفع دعوى عبر محكمة فيدرالية، وأن يقدم شكوى عند وزارة العمل المركزية، وتمتلك تلك المؤسسات الصلاحيات المطلوبة لمعالجة أية مخالفات.

ويستخدم الاتحاد الأوروبي هيكلاً حكومياً مختلفاً لنفس الغرض؛ لأنه اتحاد اسماً وليس فعلاً؛ حيث تحافظ الدول الأعضاء على استقلاليتها في أغلبية شؤونها الاقتصادية. فهناك مؤسسة مركزية - المفوضية الأوروبية - مكلفة بمتابعة تنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة وممنوحة صلاحية فرض غرامات على من يخالف القانون الأوروبي. وما يميز المنظومة الأوروبية عن المنظومة الفيدرالية الأمريكية هو أن المفوضية الأوروبية تعتمد على مساعدة من حكومات الدول الأعضاء؛ لتطبيق القوانين المركزية؛ لأن مواردها البشرية والمالية محدودة (حتى لو تزيد بشكل كبير عن موارد الأمانة العامة لدول مجلس التعاون)؛ وعلى عكس ذلك المؤسسات المركزية الأمريكية تحاسب من يخالف القوانين المركزية مباشرة دون الاستعانة بوساطة حكومات الولايات.

إذاً وباختصار، يخلق التكامل الاقتصادي الفعلي مردوداً اقتصادياً كبيراً؛ وهذا يعتبر من أساسيات الفكر الاقتصادي. ولكن تفعيل التكامل الاقتصادي يتطلب مؤسسات تشريعية وسياسية فوقية قادرة على متابعة التنفيذ ومحاسبة من يعرقله. وإن الهيكل الحالي لدى دول مجلس التعاون غير مناسب لهذا الغرض؛ لأن المؤسسات المركزية الخليجية لا تمتلك الصلاحيات المطلوبة، وبالتالي يبقى المردود الاقتصادي كامناً وليس واقعاً. وأبسط حل شكلياً هو الاتحاد السياسي؛ حيث سيؤدي إلى خلق الهيكل المطلوب، كما يوجد في دول فيدرالية كأمريكا وأستراليا وسويسرا. وفي هذه الحالة يعتبر الاتحاد الخليجي محرك التكامل الاقتصادي.

وفي العصر الراهن، هناك فائدة أخرى تتعلق بالاتحاد: التصرف ككتلة في المفاوضات الدولية في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية وغيرها. فباستثناء المملكة العربية

الأنشطة التجارية، والانضمام إلى أنظمة التقاعد، بين المواطنين الخليجين الذين يعيشون في دول خليجية أخرى. ولكن هذا المشروع الطموح لم يفعل بطريقة مقبولة إلى الآن؛ بسبب ثغرات عديدة في عملية تطبيقه. فحسب تقارير دورية صادرة من اتحاد غرف التجارة الخليجية - وهي المؤسسة التي تمثل القطاعات الخاصة في دول مجلس التعاون - لا يزال المواطن الخليجي يعامل معاملة غير المواطن في كافة المجالات في الدول الست.

وعلى سبيل المثال، يشتكي التاجر الخليجي من سياسة التمييز في المعاملة الضريبية، وفي إجراءات الحصول على رخص تجارية، حينما يعمل خارج دولته الأصلية. ويشتكي أيضاً من عوائق عديدة مكلفة عند نقل بضائع بين دولتين خليجيتين. ويعاني العامل الخليجي أيضاً من التمييز عند التقديم إلى وظائف (خصوصاً في القطاعات العامة)، وفي الحصول على رخص مهنية. ويواجه المستثمر الخليجي صعوبات ملحوظة حينما يسعى لشراء عقار أو أسهم في دولة أخرى؛ حيث ما زالت بعض الدول الخليجية تمنع غير المواطنين (منهم الخليجون) من تملك أراضٍ أو أسهم معينة. وما يؤكد عدم تفعيل السوق المشتركة الخليجية هو عدم تنفيذ الخطوة التي تسبقها وهي الوحدة

الجمركية في عام 2014، حيث لم تتفق دول مجلس التعاون على منظومة مشاركة الرسوم الجمركية برغم مرور أكثر من 10 سنوات على إقرار الوحدة.

كيف يمكن للاتحاد الخليجي أن يشكل حلاً لمشكلة تعثر مشاريع التكامل الاقتصادي الخليجي؟ ليس هيكل مجلس التعاون الحالي مناسباً لتفعيل مشاريع تكاملية ضخمة كسوق مشتركة؛ لأن المؤسسات الخليجية المركزية - تحديداً الأمانة العامة - لا تمتلك أية صلاحيات تنفيذية، مما يمنعها من محاسبة الدول التي لا تلتزم بقواعد التكامل، سواء كانت المخالفة بسبب الجهل، أو البطء في التنفيذ، أو المصالح المتضاربة. ولكن إن اتحدت الدول الخليجية، فستكون مؤسسات مركزية تمتلك الصلاحيات المطلوبة فعلاً لخلق هوية اقتصادية خليجية تستبدل الهويات الست.

وعلى سبيل المثال، في الوقت الراهن، إن منع تاجر خليجي ما من الحصول على رخصة تجارية في دولة خليجية أخرى، فلا توجد آلية شفافة وفاعلة لمعالجة الموضوع. إن اشتكى التاجر عند الأمانة العامة سيشار إليه إلى أن الأمانة العامة غير قادرة على إلزام الحكومات الخليجية بالقرارات المركزية. وإن اشتكى عند حكومته فهي توازي حكومة الدولة المخالفة، وبالتالي غير قادرة على فرض رأيها على الدولة الثانية. وإن قدم شكوى إلى الحكومة

الاتحاد الخليجي يشكك وسيلة لتنفيذ التكامل الاقتصادي بطريقة كلية

علاقات المملكة العربية السعودية مع إيران، ولذا، فهي تعارض الاتحاد؛ حيث تشعر أنها ستجبر على أن تخالف مصلحتها مع إيران خضوعاً إلى سياسة مركزية خليجية.

وللتغلب على هذا العائق، يمكن الاستفادة من التجربة الأوروبية مرة أخرى، فقد طُبِّقَ وما زال يُطبَّق مشروع التكامل الأوروبي تدريجياً من قِبَل الدول المشاركة في مشروع ما، وفي حالة الاختلاف، يقتصر تطبيق المشروع على مجموعة فرعية من الكتلة مقتنعة به. وتحوّل هذه الكتلة المصغرة إلى نموذج ريادي وتجريبي. وعموماً في حالة نجاح المشروع تتبعها الدول المتبقية. وعلى سبيل المثال لم تنضم المملكة المتحدة إلى منطقة التجارة الحرة الأوروبية في وقت تأسيسها في عام 1957؛ بسبب ارتباطاتها مع مستعمراتها السابقة، ولكن بعد تفكيك الإمبراطورية البريطانية واستعراض فوائد منطقة التجارة الحرة، اقتنعت المملكة المتحدة بفائدة العضوية، وانضمت في عام 1973.

ليس الاتحاد الأوروبي المثال الوحيد لتكامل اقتصادي ناجح، بل هناك العديد من الاختلافات الجذرية بين حالة دول أوروبا وحالة دول مجلس التعاون؛ ولربما خطة أتباع خطوات الاتحاد الأوروبي نفسها هي خطة لا تناسب احتياجات دول الخليج العربي. فعلى سبيل المثال هناك من طرح الرأي القائل بأن منظومة التشاور غير الرسمي التي تستخدمها دول مجلس التعاون حالياً لمعالجة الخلافات، والتي تعود إلى التقاليد القبلية، تمثل خياراً أفضل - للدول الخليجية - من هيكل يحوّل صلاحيات الدول الست إلى حكومة مركزية فوقية.

واليوم تغيرت ظروف الخليج؛ إذ تضاعفت المخاطر والتهديدات، وينبغي على دول مجلس التعاون أن تبحث عن سبيل جديدة لمواجهة التحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية. ونظرياً، يفترض أن يكون التكامل الاقتصادي عملية أسهل بالنسبة للدول الخليجية ممّا هو بالنسبة للدول الأوروبية؛ بسبب التجانس الشديد بين الدول الخليجية التي تتميز بلغة، وثقافة، وبنية اقتصادية، وتركيب ديموغرافية شبه مشتركة.

وبالتالي ينبغي على الدول الخليجية أن تنظر نظرة جديّة في مشروع الاتحاد وأن تركز على ما يمكن تحقيقه كتكتلة اقتصادية متكاملة، وليس على ماذا ستفقد الدول الأعضاء من ناحية

استقلاليتها ●

السعودية، تعتبر دول مجلس التعاون صغيرة، ونفوذها ضئيلاً جداً، أثناء دخولها مفاوضات ثنائية مع دول غير خليجية. ولربما أبرز مثل لذلك هو المفاوضات النووية بين إيران و«دول مجلس الأمن الخمسة زائد واحد». فنتيجة لأهميتها الاقتصادية وقوتها العسكرية، تمكنت ألمانيا من احتلال دور في المفاوضات - رغم أنها لا تملك أسلحة نووية، وليست عضواً دائماً في مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة. وعانت الدول الخليجية بشكل ملحوظ من قلة قدرتها على المساهمة في المفاوضات، برغم كونها الدول الأكثر تأثراً بأية صفقة قد تصدر.

الخاتمة

يعالج النمو الاقتصادي التحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية، وتتميز الدول الثرية بمجتمعات مستقرة، ومعتدلة،

وأمنة، وبعيدة عن الحروب والإرهاب. هذا المبدأ العام يمكن تطبيقه على دول مجلس التعاون، فمستقبلها الاقتصادي غير آمن؛ بسبب اعتمادها على الموارد الطبيعية، وضعف أنظمتها التعليمية، وانتشار البطالة في فئة الشباب. ونتيجة لقلة مواردها الطبيعية وارتفاع ديونها العام - مقارنة بالدول المجاورة - أصبحت البحرين الدولة الخليجية الوحيدة المهتدة اقتصادياً أكثر من غيرها بين الدول الست، وهي بحاجة ملحة لإصلاحات اقتصادية؛ لمعالجة كل من تحدياتها

الاقتصادية والاجتماعية. وقد أثبت التاريخ أن إحدى أهم وسائل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام هي التكامل الاقتصادي، حيث يحفز انفتاح الأسواق المنتجين ورواد الأعمال على التطور التكنولوجي والإداري. وحاولت دول مجلس التعاون اغتنام فرص التكامل الاقتصادي عبر مشاريع اقتصادية ترادف ما فعله الاتحاد الأوروبي خلال آخر 50 سنة، ولكن لم تفعل تلك المشاريع الخليجية إلا جزئياً. ويعود ذلك إلى ضعف المؤسسات المركزية الخليجية؛ حيث لا تمتلك الصلاحيات المطلوبة لتنفيذ مشروع معقد كسوق مشتركة خليجية. ويشكّل الاتحاد وسيلة ملء هذه الثغرة، بشكل حاسم، ووضع دول مجلس التعاون على خطّ التكامل الاقتصادي الحقيقي وليس النظري. وإن اتحدت الدول الست فستكون هناك مكتسبات أخرى، وعلى وجه التحديد تتحقّق إيجابيات التفاوض كتكتلة في الصفقات الدولية.

ولكن لم تشكّل الدول الخليجية إلى الآن رؤية مشتركة حول مشروع الاتحاد؛ لأنّ بعض الدول تصرّ على الاحتفاظ باستقلالها السيادي. وعلى سبيل المثال، ترتبط سلطنة عمان بعلاقات اقتصادية وسياسية مع إيران ذات طابع مختلف جذرياً عن

قيمة التجارة بين دول التعاون 85 مليار دولار بنسبة 6٪ من الإجمالي المحلي

فكرة الاتحاد الخليجي.. ونضوجها الإقليمي والدولي.

«التحول الأمريكي والإكراه الإيراني نموذجاً»

لم تترك التطورات الإقليمية والدولية للرافضين والمترددين لفكرة الاتحاد الخليجي من خيار سوى ضرورة تقديم المرونة العاجلة لدرء مخاطر غير مسبوقه ستمس استقرار أنظمتهم وأمن شعوبهم معا وفي آن واحد، ولو بنسبة متفاوتة، لكنها متدرجة ومتصاعدة، وفي الوقت نفسه لن تدع هذه التطورات للدول الأخرى الاسترسال في حماسها باتحاد خليجي طوباوي (مثالي) يتجاوز مواقف الرافضين والمترددين، وينبغي أن تدفع بهم إلى المرونة العاجلة كذلك، فهل أنضجت التطورات الدراماتيكية الإقليمية والعالمية الراهنة قناعات الرافضين والمتحفظين والحماسيين في ضرورة نقل مسيرة التعاون إلى اتحاد متدرج مرّن يواجه الإكراهات الإقليمية الضاغطة وفق منطق الأهم والمهم، ويستجيب مستقبلاً لطموحات الشعوب الخليجية في وحدة خليجية حقيقية ؟

د. عبدالله عبدالرزاق باحجاج*

الاستراتيجي في الخليج حتى قبل التوصل إلى اتفاق إطارى نووي مع إيران، فكيف بعد التوصل ؟ وهناك الكثير من الاستدلالات الحديثة التي يمكن تقديمها هنا، أحدثها على الإطلاق، تصريحات الرئيس أوباما الأخيرة، وقد أكد فيها هذا التحول، بل وذهب به إلى عكس البديهيات الأمريكية مما شكلت انقلاباً أمريكياً على كل القناعات والرؤى السياسية الأمريكية السابقة، وذلك عندما استبعد الخطر الإيراني على دول المنطقة، وحصره أي «الخطر» داخلاً، واعتبره خطراً وجودياً على الأنظمة، وقد حدده أوباما في غضب الشباب العاطلين عن العمل، وإحساسهم بعدم وجود مخرج سياسي لمظالمهم، وهذا التحول يثير علامات استفهام كبيرة حول التوقيت المتزامن مع التوصل إلى الاتفاق الإطارى النووي مع إيران، فطوال العقود الماضية هولت وأرعبت الولايات المتحدة الأمريكية دول الخليج العربية من الخطر الإيراني، فكيف فجأة يتلاشى رغم إننا نشعر به الآن أكثر من أي وقت مضى ؟ وكيف لم ير أوباما الخطر الداخلي إلا الآن ؟ إنه انكشاف السراب الذي كانت واشنطن تتوهم به الخليج طوال أكثر من (٤٤) عاماً، مما يظهر مفهوم الأمن الخليجي بأنه سيكون

يثيرنا التساؤل الأخير كثيراً، ويشكل شغلنا الشاغل منذ أن تحطمت فكرة الاتحاد عند ثلاث صخرات صماء، هي الرفض المطلق للفكرة، والتحفّظ عليها، والحماس العاطفي لها بسبب إكراهات سياسية ظرفية،، آنذاك،، لها تداعيات متباينة على كل دولة من الدول الخليجية الست، لكن، التطورات الإقليمية والدولية الجديدة مختلفة الآن عن تلك التي ولدت الثلاثة المواقف سالفة الذكر، بحيث نستشرف تداعياتها بالتعميم والشمولية، وهذا المشترك العام يدفع بنا إلى طرح مجموعة تساؤلات استراتيجية مثل، هل تأمن كل دولة من الدول الست على نفسها من إكراهات الظرفية الراهنة وتداعياتها المستقبلية خاصة في ضوء الإكراه الإيراني الجديد القديم وتغير الرؤية الأمريكية للإكراهات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ؟ وهل تعتمد كل دولة أن الإكراهات سوف تصيب بعضها وتتخطى أو تخطى البعض الآخر ؟ وهل سيكون بمقدورها لوحدتها مواجهتها ؟ ومن ثم أي مستقبل ينتظر دول مجلس التعاون الخليجي ؟ يمكننا الاستدلال على الأهمية السياسية الكبرى الناضجة لفكرة الاتحاد المتدرج بمسألتين في غاية الأهمية، الأولى، تحول الدور الأمريكي

أوباما ذهب عكس البديهيات الأمريكية وانقلاباً أمريكياً

على كل القناعات والرؤى السياسية السابقة لواشنطن

وإفرازاتها التي تميل نحو اتجاه إيران الاستفراد بالقوة الاقليمية ،، المطلقة ،، عندئذ سوف تتضح له الصورة كما يجب، والصورة المتألية التي ينبغي أن تقرأ كما يجب، هي أن خليجنا أمام موجة جديدة من موجات تصدير الثورة الإيرانية في المنطقة، موجة تختلف عن سابقتها إقليمياً وعالمياً، وهذا ما يفسر جزئياً إقدام القيادة السعودية الجديدة بقيادة الملك سلمان بن عبدالعزيز بكل جرأة ودون تردد إلى قيادة تحالف عربي وإسلامي ضد الخطر الشيعي في اليمن، وهذا يرجعنا الى عام ١٩٧٩ عندما نجحت الثورة في طهران، ورفعها شعار التصدير، لكنها لم تتجح لتكاتف الخليج على قلب رجل واحد من جهة، ولوجود إرادة عالمية مانعة، فهل لا تزال هذه الإرادة قائمة الآن؟ تصريحات أوباما سألقة الذكر تحمل الإجابة المباشرة والصريحة، ورغم ذلك، فالتساؤل مطروح من منظور الظروف المادية والمعنوية لنجاح طهران في نشر عقيدتها في المنطقة، ولو بحثنا عنها، فسوف نكتشف الأخطر، وهو يكمن في انتفاء الظروف الأساسية التي أدت إلى الفشل الإيراني سابقاً، فالعمل الجماعي الخليجي لم يعد قائماً حتى مع قيام عاصفة الحزم، وهنا يبرز لنا تساؤل استراتيجي وهو: كيف ينبغي تحويل مسار العاصفة وماهيتها وهيكلتها من حالة عربية وإسلامية إلى حالة خليجية دائمة وراعية بدعم عربي وإسلامي عند الضرورة؟ ينبغي التفكير في البعد عاجلاً وليس أجلاً، فالخليج في حالة تغير دراماتيكي، في سيروية زمنية جديدة سترفع فاعلين وتسقط آخرين، فلا مجال سوى للعمل الذكي والجماعي، ويزكي هذا الطرح التحول السريع في بعض مواقف الدول الداعمة للتحالف باكستان الذي يقف برلمانها معارضاً لمشاركة باكستانية في ضرب اليمن، وكذلك انشغالات الولايات المتحدة الأمريكية الآن بمفاوضاتها مع طهران بشأن ملفها النووي بعد توصلها للاتفاق النووي الإطاري، والملف النووي مظلة أمريكية لكي تنجز من خلاله تهاجمات مع إيران بشأن مستقبل الشرق الأوسط، وكذلك الصراع الجديد في آسيا الوسطى والقوقاز، والنتيجة الأبرز المترتبة على غياب الإرادتين الخليجية (الجماعية) والأمريكية، تصدير الثورة الإيرانية في المنطقة تشمل حتى الآن البحرين والعراق وسوريا واليمن وشمال أفريقيا.. إلخ وتبدو لنا هذه كبرى المفارقات التي يجب أن تحرك القناعات السياسية الخليجية، وتدفع بها إلى الانفتاح الإيجابي على فكرة الاتحاد المتدرج، فكلنا نعلم أن من بين الثلاثة

سجالاً بين دوله من عرب وعجم؟ فلن تميل كفة القوة؟ إذن، هل ستظل دول مجلس التعاون الخليجي متمسكة بتشتتها وتمزقها في ضوء هذه الإنكشافات؟ والثانية، الخطرين الإيراني والإرهابي في ضوء التحولات في موازين القوى الدولية التي كانت تشكل صمام أمان للدول الست، ولو نظرنا في خارطة المنطقة، فسوف نلاحظ أن الدول الخليجية الست محاصرة الآن من قوى تضم لها العداء المستحكم والمتجذر،، تاريخياً وعقائدياً،، محاصرة من تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام، ومن ما يسمى بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب يتخذ من جنوب اليمن مقراً له، وكذلك من الميليشيات الإيرانية والمالية لها، فهل نتوقع أن تغير هذه الإكراهات من القناعة السياسية الخليجية بضرورة المواجهة الجماعية لإنهاء هذا الحصار قبل أن يستحكم من حولها، ويمس شأنها الداخلي؟ ومن المفارقة الغربية المضحكة والمبكية في أن واحد، مساهمة بعض وحدات المنظومة الخليجية في الانقلاب الحوثي في صنعاء، وهذا مؤشر يعكس لنا الخلل في بنية تفكيرها السياسي الناجم عن غرور المال، وقد نرجع جزء من الأسباب إلى افتقارها للأطر الاستراتيجية المهنية والمتخصصة التي يمكن أن تتنبأ لها بتداعيات سياساتها على المنطقة، وارتدادها على نفسها كذلك، وهذا إشكال خليجي عام، قد جاء نتيجة الجنوح في مكافحة الإسلام السياسي المعتدل داخل منطقتنا العربية واليمن، أنموذجاً، بعد النجاح (المؤقت) للمال السياسي في تعبير موازين القوى السياسية في مصر وليبيا على الأقل، لكنه يبدو (الإشكال) في دعم الحوثيين أفضل صورة فاضحة للخيارات الخليجية الفردانية، لأنها قد أصبحت تتردد عليها من جهة وتمكن إيران من نجاح تمددها داخل المنطقة، ومحاصرة الخليج من خواصره الرئيسية من جهة ثانية، فمن لم يثيره ظهور قاسم سليمان قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني ومعه أكثر من مئة مستشار عسكري إيراني وبشكل علني في العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش العراقي ضد داعش، وكذلك في سوريا، ويقال الآن في اليمن، فموقفه سيكون كموقف النعامة الشهير؟ ومن يتوقف كثيراً عند رفع الأذان بالصيغة - الشيعية - عبر التلفزيون اليمني الرسمي لأول مرة في تاريخ اليمن بعد انقلاب الحوثيين على السلطة الشرعية في صنعاء، ومن ثم إقدام طهران والحوثيين على إبرام مجموعة اتفاقيات اقتصادية وتمومية وتوسيع مضيق باب المندب، ويربطها بالتحولات الإقليمية

التخلي الأمريكي عن الخليج ومطالبة دوله بالاعتماد

على النفس يغير المعادلة ويتطلب مواقف جديدة



الإيرانية داخل دولها، وزعزعة استقرارها من الخارج، وهذا الجمود يجعل من المنظومة الخليجية في وضع معاكس لما نشأت من أجله، أي عامل موات للتصدير، وهذه مفارقة أخرى ينبغي أن تزلزل وعي الأنظمة السياسية، ومن ثم تغيير قناعاتها السياسية فوراً. وأهم هذه القناعات التي ينبغي أن تتغير، وهي الأهم ظرفياً، هي الاقتناع الكامل بفكرة الأمن المشترك في ضوء بروز طهران كقوة إقليمية كبرى مهيمنة، مذهبياً وعسكرياً واقتصادياً، ولن يكون لها صديقاً دائماً وإنما مصالح دائمة، وخطورة مصالحها تتجسد في أنها لم تنتقل من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، وقد يساعدها الاتفاق مع القوى الكبرى بشأن برنامجها النووي، وتحررها من العقوبات على التوغل إلى داخل كل دولة دون استثناء... ومن ثم فخيارات إعادة تقسم الجغرافيا الخليجية وتمزقها سيكون وارداً، واندلاع الصراعات المذهبية الداخلية احتمالاً حتمياً عندئذ، فهل تستمر دول مجلس التعاون الخليجي في تشتتها وتمزقها أم تتفق فوراً على مواجهتها بصورة جماعية؟ نفس التساؤل يتكرر معنا عند توصلنا إلى أية نتيجة، وكل حجج ودلائل الظرفية الراهنة؛ تتضح فكرة الاتحاد الخليجي، لكنه ينبغي أن يكون متدرجاً حتى يمكن استيعاب كل المواقف الخليجية، فمفهوم الاتحاد المتدرج، قد تقبله الآن القناعة السياسية الخليجية على خلفية الأمن المشترك، شريطة أن ينطلق في البداية من تحقيق الغاية الرئيسة وهي ضمان أمن الخليج

الأسباب الرئيسة لقيام المنظومة الخليجية عام ١٩٨١، هي الثورة الإيرانية، فكيف تمددت هذه الثورة وأصبحت تهدد الآن الدول الست، فرادى وجماعات، رغم وجود مجلس التعاون الخليجي؟ ربما تجد الدول الست مع نفسها الآن في موقف حرج جداً، فطهران تبرز، مرحلياً، القوة الإقليمية الأقوى التي تركع لها أكبر قوة في العالم، قوة صاعدة عازمة على إعادة تشكيل الشرق الأوسط من منظور مذهبي، وتملك كل عوامل النجاح الأخرى، ولعل أبرزها، المال والاقتصاد والسلاح، وبيئة إقليمية خليجية مواتية بسبب مواقفها السياسية المتباعدة والمتصارعة أحياناً، وإحساس بعض دول المجلس أنها ستكون بمنأى عن الخطر الإيراني، وهذا وهم، وكذلك بسبب التحولات في موازين القوى الدولية، فمن المعروف أن دول مجلس التعاون الخليجي ظلت تولي البعد الدولي الأهمية الكبرى بوضعه ضمن خياراتها الدفاعية، فليجأت إلى الاتفاقيات الثنائية مع الدول الكبرى، وقد شكل التخلي الأمريكي عن الخليج، ومطالبة إدارة أوباما الخليج بالاعتماد على نفسه واعتبار الخطر الوجودي للأنظمة داخلياً وليس خارجياً، ضربة قاصمة للخيار الدفاعي الخليجي سالف الذكر الذي تبنته الدول الست منذ عدة عقود، فعلا م ينبغي أن يعتمد الخليج الآن والعالم كله يتغير؟ فهل ينبغي أن يظل الخليج جامداً رغم التحولات والتغيرات الإقليمية والعالمية؟

الجمود الراهن ستكون نتائجه مساعدة تصدير الثورة



إيران

روسيا اليوم

الوضع في إيران
خمس مليارات دولار لدعم التسليح

افتتاح فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي : مال وأعمال

BEIJING

خالصاً ،، جنوداً وقيادة ،، وكذلك تشكيل قوتين بحريتين وجويتين واحدتين، للتصدي لأية مخاطر وتهديدات، وهذه الخطوات المهمة ،، المرحلة ،، لا بد أن يساندها غطاء شعبي من منظورين؛ تحسين الوضع المعيشي للمواطنين الخليجيين وحل مشكلة البطالة عبر تأسيس صندوق مالي خليجي، فقد رأينا كيف أن المليارات الخليجية التي ذهبت للأسف لمجتمعات عربية وإسلامية.. لم تدفع أنظمتها إلى الثبات على مواقف الدعم والمساندة للحملة التي تقودها الرياض في اليمن، من هنا ليس هناك من خيار سوى الرهان على الشعوب الخليجية، وكذلك ضرورة تفعيل وزيادة المشاركة السياسية حتى يشعر المواطن الخليجي بالتنمية السياسية التي ينبغي أن يكون فيها أي «المواطن الخليجي» فاعلاً فيها، كإحداث تحول في بعض الأنظمة السياسية الخليجية كأن يكون رئيس مجلس الوزراء من خارج الأسر الحاكمة وكذلك تفعيل دور مجالس الشورى في التشريع والرقابة ●

واستقراره في ظل وجود رؤية لتطورها في كل المجالات والقطاعات أي ليس فقط المجال الأمني والعسكري، حيث ينبغي أن يركز على صيغ المشاركة الأمنية والعسكرية والتنسيق الدائم في مجال السياسة الخارجية وتطوير الأبعاد إقتصادية البنية مع ترك مساحات للتحرك بما يحافظ على مقومات السيادة الوطنية لكل دولة خليجية على حدة، وإذا سلمنا جدلاً بمنظور الاتحاد المتدرج وفق منظور الأهم والمهم الذي تمليه مجموعة الإكراهات سائلة الذكر، ووفق مواقف الدول الست المتباينة من فكرة الاتحاد، فإن هذا يحتم على الدول الخليجية الست فوراً الاعتماد على ذاتها الجماعية، وهذا الاعتماد على الذات قد أصبح أم الضرورات الوطنية والخليجية الآن بالذات بعد أن تخلت أكبر دولة في العالم عن ممارسة دورها الأمني في المنطقة، وبعد أن أصبح المحيط العربي وحتى الإسلامي يتراجع عن مواقفه من الخيار العسكري ضد الحوثيين، ولن تجد دول المجلس سوى الاعتماد أولاً على نفسها وبصورة جماعية لحماية أمنها واستقرارها، لكن وفق فلسفة التدرج التي نرى فيه الأهم، والذي قد يكون مقبولاً تشكيل جيش واحد يكون تعداده (المقترح ٣٦٠) ألف على أن يكون خليجياً

الأمن الإقليمي: مجموعة الآسيان .. الاتحاد الخليجي العربي التجارب المستفادة

منظمة أمم جنوب شرق آسيا (رابطة آسيا) هي «أقدم» المنظمات الإقليمية الآسيوية التي لا تزال قائمة، تأسست عام ١٩٦٧م، في أوج الحرب الباردة والتوترات التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة، وقد كانت الآسيان في البداية بمثابة مشروع لتعزيز مساعي إرساء الثقة بين أعضائها المؤسسين بغية التكتل ضمن كيان واحد وتشكيل جبهة لمواجهة أي تدخلات خارجية، وقد كانت المخاوف الأمنية الدافع الرئيسي للتعاون غير الرسمي بين الدول الأعضاء.

د. يابو لاي هوي*

(اجتماع وزراء دفاع دول منظمة آسيان، إلى جانب الصين و اليابان وكوريا الجنوبية والهند وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وروسيا)، تم الاعتراف بمركزية الرابطة من قبل مختلف القوى العظمى، إلا أن هذه المكانة باتت تواجه بعض التحديات في السنوات القليلة الماضية بسبب تصاعد التشدد من الجانب الصيني في المطالبة ببحر شرق وجنوبي الصين، وقد زادت حدة التوترات نتيجة توجه «المحور» الأمريكي صوب آسيا الذي يرى فيه بعض الأطراف في الصين محاولة أمريكية لتوسيع دائرة نفوذها في المنطقة، وفي ظل هذا التوتر الإقليمي، تم انتقاد منظمة آسيان ومؤازرتها على عدم الفعالية والإخفاق في تحقيق اتفاق شامل بين القوى الكبرى في المنطقة، ويشار عادة إلى غياب مؤسسات رسمية لإدارة الأزمات وعدم القدرة على الحديث بصوت واحد على أنها نقاط الضعف الرئيسية لرابطة دول جنوب شرق آسيا. في هذا المبحث، سوف نحاول رصد النهج الذي اتبعته رابطة آسيان تجاه قضايا الأمن الإقليمية وسناقش بنية بعض الهياكل الأمنية في المنطقة، ثم نختم بتقديم توقعات حول مدى قدرة المنظمة على الحفاظ على مكانتها المركزية والقيام بدور القوة الدافعة لحفظ السلام والاستقرار في المنطقة.

تعرضت رابطة الآسيان في بداية نشأتها إلى التشكيك والسخرية من قبل المراقبين السياسيين في المنطقة وخارجها، وجاء ذلك التشكيك على خلفية إخفاق التجارب السابقة في مجال التعاون الإقليمي مثل حلف جنوب شرق آسيا (سياتو SEATO) وآسيان (منظمة دول جنوب شرق آسيا) ومالفيليندو. ففي منطقة تشويها الحروب والنزاعات الإقليمية الداخلية، كان من الصعب التصديق بأن قادة هذه الدول، التي نالت استقلالها وسيادتها حديثاً بعد أن خاضت تجارب تاريخية مختلفة، قد تكون لهم الإرادة السياسية الكفيلة بتخطي الشكوك والعداوات الخفية والانخراط في التشاور المتبادل وتعميق التعاون فيما بينهم، لكن في الواقع إن الشك والقلق لم ينقطعاً وظلاً يشكلان العقبتين الأساسيتين أمام توطيد التعاون، ولهذا السبب توخت رابطة الآسيان في البداية نسفاً بطيئاً جداً الأمر الذي كان مناسباً للجميع.

ومنذ ذلك الوقت قطعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا شوطاً هائلاً ولعبت دوراً لا يستهان به في دعم الأمن الإقليمي، ومن خلال مجموعة متنوعة من المؤسسات التي تقودها الرابطة مثل المنتدى الإقليمي لمنظمة آسيان، وقمة شرق آسيا و ADMM Plus

منظمة الآسيان نجحت في تجاوز الحروب الإقليمية
الداخلية وقفزت فوق الخلافات السياسية والأيدلوجية

المقاربة الأمنية لرابطة الآسيان

في السنوات الأولى لنشأتها، كانت رابطة الآسيان تنظر لقضية الأمن من منظور الدولة المركزية للسلامة الترابية والإقليمية و المفهوم التقليدي للأمن القومي، وكانت هذه النظرة للأمن تستند لإطار واقعي من الردع و توازن القوى، وقد أولت الدول الأعضاء قيمة كبرى لسيادة الدولة و لمبدأ عدم التدخل، ولكن مع عملية التحول الديمقراطي داخل المنطقة و الدور المتزايد للمجتمع المعرفي و نشاط المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وجد مفهوم الأمن الإنساني طريقه إلى الخطاب الأمني في المنطقة، و الأهم من ذلك أن التحديات الإقليمية المتعددة المتراوحة من الأزمة المالية الآسيوية و الضباب البيئي الناتج عن حرق الغابات في اندونيسيا، و التفجيرات الإرهابية في بالي و تقشي وباء السارس إلى تسونامي المحيط الهندي، التي تعاقبت على المنطقة خلال عقد واحد من الزمن، قد حفزت على الترحيب بخطاب الأمن البشري.

اختلاف

في البيئة

المحلية وتشابه

في التحديات

الخارجية

على الرغم من الأهمية المتنامية لخطاب الأمن الإنساني والمكانة المحورية للعنصر البشري لدى منظمة آسيان والتي يتم إقامتها ضمن مساعي بناء مجتمع آسياني بحلول ٢٠٢٠م، فإن المقصود من الأمن البشري بالنسبة للعديد من

صناع القرار هو بالأساس معنى «الأمن الشامل»، وقد سبق أن تم إدراج مفهوم الأمن الشامل خلال فترة الحرب الباردة في منطقة الآسيان، ويتمحور هذا المفهوم حول نظرة شاملة للأمن تتضمن التهديدات العسكرية وغير العسكرية على حد سواء، ولكن ذلك مرتبط برفاهة الدول بشكل عام. و يظل العنصر الجوهري للأمن الشامل متصلاً بالإطار الواقعي « للبقاء السياسي» و «الحفاظ على الدولة». ولذلك فليس من المستغرب أن تكون رابطة الآسيان في سعيها لإحلال الأمن الإقليمي قد انتهجت مقاربة عملية جداً في ضم وتشريك القوى الكبرى في المنطقة لضمان توازن القوى، وعلى سبيل المثال عندما غزت فيتنام كمبوديا في ١٩٧٨م، لم تتورع رابطة آسيان في العمل مع الصين الشيوعية لاحتواء فيتنام التي يدعمها الاتحاد السوفييتي، وقد أقدمت الرابطة على تكوين مندييات مثل منتدى آسيان الإقليمي (ARF) في أعقاب الحرب الباردة بدافع الخوف من الوقوع تحت سيطرة أي من القوى العظمى.

الآليات الأمنية التي تقودها الآسيان

أدخلت نهاية الحرب الباردة إلى جانب صعود الصين الشكوك في البيئة الاستراتيجية، وكانت مصدر قلق للعديد من

الدول الأعضاء في الرابطة. بناءً على الثقة المتزايدة التي جاءت على خلفية النمو الاقتصادي الممتاز الذي شهدته دول الآسيان خلال عقد من الزمن، بدأت الرابطة في التعبير عن الحاجة إلى منتدى أوسع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ يمكنه أن يعالج بعض المخاوف والشكوك في منطقة في حالة تغير مستمر. في عام ١٩٩٤م، انعقد الاجتماع الافتتاحي للمنتدى الإقليمي للآسيان (ARF) الذي ضمّ ١٨ دولة (خماسي الآسيان، أستراليا، كندا، الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، اليابان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ونيوزيلندا، وبابوا غينيا الجديدة وروسيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، وفيتنام)، وقد قام منتدى آسيان الإقليمي في البداية كمنصة للحوار السياسي والأمني حول القضايا الأمنية التقليدية، مع التركيز على بناء الثقة أولاً، و يتجه نحو الدبلوماسية الوقائية ومنع الصراعات في مرحلة لاحقة، ومع ذلك، تحت تأثير التطورات في الساحة الدولية والخطابات حول الأمن البشري، بدأ منتدى الآسيان الإقليمي ARF يتجاوز القضايا الأمنية التقليدية نحو التركيز أكثر على القضايا الأمنية العابرة للحدود الوطنية مثل الإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة الإنسانية و القضايا الأمنية غير التقليدية الأخرى.

ولاستيعاب صعود الهند و ضمها داخل إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، و للتخفيف من حدة التوترات المتزايدة بين اليابان والصين في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م، تم إطلاق قمة شرق آسيا EAS في عام ٢٠٠٥م، و التي ضمت دول الآسيان و الصين و اليابان و كوريا الجنوبية و الهند و أستراليا و نيوزيلندا، و نظراً لاحتدام التنافس بين الصين والولايات المتحدة، تم ضم الولايات المتحدة للالتحاق بإطار القمة في ٢٠١١م «كوسيلة إضافية لتشجيع كل من الولايات المتحدة و الصين على إقامة نمط علاقات بناء و ذي توجهات مستقبلية و معالم واضحة».

وحتى قبل ذلك سبق لرابطة الآسيان أن سعت لدعوة كافة القوى الكبرى في المنطقة لاجتماع وزرائها للدفاع مما يبرز نهجاً يتسم بالانفتاح والشمولية تجاه مسألة إدارة الأمن الإقليمي، و انعقد الاجتماع الأول لوزراء دفاع دول منظمة آسيان + ٨ (أي الصين و اليابان و كوريا الجنوبية و الهند و أستراليا و نيوزيلندا و الولايات المتحدة و روسيا) في هانوي في شهر أكتوبر ٢٠١٠م، و كان جدول الأعمال مركزاً بعناية على القضايا الأمنية غير التقليدية مثل المؤازرة للتخفيف من وقع الكوارث و المساعدة الإنسانية و الأمن البحري ومكافحة الإرهاب و ذلك لتفادي تعكير جو الاجتماع بسبب التوترات المتصاعدة المتصلة بمزاعم السيادة على منطقة بحر الصين الجنوبي و الشرقي.



أشكال التنوع الذي طالما شكل الطابع المميز للمنظمة وذلك بالتحاق فيتنام وكمبوديا ولاوس وميانمار بمجموعة آسيان. إن أخطر التحديات التي تواجه المكنة الدولية للآسيان منذ الحرب الباردة هو انضمام ميانمار إليها كأحد الأعضاء. فقد ازداد الوضع الداخلي سوءاً في ميانمار على خلفية الحملات العنيفة لقمع احتجاجات الرهبان في عام ٢٠٠٧م، بالإضافة إلى الكارثة الإنسانية التي خلفها إعصار نرجيس في ٢٠٠٨م، كما أدى الوضع السياسي المضطرب في تايلاند إلى مزيد من التصدع لوحدة رابطة الآسيان، حيث سعت الأحزاب السياسية إلى إحياء « مرجعياتها القومية» من خلال التركيز على النزاعات العالقة مع كمبوديا حول بسط السيادة على المنطقة المحيطة بمعبد بريا فيهار. و تعاقبت الأحداث في هذا الاتجاه، حيث تم إلغاء قمة الآسيان في تايلاند في ٢٠٠٨م، بسبب الاشتباكات بين الجماعات المعارضة، و تلتها المناوشات الحدودية بين تايلاند و كمبوديا عام ٢٠١٠م، التي دامت قرابة عام كامل، وأدى كل هذا إلى تحطيم صورة الرابطة التي استغرق ترميمها بكل عناية أعواماً طويلة قبل صياغة ميثاق آسيان، وهكذا عادت الرابطة إلى التعثر وأظهرت عجزها عن الحفاظ على «التماسك السياسي والاستراتيجي المطلوب لتحقيق وحدة الإرادة والأهداف الضرورية لتكون عنصراً إقليمياً فاعلاً في خارطة النظام العالمي».

ساهمت مختلف هذه الهياكل في إعادة ترسيخ مكانة رابطة الآسيان ودورها المحوري في كافة المبادرات المؤسسية الإقليمية وفرضت احترام النهج الذي تتوخاه رابطة آسيان الذي يركز على «احترام الاستقلال والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وعلى مبدأ التشاور والتوافق والمضي على نسق مريح لكافة الأطراف». وقد نوهت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلنتون في خطابها الوارد مباشرة عقب انضمام الولايات المتحدة لقمة شرق آسيا، «بالدور المركزي لرابطة آسيان» كما أعربت عن رغبة الولايات المتحدة في أن ترى هذه القمة تتحول إلى «منتدى للمشاركة الفعالة في القضايا الاستراتيجية والسياسية، بما يشمل الحد من انتشار السلاح النووي والأمن البحري والتغير المناخي».

التشكيك في دور رابطة آسيان

رغم مكانتها الموصوفة فيما تقدم، أثيرت في الآونة الأخيرة العديد من التساؤلات حول تماسك رابطة الآسيان وتضامنها وقدرتها على توجيه دفة العمليات الإقليمية ومن ثم حول حقيقة دورها المحوري في المنطقة. ازدادت البيئة الخارجية لرابطة آسيان اليوم تعقيداً وتشعباً مقارنة بحقبة الحرب الباردة، وعلى الجبهة الداخلية تضاعفت

والمحيط الهادئ «بيئة أمنية متميزة» مع تنافس القوى العظمى (الولايات المتحدة والصين واليابان، وإلى حد ما، روسيا والهند) من أجل النفوذ، وقد خلقت هذه الصراعات «فضاءً سياسياً حيث يمكن لرابطة آسيان أن تمارس ما لا يستهان به من السلطة» وأن تعزز مكانتها الاستراتيجية، غير أن مدى قدرة آسيان على «استغلال هذه الميزة يتوقف في جزء منه على الوحدة والتماسك الداخلي للرابطة.»

لقد استطاعت الرابطة حتى الآن أن تحافظ على دور مركزي لها في مختلف المؤسسات الإقليمية أساساً لأن القوى العظمى تقادت تولي الأدوار القيادية خوفاً من التسبب في إثارة شكوك منافسيها، ورغم ذلك فمع تصعيد كل من الصين والولايات المتحدة من وتيرة التنافس المعلن بينها، هناك احتمال حقيقي أن يتعرض تماسك رابطة الآسيان إلى مزيد من الضغط، وبالتالي، يتعين على المنظمة أن تنتقل من «مركزية النوايا الحسنة» إلى «مركزية عملية». هذا يعني أن عليها تعزيز وزنها السياسي والاقتصادي من خلال بناء مجتمع آسياني ناجح، وفي نفس الوقت أن تعمل على توطيد علاقاتها الخارجية مع كافة القوى العظمى لإبراز قدرتها على مواصلة تولي مركز القيادة لمختلف المؤسسات الإقليمية، وإذا لم تفعل فإنها سوف تجد نفسها عرضة للمصاعب والتصدعات.

تجربة الآسيان والاتحاد الخليجي

يتميز مجلس التعاون الخليجي بكثير من التجانس، وهو ما يجعله كيانا مختلفا تماما عن رابطة آسيان وكل ما تتسم به عناصرها من تنوع ففيما يتجه التركيز في مجلس التعاون الخليجي نحو الداخل، تركز رابطة الآسيان على محيطها الخارجي. ونظرا للاختلاف من حيث البيئة الإقليمية التي تعمل ضمنها المنظمتين فإنها تواجه تحديات مختلفة، ومع ذلك، فإن كلتا الكتلتين قد اتخذتا نفس النهج الشامل الذي يتمحور حول الدولة فيما يخص الشأن الأمني وتواجهان بيئة خارجية متقلبة ومتوترة بشكل متزايد. ويمكن تلخيص الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة الآسيان في النقاط التالية:

كان التعاون داخل رابطة آسيان محكوماً بالمبادئ والمعايير التي تم تصميمها لدفع القوى العظمى في المنطقة للمشاركة، وخاصة للالتزام بمبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل والأمن التعاوني وعدم استخدام القوة، وقد ثمنت منظمة آسيان هذه المعايير الدولية التي تجسدها منظمة الأمم المتحدة لأنها تدرك نقاط ضعفها في منطقة تسيطر عليها القوى الكبرى - الولايات

جاء هذا الانقسام وغياب عنصر القيادة الحكيمة صلب الرابطة في فترة شهدت فيها البيئة الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي تحولات كبرى في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008-2009م، وأدى هذا الوضع المتعثر وغياب التركيز في رابطة الآسيان إلى زيادة إصرار الصين على مصالحها في البحر الجنوبي وتصاعدت التوترات بينها وبين الدول المطالبة بالنفوذ في جنوب شرق آسيا.

وخلال هذه الفترة من التباطؤ التي شهدتها الرابطة بدأ شركاؤها الخارجيون في التشكيك في فعالية و جدوى الهياكل الإقليمية التي تتمحور حولها و دعا البعض إلى تأسيس مؤسسات جديدة مثل «تحالف القوى» التي اقترحها رئيس وزراء أستراليا كيفن راد، أو «مجموعة شرق آسيا» الحصرية - على منوال الاتحاد الأوروبي - المقترحة من قبل رئيس الوزراء الياباني هاتوياما. وقد أدى تصاعد التوترات بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والصين، إلى جانب «المحور» الأمريكي المتوجه صوب آسيا إلى تقويض «مزاعم الآسيان ومكانتها المركزية في السياق الإقليمي الآسيوي.» وقد تمت الاستجابة جزئياً لهذه التحديات التي تتهدد الدور المحوري للرابطة عن طريق القيادة الإندونيسية الماهرة للآسيان في 2011م، والتي

فرضت الصبغة الأولوية والمستعجلة لإعادة بناء المجتمع الآسياني وأعدت الروح التضاللية لجدول أعمال الكتلة، ومع ذلك، فإن الشكوك لا تزال تحوم حول مزاعم الدور المركزي للمنظمة، فقد تعرضت وحدة هذه الكتلة للاختبار مجدداً في يوليو 2012م، عندما عجزت عن إصدار بيان مشترك (لأول مرة في تاريخها) لدى اختتام الاجتماع الخامس والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة آسيان، وذلك بسبب خلافات داخلية حول كيفية إدارة قضية بحر الصين الجنوبي.

لا شك أن رابطة آسيان قد ساعدت في خلق «حد أدنى من التوازن القياسي بين القوى العظمى في المنطقة» من خلال مختلف الهياكل المنبثقة عنها. وتتمثل الميزة التفاضلية لهذه الرابطة في الإجماع الدولي على دورها الريادي في دفع التكتل الإقليمي في ظل بيئة تسودها الريبة بين القوى العظمى وقلة الثقة، وتلعب رابطة جنوب شرق آسيا حالياً دوراً جوهرياً في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وخاصة في شرق آسيا، وذلك بسبب الميزات الفريدة للبيئة التي تعمل فيها. إذ تقدم الثقة بين القوتين العظمى في شرق آسيا، الصين واليابان، نتيجة للعوامل التاريخية و بسبب التوترات الراهنة حول قضية جزر سنكاكو / دياويو في بحر شرق الصين. كما تشكل منطقة آسيا

التدرج والانفتاح والشمولية وإقرار مصالح كل الأطراف من أسباب النجاح

الاستفادة من الظروف الحرجة

واغتنام الفرص المواتية رغم صعوبتها

المنتديات متعددة الأطراف مثل منتدى آسيان الإقليمي لدعم مصالحها القومية، وتريد آسيان دون شك أن يستمر اهتمام الولايات المتحدة و التزامها تجاه أمن المنطقة وهي تبدي رضاها بتركيز الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس أوباما على آسيا و مجموعة آسيان، ومع ذلك، فإنه من قلة الحكمة أن تتبالغ رابطة آسيان في الاعتماد على الولايات المتحدة، و بكل تأكيد، فهي لا تريد أن تترك انطبعا بأنها تسعى لجعل الولايات المتحدة تكبح من مطامح الصين في المنطقة.

وبالتالي تحتاج رابطة الآسيان للكثير من المهارة و المتابعة لإدارة التوترات المحتملة بين الصين والولايات المتحدة في مختلف المحافل الإقليمية، كما أنها قد تكون بحاجة إلى قدر كبير من البراعة الدبلوماسية لإدارة المنافسة الاستراتيجية المتنامية بين القوتين وتحقيق توازن دقيق، ذلك أن الاحتكاك بينهما من شأنه تعقيد الديناميكيات الإقليمية الأوسع، كما أشارت أيلين بافييرا أن «المشاجرات الأخيرة بين الصين واليابان، و بين الصين وفيتنام والصين والولايات المتحدة بشأن وضع الجزر والمياه المتنازع عليها في جنوب وشرق بحر الصين تكتسي أهمية تختلف تماما عن خلافات الماضي. بشكل أكثر تحديدا، فإن النزاعات السابقة بين الدول الساحلية من أجل السيادة، ومصائد الأسماك، وموارد الطاقة والحقوق الملاحية البحرية لا تزال قائمة، إلا أن التنافس الحالي بين القوى الكبرى في السعي لتحقيق الهدف الأوسع لإقامة وتوسيع نفوذها الاستراتيجي قد طغى على هذه النزاعات.

وبينما تبحث الولايات المتحدة والصين عن نموذج جديد من العلاقات بين القوى العظمى وتعمل على صياغة تسوية مؤقتة جديدة، قد تجد رابطة آسيان نفسها مهمشة أكثر فأكثر، وهذا لا يعني إلغاء دورها بصورة نهائية، إنما قد يتراجع هذا الدور ويفقد جزءا من فعاليته، وسوف تصبح منتديات الآسيان مجرد أدوات تكميلية وليست عوامل حيوية في العلاقات الصينية الأمريكية الناشئة وفي عملية حفظ السلام والاستقرار الشاملة في المنطقة. ●

المتحدة والصين والاتحاد السوفييتي. تقوم العلاقات الداخلية بين الدول الأعضاء، من أكبرها، مثل اندونيسيا، إلى أصغرها، مثل سنغافورة، على مبدأ العدالة السيادية وعدم التدخل من أجل حفظ السلام.

إن النهج البراغماتي الذي اتخذته رابطة آسيان في إنشاء الهياكل الإقليمية لتعزيز أمنها جدير بالثناء، ففي بيئة تفتقر إلى الثقة المتبادلة، يعتبر أسلوب التدرج والانفتاح والشمولية، والاعتراف بمصالح كافة الأطراف والحرص على مراعاة المصالح المختلفة، كلها تشكل أمورا أساسية لتحقيق أي تقدم. دون هذه اليقظة المستمرة والانفتاح على فهم مصلحة الطرف الآخر والتركيز على بناء الثقة، لم تكن رابطة آسيان لتنجح في جلب القوى المتنافسة والخصوم معا في الأطر الإقليمية المختلفة من أجل تحقيق نوع من الانطلاقة أو قفزة نوعية في مجال التعاون، لا بد من التحلي بالقدرة على الاستفادة من الظروف الحرجة، واغتنام الفرصة والمراهنة على الثقة بالآخرين، وهو نهج يمكن انتقاده أيضا بدون شك.

إن مختلف التجارب والمحن التي مرّت بها رابطة آسيان تعكس حقيقة أساسية تتمثل في أنه لا يمكن تحقيق التقدم إلا إذا التقت المصالح وتضافرت الجهود لإرساء الوحدة الداخلية والتماسك، ولم يكن أمام رابطة جنوب شرق آسيا أية وسيلة غير استخدام الحنكة الدبلوماسية للبقاء والنجاة من خطر القوى النابذة التي كانت تهدد بتمزيقها، ومن أجل البقاء أيضا، في بيئة غامضة ومتقلبة على نحو متزايد، لا بد من التمتع باليقظة والمرونة من جهة، وتعزيز القدرة على التحمل من جهة أخرى. وقد أثبتت رابطة دول جنوب شرق آسيا أنها تتحلى بهذه الخصال ولكن عليها أن تستمر في ترسيخ التعاون الداخلي لتحقيق مزيد من المرونة حتى تستطيع مقاومة الصدمات الخارجية، ويمثل التقييم المستمر والاستجابة للمتغيرات أحد أهم العوامل المساعدة على بقاء رابطة آسيان، أو أي منظمة إقليمية أخرى، وعلى جدواها بالنسبة للدول الأعضاء فيها.

والخلاصة، من النقاط الهامة التي تحتسب لرابطة آسيان دورها في دعم استقرار العلاقات بين القوى العظمى في ٢٠١٠م، عندما أعادت الولايات المتحدة تأكيد اهتمامها و التزامها بمنطقة جنوب شرق آسيا وأظهرت استعدادها لاستخدام مختلف

أسواق المال الخليجية.. الواقع والمأمول

إن التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي له جانب مالي متميز. وقد شهدت دول المجلس خلال العقد الأخير نمواً اقتصادياً عالياً يضاهاى مستويات نمو الأسواق الناشئة، ويفوق كثيراً المستوى العالمى بشكل عام. ويلاحظ أن مصانع البتروكيماويات ومسالك الألمنيوم ومحطات الطاقة وخطوط السكك الحديدية وبرامج الإسكان والطرق والمطارات وغيرها هي مشاريع تحتاج إلى التمويل. كما أن عدد السكان الذي يتزايد بوتيرة سريعة في دول المجلس شكّل عاملاً مساعداً لازدهار سوق واسعة للخدمات المصرفية للأفراد. ويقابل هذه الاحتياجات للتمويل قطاعٌ بنكي يعاني من تخلف نسبي مع مؤسسات تنظيمية لا تزال في طور التأسيس. كما يتسم القطاع المالي في دول المجلس بقصور في أسواق السندات والمشتقات المالية، وصعوبة في الحصول على الائتمان بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وهيمنة البنوك الدولية على سوق تمويل المشاريع، والتركيز الكبير لأسواق الأسهم من حيث القطاعات والملكية.

د. إيكارت ورتز*





المستثمرين المؤسسين، وقبل ذلك تقوية وتوحيد الأطر التنظيمية. تهيمن البنوك بنسبة ٦٠ في المئة على رأس المال للقطاع المالي في دول مجلس التعاون. وقد تم توجيه نسبة ضخمة من النمو الائتماني في المنطقة نحو أقلية من كبرى الشركات والتمويل الاستهلاكي. وعلى غرار غيرها من أسواق منطقة الشرق الأوسط، يوجد انفصال بين القطاعات المالية والاقتصاد الخاص الحقيقي. وإلى جانب عدم إقبال المؤسسات الصغرى والمتوسطة العائلية على دخول سوق الأسهم، فإن نفاذها إلى القروض البنكية يظل محدوداً، حيث إنها تعتمد بشكل قوي على الأرباح المحتجزة. ففي السعودية، على سبيل المثال، كانت أقل من ٤٠٪ من الشركات تتمتع بتسهيلات السحب على المكشوف من البنوك في منتصف العقد الماضي، ونسبة الشركات التي تمتعت بقرض بنكي لا تكاد تتجاوز ٢٠٪ بحسب البنك الدولي.

ومما يلفت الانتباه هو غياب المؤسسات الصغرى والمتوسطة عن أسواق رأس المال التي تسيطر عليها الأسهم، في حين لا تحظى أسواق السندات بحضور كاف كوسيلة من وسائل التمويل. كما تشكو السوق من انعدام شبه تام لأسواق المشتقات المالية وخدمات التحوط المرافقة لها. ويتم تداول المشتقات المالية فقط على بعض السلع في مركز دبي للسلع المتعددة (DMCC)، ولكن ليس على الأسهم والسندات. وللتحوط من مخاطر العملة، يحتاج المستثمرون إلى الاعتماد على الأسواق الأجنبية. وقد أسهم التشتت المفرط للمشتقات المالية ذات الهياكل غير الشفافة مثل التزامات الديون المضمونة في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. وكانت دول المجلس محمية إلى حد ما بسبب غيابها النسبي عن

تمتلك الصناديق السيادية أصولاً أجنبية كبرى، وتعتبر أداة لحماية التنوع الاقتصادي على المدى البعيد. ويتطلب ضخ جزء من هذه المدخرات المستقرة بالخارج إلى داخل الاقتصادات المحلية تعزيز قدرة الاقتصاد الحقيقي على استيعابها، ولكن هذا يتطلب أيضاً أسواقاً مالية متنوعة من أجل تخصيص الموارد. كما أن هذه الأصول يمكنها أن تشكل قاعدة لجذب رأس المال الأجنبي، وتحقيق الكفاءة في الأعمال، ويمكنها أن تفتح قنوات جديدة للاستثمار الخارجي للأصول المحلية.

وحاولت دول المجلس تلبية هذه الاحتياجات عن طريق بعث مشاريع المراكز المالية. وتتنافس خمسة من هذه المراكز حالياً لنيل اهتمام المستثمرين، وهي: مركز دبي المالي العالمي، وسوق أبو ظبي العالمية، ومرافئ البحرين المالي، ومركز قطر للمال، ومركز الملك عبد الله المالي. وتتميز بعض هذه المراكز بتوجه دولي أكبر، مثل مركز دبي المالي العالمي ومرافئ البحرين المالي، بينما يركز البعض الآخر، مثل مركز قطر للمال، على السوق المحلية. ولكن إلى جانب أوجه التكامل، ظهرت إمكانات للتنافس، ليس بين المراكز فقط، ولكن أيضاً مع أسواق رأس المال الوطنية والواقعة تحت ولايات قضائية مختلفة. كما تحاول دول المجلس فرض نفسها كمركز عالمي للسوق المصرفية الإسلامية المتنامية وسط تساؤلات ملحة حول البيئة التنظيمية المطابقة للمعايير الدولية في هذا المجال. ومن أجل تخطي هذه النواقص في القطاع المالي الخليجي، وتحقيق الفائدة الكاملة من إيجابيات اندماج أكبر، ينبغي لدول المجلس زيادة مستوى السيولة والتنوع في أسواق رأس المال، وتسهيل تداول الأوراق المالية عبر الحدود، وتعزيز طبقة

مثل هذه الأسواق، ولكن لا شك في أن المشتقات المالية الخاضعة لتنظيم محكم تشكل ركيزة من ركائز سلامة سوق رأس المال. فهي تساعد الشركات على إدارة مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية والسلع الحيوية، كما تسهم في زيادة سيولة أسواق رأس المال، وتخفف من تجاوزات المضاربة من خلال البيع على المكشوف.

إن أهمية أسواق السندات في التركيبة العامة لرأس المال في دول المجلس قد ازدادت، حيث صرحت الحكومات في قطر وأبوظبي بأنها تنوي تطوير مثل هذه الأسواق عبر زيادة تأمين السندات الحكومية لتوفير منحى العائد القياسي لقطاع سندات الشركات. حيث إن تحسين سوق السندات يؤدي إلى تحسين النفاذ إلى رأس المال، وتحقيق مكاسب الكفاءة، وتحسين استكشاف الأسعار وتقييم المخاطر.

إن العدد المحدود من القوائم المدرجة، وعدم وجود التداول الحر للقوائم الموجودة، يمثلان مشكلة بالنسبة لأسواق الأسهم الناشئة في دول المجلس، حيث تسيطر عليها قلة من الشركات الكبرى التي تسهم فيها الدولة بنسبة الأغلبية، وذلك نظراً لأن معظم المؤسسات الخاصة الأكبر حجماً مملوكة لبعض العائلات وليست مدرجة أصلاً، باستثناء بعض الحالات النادرة، مثل بنك الراجحي أو مجموعة عبد اللطيف للاستثمارات الصناعية. وينطبق هذا الأمر على أكبر الشركات الحكومية وتحديداً في قطاع النفط.

إن أكبر عشرين شركة في كل دول المجلس ليست مدرجة أصلاً، ومنها على سبيل المثال: أرامكو السعودية، ودبي القابضة، وألبا، ودوبال، والخطوط الجوية الوطنية، وأديا وكيا وغيرها. ومن جهة أخرى، فمن بين الشركات المدرجة، تمثل عشرة من أكبر الشركات في كل دولة بين 50 في المئة و 80 في المئة من قيمة سوق رأس المال. وربما لم تكن فقاعة سوق الأسهم في دول المجلس عام 2006/2005 لتبلغ مثل ذلك الحجم إن لم تطارد مثل تلك الأموال الضخمة ذلك العدد القليل من الأسهم.

وبناءً عليه، يرى البعض أن الخصخصة المتزايدة من ناحية، وتأمين المؤسسات العائلية من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي إلى توسيع الأسواق، وزيادة التداول الحر، ورفع مستوى الشفافية، مما يمكن أن يفيد أسواق الأسهم الخليجية لتحقيق مزيد من التطور. وهذا من شأنه أيضاً أن يساعد على تعزيز التخصص لكتل المؤسسات العائلية من خلال زيادة فرص تمكّنها من مصادر رأس المال الجديدة وتوسيع دائرة الكفاءات المتاحة لها خارج محيط أفراد الأسرة. وقد حصلت مثل هذه التحولات داخل الشركات الأسرية في أماكن أخرى من العالم، مثل: ملبارت وفورد وبي إم دبليو. ففي هذه الشركات، لا يسيطر أفراد العائلة حصرياً

قيمة سوق الأسهم	مليار دولار	في المئة من الناتج الإجمالي المحلي
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٨٩٥	٢٩
أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي	٢،٤٧٦	٤٤
الأسواق الآسيوية الناشئة	٥،٨٥٣	٤٧
أمريكا الشمالية	١٨،٨٨٣	١٠٥
الاتحاد الأوروبي	١٠،٠٨٦	٦٥
العالم	٥٢،٨٤٨	٧٣

مجموع سندات الدين	٢٠١٢	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢٢١	٧
أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي	٣،٥٩٠	٦٤
الأسواق الآسيوية الناشئة	٥،٤٩٢	٤٤
أمريكا الشمالية	٣٧،٢٩٢	٢٠٦
الاتحاد الأوروبي	٢٩،٢٩٧	١٨٩
العالم	٩٨،٩٧٤	١٣٧

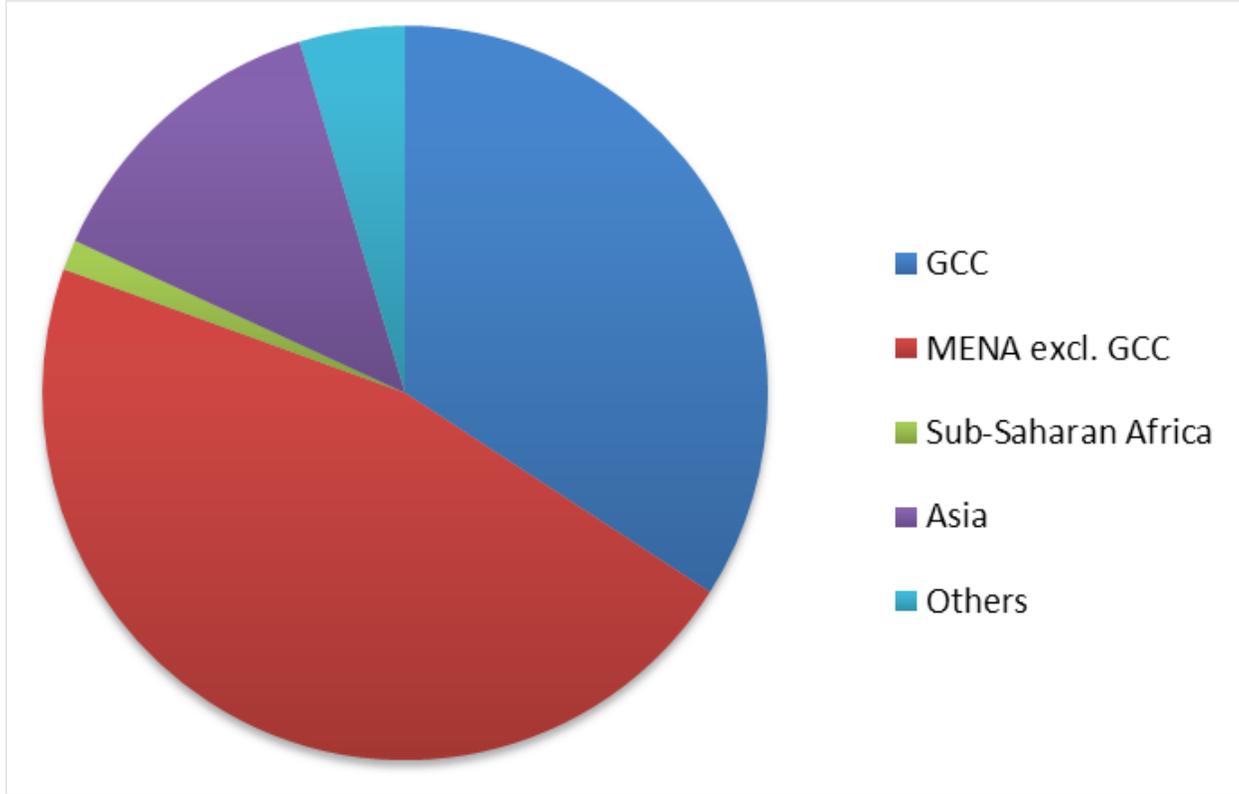
تتضمن البيانات مجموع سندات الدين، والجهات المصدرة كافة، والمبالغ المستحقة بحسب بلد الجهة المصدرة.

الأصول المصرفية	٢٠١٢	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١،٩٢١	٦٢
أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي	٣،٩٤٨	٧٠
الأسواق الآسيوية الناشئة	٢١،٠٨١	١٧٠
أمريكا الشمالية	١٨،٦٧٩	١٠٣
الاتحاد الأوروبي	٤٧،٨٥٦	٣٠٨
العالم	١٢١،٩٤٧	١٦٩

تتضمن البيانات إجمالي الأصول للبنوك التجارية المحلية، بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية التي تعمل في إطار محلي.

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي للاستقرار المالي العالمي لعام ٢٠١٤.

الصيرفة الإسلامية: حصص الأسواق الإقليمية، ٢٠١٢، النسب المئوية



المصدر: KFH

أسواق السندات وبدرجة أقل، أسواق الأسهم، متواضع نسبياً في التركيبة المالية العامة، وكذلك مقارنة بالنتائج الإجمالي المحلي. وهذا يشير إلى إمكانات النمو للقطاع المالي ولأسواق السندات على وجه الخصوص.

وعلى الصعيد الدولي، لا تمثل أسواق المال الخليجية قوة يُعتدّ بها. ومؤخراً فقط، تمت ترقية دبي وقطر من مرتبة سوق حدودية إلى سوق ناشئة عن طريق مؤسسة MSCI للمؤشرات الدولية. وليس بمقدور المبادرات المحلية المتفرقة، والتي يعوزها التنسيق على الصعيد الخليجي أن تجمع المقدار المطلوب من البيانات لإجراء مقارنة دولية. وقد تساعد المساعي الحثيثة لتوحيد المعايير التنظيمية بشكل كبير على تحقيق الإصلاحات الضرورية، مثل نمو سوق السندات وزيادة سيولة أسواق الأسهم وتوسيع قواعدها. وعلى صعيد آخر، يتسم المجال المصري الخليجي بالتنوع، حيث تتم خدمة أسواق التجزئة المحلية من قبل البنوك الوطنية التي تكون الدولة في الأغلب هي المساهم الرئيسي فيها، وهي لا تزال تتمتع بحصانة كبيرة من المنافسة الإقليمية والدولية (مثل

على المناصب التنفيذية الكبرى ولا يتولون أهم المراكز في مجلس الإدارة. وبدلاً من ذلك، فإنهم يفضلون أداء دور المراقبة في الخلفية.

وقد يتطلب أيّ تطوّر من هذا القبيل تغييراً عميقاً في ثقافة الشركة، وبصورة تدريجية. وتعتبر مزايا علاقات الثقة القائمة بين أفراد العائلة المالكة للشركة أعلى قيمة من الفوائد التي يمكن أن تجلبها زيادة الطابع المؤسسي والانفتاح على الشركاء من العامة، مثل تعزيز رصيد الشركة من الكفاءات والمواهب، ورفع درجة المساءلة، وتيسير سبل الحصول على التمويلات من أسواق المال. ولكن في الواقع تظل سبل التمويل بواسطة الأرباح، والبنوك هي الطاغية. وتبقى الشركات العائلية في دول المجلس على تحفظها من التخلي عن السيطرة غير المحدودة للغير، والوقوف تحت وطأة معايير المساءلة الملزمة للإدراج العام، مثل المطالبة بتقارير فصلية، وتعيين مديرين مستقلين.

وتحتل دول المجلس بأكثر الأسواق المالية في الشرق الأوسط، وتؤثر خصوصياتها في المنطقة على نطاق أوسع، حيث إن نصيب

أما صناديق المعاشات الحكومية، حيثما وجدت (في السعودية مثلاً)، فليس لها نشاط كثيف في الاستثمار طويل الأمد، ولكنها تضطلع بدور مهم كمصدر لتزويد الأسواق بالسيولة إذا طلبت منها الحكومات ذلك. وتوجد فرق مبيعات تعمل لمصلحة صناديق الاستثمار الأجنبية (المشتركة، والمغلقة، وصناديق الأسهم الخاصة، وصناديق التحوط)، إلا أن هذه الصناديق تستثمر في الأغلب في الأسواق العالمية وليس في أسواق المنطقة. وأخيراً، فإن صناديق الثروة السيادية الكبرى لدول الخليج، مثل هيئات الاستثمار في أبوظبي وقطر والكويت (ADIA، QIA & KIA) تدير بالأساس أصولاً خارجية، وليس لها تأثير مباشر في أسواق رأس المال المحلية وفي تطورها.

ويعد قطاع الصيرفة الإسلامية مهماً من حيث آفاق النمو في دول المجلس، فقد شهد هذا القطاع معدل نمو بلغ ١٥٪ خلال الأعوام الأخيرة، مما يفوق كثيراً معدلات نمو سوق الخدمات المصرفية التقليدية، وعلى الرغم من أنه يجب أن يُؤخذ في الحسبان كونه قطاعاً قتيلاً انطلق من قاعدة إحصائية منخفضة. وفي المستقبل، سوف تميل معدلات نمو الإيرادات إلى الانخفاض، وسوف تتزايد أهمية تحسين الربحية بالنسبة إلى مسيرة نمو البنوك الإسلامية.

وتتمثل الأصول المصرفية الإسلامية أقل من ٢٪ من مجموع أكبر ألف بنك في العالم، ولكن أهميتها النسبية في منطقة الخليج

بنك الإمارات / بنك دبي الوطني وبنك أبوظبي الوطني والبنك الأهلي التجاري). وسوف تواجه هذه البنوك تحدياً يتمثل في تحديد مجالات التخصص وخوض ميادين جديدة، مثل تمويل المشاريع والخدمات المصرفية الخاصة، ذلك أن البيئة التي تعمل فيها هذه المؤسسات تشهد منافسة متزايدة.

وتسجل البنوك الدولية حضوراً أوسع في سوق تمويل الشركات والمشاريع، وهي لا تعتمد إلا في بعض الحالات على شبكة موسعة من الفروع، مثل البنك البريطاني HSBC أو مجموعة سيتي City Group في دولة الإمارات. وتركز البنوك الأخرى على الاستثمار المحلي والخدمات المصرفية للشركات، فضلاً عن الخدمات المصرفية الخاصة للأفراد من ذوي الملاء المالية العالية، فيما لا يزال شق آخر يكتفي بالمكاتب التمثيلية والتمويل التجاري والمشاركة أحياناً في القروض المشتركة.

وهناك غياب واضح لقاعدة المستثمر المؤسسي بسبب تخلف سوق صناديق الاستثمار ومنتجات التأمين على الحياة. وعلى الرغم من وجود بعض صناديق الاستثمار المشترك، مثل الأبراج وإنجازات، وعدد من البنوك التي تقدم منتجات الصناديق الاستثمارية المشتركة في السوق المحلية، مثل بنك المشرق والبنك الأهلي التجاري، إلا أن السوق بشكل عام لا تزال في مرحلة نمو مبكرة، ويمكنها الاستفادة من طرح المزيد من عروض نظم المعاشات.



تهيمنت البنوك على نسبة ٦٠٪ من رأس مال القطاع المالي في دول الخليج وغياب المؤسسات المالية الصغرى

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البحرين، على سبيل المثال، قد أُضرت بالشعور السائد في سوق الصكوك في عام ٢٠٠٨ عندما أثير الجدل القائل إنها غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لأنها لا تقوم على تقاسم حقيقي للمخاطر من ناحية المستثمرين، بل هي مجرد شكل مستتر من أشكال الدخل الثابت. وأثناء الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، عندما واجهت الشركات المصدرة الكبيرة، مثل نخيل، بعض الصعوبات، لم يكن واضحاً ما إذا كان بإمكان حاملي الصكوك اللجوء إلى سلّة الأوراق المالية الأساسية المادية. وهو خلاف يتعلق بمسألة ما إذا كانت الصكوك «مضمونة بأصول» أو «مبنية على الأصول» فقط، أي أنه قد تم تحديدها في عقد البيع فقط لخدمة مدفوعات التدفقات النقدية تلبية لمتطلبات الشريعة الإسلامية، دون أن تخضع لشكل من أشكال اللجوء المتميز من قبل الدائنين في حالة وجود حدث ائتماني. وتراجع إصدار الصكوك أكثر من إصدار السندات التقليدية، ووصل إلى طريق مسدود في أوائل عام ٢٠٠٩، إذ كانت هناك شكوك متزايدة حول الهيكل القانوني. وعلى الرغم من تعايف الإصدار بعد ذلك، فقد كانت هناك حاجة إلى توضيح الجوانب التنظيمية والقانونية. وقد شهدت قاعدة المستثمرين في الصكوك تحولاً من المستثمرين الدوليين نحو مزيد من الفاعلين المحليين. وبسبب غياب قاعدة المستثمر المؤسسي، تم شراء عدد من إصدارات الصكوك الخليجية من قبل المستثمرين في دول منظمة التعاون الاقتصادي ولم تبقى في المنطقة، وهو ما يشكل مفارقة في حد ذاته.

ونظراً للحجم الكبير لحصة الصكوك في السوق الخليجية، فإن البنوك الإسلامية قادرة على الاستفادة من ميزتها التنافسية واستخدامها للتوسع، ليس في المنطقة فقط، ولكن في الخارج كذلك. وباعتبار أن المراكز المالية المنافسة، مثل لندن، تتطلع بدورها إلى السوق المصرفية الإسلامية باعتبارها مجالاً مهماً للنمو، فإن المنطقة في حاجة إلى الارتقاء إلى مستوى هذه المنافسة.

وقد أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإقراض المصرفي على نطاق واسع إلى وفرة السيولة في دول المجلس، وإلى ارتفاع غير مسبوق لأسعار سوق الأسهم في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، إلا أنه لم يكن بالإمكان الحفاظ على القيم المبالغ في تقديرها والناجمة عن

أعلى من ذلك كثيراً، حيث يحشد قطاع الأنشطة المصرفية الإسلامية وحده قرابة ربع إجمالي الأصول البنكية في دول مجلس التعاون، وهو ما يمثل زيادة عالية مقارنة بنسبة ١٠٪ من هذه الأصول المسجلة في عام ٢٠٠٢، وفقاً لمعطيات ستاندرد آند بورز. وعلى الرغم من أن بعض البنوك الإسلامية الخليجية، مثل بنك الراجحي وبيت التمويل الكويتي، أو بنك دبي الإسلامي، قد بدأت في التوسع دولياً مثلاً نحو ماليزيا وباكستان، فإن السوق المصرفية الإسلامية لا تزال مجزأة على أسس إقليمية ووطنية. وتستحوذ دول الخليج على نحو ثلث الأصول المصرفية الإسلامية العالمية. فهي تعدّ قوة مهيمنة في السوق المصرفية الإسلامية العالمية جنباً إلى جنب مع البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وأبرزها إيران. وتحتل مكانة جيدة تسمح لها بالتوسع عالمياً في الأسواق غير المستغلة في آسيا وأوروبا. ويشكل المسلمون نحو ٢٠٪ من سكان العالم، ولكنهم لا يمثلون إلا ٤٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتضاهي الطاقة الشرائية للمسلمين في منطقة الشرق الأوسط تقريباً القوة الشرائية لعدد المسلمين في كل من أوروبا وجنوب آسيا.

وتتقسم البنوك الإسلامية في الخليج إلى قسمين: البنوك الإسلامية المستقلة، مثل بنك دبي الإسلامي، وبنك الراجحي، والبنوك الإسلامية التابعة لمؤسسات بنكية تقليدية (مثل بنك الإمارات الإسلامي، وأمانة التابع للبنك البريطاني HSBC). ولم تحاول البنوك الإسلامية المحلية بالمنطقة أن تؤسس علامة تجارية عالمية مميزة على غرار برنامج البنك البريطاني HSBC «أمانة».

وتعد أكثر القطاعات أهمية في السوق المصرفية الإسلامية هي التمويل الاستهلاكي، وتمويل السيارات والتمويل العقاري، وبطاقات الائتمان الإسلامية. وفي مجالات سندات الدين تمتعت السندات الإسلامية (الصكوك) بشعبية متزايدة لتتفوق على إصدار السندات التقليدية في دول مجلس التعاون. ومن المحتمل أن يصبح قطاع البنوك الإسلامية أكثر انسجاماً على الصعيد العالمي. وهذا يقتضي مواءمة المعايير للرفع من قابلية التبادل التجاري للأصول البنكية الإسلامية بين دول الخليج وماليزيا التي تسيطر على أسواق الصيرفة الإسلامية. وفي الواقع توجد اختلافات كبيرة حول ما هو مطابق للشريعة في الممارسات البنكية وما هو مناف لها.

الدول المتبقية على إدراج مثل هذه المتطلبات في تشريعات سوق رأس المال، والشركات التجارية. كما شهد تطبيق القواعد واللوائح المضافة أيضاً بعض التحسن. ففي الإمارات مثلاً، علقت الهيئات التنظيمية عمليات الاكتتاب من الشركات حديثة النشأة، والتي ليست لديها خبرة سنتين على الأقل من العمليات الناجحة. وهكذا تم تجنب إغراق السوق عن طريق شركات وهمية كما حدث في سوق المناخ الكويتية في عام ١٩٨٢.

فيما تحظى منطقة الخليج بالقدرة على التطور والتحول لتتبوأ مكانة مهمة في النظام المالي الدولي، حيث تتطلع صناديق الثروة السيادية الممثلة بعائدات النفط إلى البحث عن فرص الاستثمار الأجنبي، في حين تعمل الشركات المحلية على تحديث نفسها والانخراط بشكل متزايد في عمليات الاندماج والاستحواذ. وهناك مشاريع بمليارات الدولارات بالمنطقة في حاجة إلى تمويل،

في حين أن سوق التجزئة المصرفية في عدد من المجالات، مثل تمويل الرهن العقاري أو التأمين لا تزال متخلفة. أما في تجارة السلع، فتتمتع المنطقة بمزايا واضحة في مجال السلع المتصلة بالطاقة والمعادن الثمينة، وتحظى بعض المبادرات المتعلقة بدبي بفرص جيدة لانتزاع مزيد من حصص السوق العالمية في المستقبل. وقد يتبادر إلى الذهن التداول في النفط الخام الحامض العُماني والذهب. كما تتمتع المنطقة بموقع متميز للاستفادة من التوسع في قطاع الصيرفة الإسلامية، وذلك على الرغم من أن أزمة ديون دبي وتصريحات علماء الشريعة المتناقضة حول شرعية الصكوك الإسلامية قد ألقَت بظلالها على معنويات السوق. ونظراً لازدهار التنمية الاقتصادية في المنطقة، وازدياد حاجتها إلى خدمات مالية محددة، قد تشهد المجالات التالية تطوراً أكثر من غيرها:

نمو الخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المصرفية للشركات المحلية ودخول البنوك الوطنية إلى سوق تمويل المشاريع التي تسيطر عليها إلى حدّ الآن البنوك الدولية.

تزايد عمليات الاندماج والاستحواذ لدى شركات دول المجلس وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات الأجنبية في هذه الدول.

تطوير أسواق رأس المال، خاصة السندات وأسواق المشتقات المالية؛ وهذا يشمل صناعة الصناديق الناشئة بدءاً من صناديق الاستثمار المشترك لخطط المعاشات التقاعدية وصناديق الأسهم الخاصة مع معالجة القضايا التنظيمية المرتبطة بذلك.

زيادة دور شركات التأمين؛ فحتى الآن هناك غلبة للتأمين على غير الحياة، واعتماد على شركات إعادة التأمين العالمية،

ذلك، فانهارت أسواق الأسهم في بداية عام ٢٠٠٦. وتضرّر صغار المستثمرين خاصة، لأنهم اعتمدوا على التكهن على الهامش خلال فترة ارتفاع السوق. وعلى الرغم من أن غياب حوكمة الشركات لم يؤدّ مباشرة إلى تصحيحات في سوق الأسهم الخليجية في عام ٢٠٠٦، فإن هناك حاجة ماسة إلى وضع أطر تنظيمية أفضل وأكثر شفافية، وكذلك يجب وضع سياسات واضحة للإفصاح، وإنفاذ متطلبات الهوامش، ومنع التداول من الداخل.

ويتولى معهد «حوكمة» مهمة تحسين حوكمة الشركات في الأسواق المالية العربية، وهو مؤسسة غير ربحية، ويقع في مركز دبي المالي العالمي (DIFC). وقد يبادر المعهد بمجموعة من الأنشطة منذ عام ٢٠٠٦، كما أسهم في زيادة الوعي بهذه المشكلة. كما نشر أيضاً أول مسح لحوكمة الشركات في دول المجلس بالتعاون مع معهد التمويل الدولي (IIF). ويركّز معهد التمويل الدولي في تقاريره على خمسة مجالات واسعة، هي: حقوق المساهمين من الأقلية، وتركيبه ومسؤوليات مجلس الإدارة، والمحاسبة والتدقيق، والشفافية في الملكية والسيطرة، والبيئة التنظيمية.

ولا تزال دول المجلس في حاجة إلى التحسين في هذه المجالات. فحتى الدول الأفضل حالاً من هذه الناحية، مثل الكويت وسلطنة عُمان، لا يتجاوز معدل امتثالها لمعايير معهد التمويل الدولي نسبة ٧٠٪، في حين تأتي الإمارات وقطر في أسفل الترتيب، بنسبتي ٤٠ و ٣٥٪ على التوالي.

وليست هيمنة ملكية الدولة في معظم الشركات الكبيرة عادة في صالح الأقلية من المساهمين، حيث تقتصر مجالس الإدارة في حالة الشركات الحكومية إلى مديريين مستقلين، فهي تتكون أساساً من ممثلي الحكومة، وفي المشاريع الأسرية من أفراد الأسرة والأصدقاء. وفي كلتا الحالتين، هناك عدم كفاية في الإفصاح عن المصالح المتعارضة مع تكرار حالات التداول من الداخل، واتخاذ القرارات المتعارضة مع مصلحة أقلية المساهمين في هذه الدول، حيث إن الحسابات هي عادة من مهام الجهات المكلفة بالضرائب وإنفاذ مبادئ المحاسبة. وباعتبار أن دول مجلس التعاون قليلاً ما تفرّض الضرائب على الشركات، فإن معايير المحاسبة تظل متخلفة بالقدر نفسه في هذه الدول، وفي أسواق أسهمها الناشئة. وأخيراً، وباستثناء عُمان، تقتصر الهيئات التنظيمية الخليجية إلى السلطة الكافية لضمان إنفاذ القوانين التنظيمية. وذلك فضلاً عن أن عدداً من هذه الهيئات لا تزال تقتصر إلى الاستقلالية التامة عن الطرف الثالث، مثل الدولة أو أسواق الأسهم الأخرى.

ومع ذلك، فقد تم إحراز تقدم ملحوظ، حيث تمت صياغة مدونات حوكمة الشركات في عدد من دول المجلس، وأقدمت

السوق المصرفي

يتميز بالتنوع..

وخدمة أسواق

التجزئة من البنوك

الوطنية الخليجية



إضافة إلى المناقشات المثيرة للجدل حول توافق مختلف المنتجات مع الشريعة الإسلامية. نموّ حجم الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة والقروض الصغيرة. حيث يجب معالجة القطيعة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والنظام المصرفي في دول مجلس التعاون؛ كما كانت هناك بعض المبادرات لإسناد القروض الصغيرة في هذه الدول (مجموعة الجميل، بلانت فاينانس، IFC).

تحقيق المزيد من إمكانات الوصول إلى أسواق رأس المال يمكن بكل تأكيد أن يسهم في تيسير سبل التوسع والتحديث بالنسبة لعدد من الشركات في ضوء زيادة تحرير التجارة والمنافسة في أعقاب عملية منظمة التجارة العالمية. ولكن قبل التفكير في إدراج الشركات الأسرية في الاكتتاب العام أو إصدار السندات، فإنه ينبغي البدء بتحسين التعاون مع القطاع المالي مبدئياً على مستوى تسهيلات القروض. وتتطلب كل هذه الخطوات تضافر الجهود على مستوى مجلس التعاون من أجل حشد الاستراتيجيات، ومواءمة التنظيمات، وتسييق السياسات المصرفية المركزية. حتى لو كانت أسواق دول الخليج متطورة بالكامل فإنها في ظل عزلتها بعضها عن بعض، ليست بالحجم الكافي الذي يخولها خوض المنافسة الجدية على الصعيد الدولي، ولذلك فإن المبادرات السياسية المشتركة والتعاون التجاري عبر الحدود تُعدّ من الأمور الحيوية ●

ونسب منخفضة من التأمين مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن ينمو بشكل خاص التأمين التكافلي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

يمكن أن يزداد حجم الخدمات المصرفية الخاصة لعدد متزايد من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، والذين أصبحوا من المستثمرين الأكثر تطوراً.

حلول إدارة الأصول المتقدمة لصناديق الثروة السيادية التي تدير الثروة النفطية المتراكمة. فضلاً عن الاتجاه نحو حصص الأسهم الاستراتيجية التي يمكن أن تساعد على تنويع الاقتصاد المحلي بدلاً من البقاء كمجرد استثمارات في الحوافظ.

إعادة وضع العلامات التجارية على المنتجات، مثل الصناديق والمنتجات المهيكلة، واكتساب البنوك الوطنية للدراية والتمرس.

حلول المكتب الخلفي وخدمات الحفظ لأسواق رأس المال الخليجية، والتي لها تقاطعات متنامية مع الأسواق الدولية. وفي حين لم يبرز أي توجه نحو التوحيد حتى الآن، إلا أنه أمر مرغوب فيه جداً، ويمكن أن يؤدي إلى ظهور منصات للتداول بين البلدان.

تنامي دور الصيرفة الإسلامية، على الرغم من أن معدلات النمو مرشحة للتساوي كلما اقتربنا من قاعدة إحصائية أعلى. وهناك فرصة بالنسبة للبنوك المحلية لاكتساب مكانة دولية عبر هذه السوق المتخصصة، مثل التعاون مع آسيا، بما فيها ماليزيا. ومن المهم أن تُؤخذ في الحسبان المتطلبات المحددة من الناحية التنظيمية (بازل II)، وخدمة العملاء وحلول إدارة المخاطر،

مجلس التعاون الخليجي: حانت لحظة قيام الاتحاد

التحول مطلب داخلي وضرورة إقليمية

ولد مجلس التعاون الخليجي زمن لهيب الحروب و الثورة و كانت نشأته بمثابة ردة فعل دفاعية لدول الخليج العربي الأصغر حجماً والأكثر عرضة للتهديدات الأمنية المتصاعدة التي أحدثتها الثورة العارمة في إيران و التي أطاحت بشاه إيران الحليف الإقليمي لهذه الدول، و عقب هذه الكارثة نشب أول الصراعات الإقليمية الداخلية المسلحة بين الجارتين المدججتين بالسلاح إيران و العراق، ثم جاء الاجتياح السوفيتي لأفغانستان (الذي شكل بدوره تهديداً مباشراً لأمن باكستان، حليفة دول الخليج في جنوب آسيا)، و جاء ذلك في الفترة نفسها للسلم بين مصر و إسرائيل، مما أدى إلى عزلة القاهرة الإقليمية و «نبذ» أهم قطب و مرجع سياسي و أممي عربي بالنسبة لدول الخليج العربي، وبعدها جاءت واقعة الاحداث العنيفة في المسجد الحرام بمكة المكرمة من قبل مجموعة متشددة من الإرهابيين، فتضاعف الشعور بعدم المناعة و أصبح الخطر وشيكاً، كما أن الأثر الاقتصادي لتدهور الوضع الأمني بات واقعا ملموساً، و في حين تم رفع أسعار البترول استجابة للانحدار الحاد لقيمة الأسهم التي بناها مصدرها النفط منذ بداية السبعينات، بدأت أسعار البضائع و الخدمات التي كانوا يستوردونها من الخارج في الارتفاع.

أ. د. أنوشي رافان احتشامي*

و لأول مرة مشروع قرار يطالب إيران «بالتوقف الفوري عن التدخل في عمليات الشحن التي تخص دولاً ليست طرفاً في النزاع القائم» و حتى نهاية النزاع في ١٩٨٨م، استمرت دول مجلس التعاون الخليجي في إبراز علاقة مزدوجة مع حليفها الأهم، الولايات المتحدة الأمريكية - «كن موجوداً عندما نحتاج إليك، و لكن لا تبق هنا» - مما لم يفض للأسف، رغم بعض التشجيعات الأمريكية إلى مزيد من التماسك داخل منظمة إقليمية أوسع، و رغم جدية و خطورة الأحداث التي شهدتها حقبة الثمانينات، إلا أن أهميتها تلاشت نوعاً ما أمام خطورة اجتياح العراق و احتلاله للبحر الكوييت التي تشكل جزءاً من مجلس التعاون الخليجي في أغسطس ١٩٩٠م. على إثر تلك التطورات انتقل المجلس من مرحلة الطفولة إلى طور المراهقة و أدرك أعضاؤه تمام الإدراك دور المجلس كتحالف منظم و أداة للدفاع عن مكوناته من الدول الأعضاء. و قد سهل بلوغ «الوعي الذاتي» جهود مجلس التعاون لتقوية أواصر الشراكة داخل منطقة الشرق الأوسط و خارجها، و هكذا حاولت دول مجلس التعاون في ١٩٩١م، خلق تحالفات متعددة و بناء روابط أمتن مع مصر و سوريا (حلفاءها في حرب تحرير العراق)، في الوقت ذاته قامت الدول الأعضاء في المجلس بتعميق علاقاتهم الأمنية مع التحالف الغربي، و قد شكلت قضية الدفاع المشترك المحور الرئيسي لمداورات مجلس التعاون الخليجي

في بداية الأمر ظهرت النواة الأولى للمجلس في شكل منتدى شبه إقليمي في ١٩٨١م، و نمت أهميته مع مرور الزمن و تعاقب الأحداث خلال ذلك العقد من الزمن - الحرب اللبنانية عام ١٩٨٢م، و نشأة حزب الله، الميليشيا العربية ذات المرجعية الشيعية، تزامناً مع العدوان الإيراني الهائل على العراق الذي هدفت من وراءه طهران لاستبدال النظام القائم في الجارة العراق بحكم - إسلامي - مما زاد من أهمية الرهانات الجيوسياسية بالنسبة لدول الخليج العربي. ثم إن سلسلة الأحداث المتتالية مثل الاعتداءات على سفن الشحن التجارية من قبل طرفي النزاع، و التدخلات العسكرية الإيرانية في الكويت و دعمها غير المشروع للمعارضة الشيعية في البحرين في بداية الثمانينات، إلى جانب الصد العسكري للمملكة العربية السعودية، و قد أعطى كل هذا دفعا قويا لمجلس التعاون الخليجي في الأعوام الأولى لنشأته، من خلال زيادة التقارب بين الكويت و البحرين و عمان و المملكة العربية السعودية بشكل خاص من أجل محاولة تكوين أرضية مشتركة لبناء المجلس، و يرجع تاريخ إنشاء منظومة الدفاع الجوي المشترك إلى هذه الحقبة، و في شهر مايو ١٩٨٤م، ظهرت أول بوادر العمل المنسق كرد على التهديدات الإيرانية لمسالك الشحن الخليجية. و بهذه المناسبة، دعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة و قدمت من جهتها

والعراق المتخلفتان عن جيرانهما الجنوبيين على جميع المؤشرات الاقتصادية دون استثناء.

ومن الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجي تبنت درب العولمة وسارت عليه وزرعت جذورا لها في كافة مناطق العالم التي فيها حركية اقتصادية. وقد زادت ثروتها النفطية من حجم حصتها في النظام الاقتصادي الليبرالي السائد، وخولت لها أن تبتاع لنفسها حصة في أكبر اقتصادات العالم وأن تستثمر في أكثر القطاعات الصناعية تقدما، وبهذه الصورة فإن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت أشبه ب«صياد» يقتنص الفرص حيثما استطاع ذلك، ويتناقض هذا السلوك مع بدايات المجلس كمنظمة شبه إقليمية ذات غايات دفاعية بالأساس، ومع ذلك تحظى منطقة مجلس التعاون بالعديد من المزايا مقارنة بغيرها والتي عليها أن تستغلها ومن بينها:

أولا: عضوية المملكة العربية السعودية في مجموعة العشرين (G20) وهي الدولة الرائدة في العالم، وهذا الدور الذي تؤديه المملكة كقوة اقتصادية عالمية يعود بالفائدة على بقية الدول الأعضاء في المجلس، ذلك أن هذه المكانة التي تحتلها المملكة العربية السعودية ليست فقط لأجل تمثيل مصالح دول المجلس ككل على طاولات الحوار الاقتصادي العالمي، وإنما أيضا للدفاع عن مصلحة كل دولة من الدول الأعضاء في هذا التكتل، وتجلب عضوية المملكة في مجموعة العشرين منافع مباشرة وغير مباشرة (ملموسة وغير ملموسة) لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ككل.

ثانيا: تتمتع منطقة مجلس التعاون الخليجي بميزة ضمه عدد من الاقتصادات الأكثر ديناميكية في غرب آسيا والعالم العربي، ورغم قلة عدد السكان، وربما بفضل ذلك، تنصدر الكويت وقطر والإمارات الترتيب الإقليمي للديناميكية الاقتصادية وتوليد الثروات، ولا تتمتع بمثل هذه الميزة إلا قلة من المناطق الاقتصادية، والمتمثلة في وجود نصف أعضائها في المستوى الأعلى من التصنيف الاقتصادي، وهكذا هو الحال بالنسبة لمنطقة مجلس التعاون الخليجي. في عام 2013م، حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة مجلس التعاون الخليجي بـ 1,7 ترليون دولار وهو ما يشكل نصف ناتج منطقة الشرق الأوسط بأسرها البالغ 3,1 ترليون دولار، وكذلك فقد حازت على 2,0 ترليون دولار كقيمة لصافي إجمالي الأصول الأجنبية، وهذا الرقم الأخير هو أعلى من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة الأكثر كثافة سكانية. وكما هو مبين في الشكل 1، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تقود الركب الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط.

بعد العام 1991م، وما فتئت تشغل بال قادة المجلس منذ ذلك الحين واكتست ثقلا أكبر عقب حرب العراق في 2003م، التي تسببت في اضطرابات جيوسياسية هائلة داخل المنطقة، ومع ذلك فإن الدفاع المشترك ليس إلا عنصرا واحدا من جملة الأهداف الاستراتيجية المرسومة لتحالف مجلس التعاون الخليجي حيث أنه مع مرور الزمن اكتست العلاقات السياسية والاقتصادية مع بلدان العالم الأخرى دورا لا يقل أهمية.

إن أهمية الحاجة إلى كيان إقليمي عملي وفعال مثل مجلس التعاون الخليجي بلغت أهمية غير مسبوقة، وهذا ما سيتم مناقشته لاحقا. ونظرا للظروف الجغرافية السياسية لنشأة المجلس ولعدم الاستقرار الذي تعاني منه المنطقة، أصبح من الضروري تعميق مؤسساته، ولكن تأثيرات العولمة (كقوة خارجية ساحقة) من جهة، وغريزة البقاء لدول مجلس التعاون الخليجي (من حيث التحديات الداخلية والإقليمية) من جهة أخرى، مما يجعل التقارب بين هذه الدول لتشكيل منظمة ذات نسيج متماسك أمرا مرغوبا بشكل متزايد، إن لم نقل أمرا محتملا.

دول التعاون

تتمتع بمزايا

عديدة منها

عضوية السعودية

في مجموعة الـ 20

سياق التكتل الإقليمي

إن موجة التكامل بين أهم الاقتصادات العالمية لتشكيل شبكة مترابطة (ومتداخلة) من الأنظمة القائمة على التجارة والاستثمار قد شجعت الاقتصادات الناشئة للتكتل حول منصات إقليمية، كوسيلة للدفاع عن الذات في البداية ولواجهة القوة الضاربة لظاهرة العولمة، ولكن مع مرور الزمن تطورت هذه المنصات الدفاعية لتظهر في شكل كتل إقليمية متكاملة بشكل متزايد وتدافع عن مصالح أعضائها بصورة استباقية في المناظر الدولية، وبالتوازي مع ذلك كله استطاعت هذه التجمعات بناء مؤسسات متكاملة رأسيا، و مما قد يشكل مفارقة، وفي عملية جدلية، فرضت العولمة أقلمة الاقتصاد العالمي أيضا، ومع ظهور المنظمات القائمة على العنصر الاقتصادي في مختلف أنحاء المعمورة، بات من الصعب على الدول المنفردة أن تشق طريقها داخل النظام العالمي دون دعم الكتلة الإقليمية التي تنتمي إليها، وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الاقتصادات الصاعدة بوتيرة سريعة نحو العولمة في آسيا وأمريكا اللاتينية، ولا عجب إذن في ظهور أكثر هذه المنظمات الإقليمية تكاملا وتطورا في بؤر النشاط الاقتصادي - جنوب شرق آسيا وأوروبا، والأمريكيتين، ومنطقة الخليج العربي. لكن في حال دول الخليج نتحدث عن منطقة شبه إقليمية: نظام ذو مستويين مختلفين، فيه من جهة نشاط اقتصادي ذو قيمة عالمية يجري في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن جهة أخرى إيران

جديدة للوجود لتدعيم التعاون الإقليمي - مثل منظمة شانغهاي للتعاون - وفي بعض المنصات الإقليمية الأخرى لأجل التقريب بين البلدان المتباعدة جغرافياً لتشكيل تجمعات إقليمية - مثل المنتدى الآسيوي لبلدان المحيط الهادي، ومنظمة الشراكة عبر المحيط الهادي ومنظمة الشراكة عبر المحيط الأطلسي للتجارة والاستثمار، وهي أمثلة حية عن هذا التوجه، ونظراً لتعدد الدول واختلاف المصالح وتنوعها على الساحة، فقد أثمرت هذه التكتلات إلى حد الآن على نتائج متفاوتة وغير مرضية في أغلب الأحيان. غير أن وجود مثل هذه المبادرات الهادفة للتجمع الإقليمي يشير في حد ذاته إلى نزعة عالمية حقيقية للتجمع والتقارب الإقليميين بين الدول على أسس البنية التحتية المؤسسية لكل منطقة.

ولكن أهم التطورات تظهر لنا في تلك الكيانات الإقليمية الرئيسية التي نشأ بعضها قبل تسارع وتيرة العولمة دون غيرها. ففي القارة الأمريكية مثلاً تشكل مجموعة «نافتا» أو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ثلاثية الأعضاء أعظم منطقة حرة في العالم، مع ٤٥٠ مليون نسمة واقتصاد جماعي يبلغ حجمه ١٧ ترليون دولار. وجنوبي هذه المنطقة، يمكننا ملاحظة النجاح المتزايد لمجموعة ميركوسور لجنوب أمريكا المكونة من أربعة أعضاء. ومنذ نشأتها في عام ١٩٩١م، (أي ١٠ سنوات بعد قيام مجلس التعاون الخليجي)، أدت العضوية المحدودة لهذه المنظمة (مكونة من الأرجنتين والبرازيل والبراغواي والأوروغواي، وتضم ٢٥٠ مليون نسمة) إلى تأسيس اتحاد جمركي للدول الأعضاء وتمكنت من خلق شبكة من الجمعيات الإقليمية التي ساعدت على ربط المسار الاقتصادي للدول الأخرى في المنطقة بنجاحاتها المحققة، وهكذا، في حين تدرس المنظمة إمكانية انضمام فنزويلا لها، منحت وضع «عضو مشارك» لخمسة من دول جنوب أمريكا الأخرى، وهي بوليفيا، وتشيلي، وكولومبيا، والإكوادور، والبيرو. ومن خلال منحهم هذا الوضع الاستثماري والتجاري التفاضلي، عمقت منظمة ميركوسور الروابط الاقتصادية بين هذه الدول والدول الأعضاء، مما يعزز عملية إيجاد فضاء لتوسيع مجال خطط التجارة والاستثمار لأعضائها الثابتين، ومما يسهل في الوقت نفسه مسار التنمية للأعضاء المشاركين. كما أن منظمة ميركوسور اتخذت خطوات باتجاه تعميق وتثبيت مؤسساتها الداخلية، بتقوية أمانتها العامة وتزويدها بالصلاحيات، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى ترسيخ التعددية في صلب المنظمة، وقد كان حجر الأساس لهذا المسار يتمثل في إقامة برلمان خاص بمنظمة الميركوسور بواسطة الانتخاب المباشر (بداية من ٢٠١٤م)، والذي يهدف إلى منح مواطني مجموعة الدول الأعضاء حصة مباشرة وفرصة أعظم للمساهمة في ازدهار المنظمة الإقليمية، وفي الوقت نفسه نجحت المنظمة في مساعي

ثالثاً: بفضل ثرواتها ومكانتها، فإن الطاقة الشرائية الجماعية لهذه البلدان وسلاستها الناجمة عن وفرة السيولة الهائلة لديها قد مكنتها من الاستفادة من العولمة ككتلة واحدة. وكتلة واحدة أيضاً، يمكن لها أن تستفيد من المشاركة مع البلدان والمناطق الرائدة واتخاذ مكانة لنفسها كمجموعة متكاملة تحضيراً للمرحلة القادمة من التنمية الشبه إقليمية، وبكل تأكيد، للشراكات المستقبلية مع القوى الاقتصادية الآسيوية.

وأخيراً، تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر البلدان تقدماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ناحية جاهزية الشبكة، حيث تسجل درجة اندماج رقمي جيدة لمواطنيها في الشبكات العالمية، فهذه الدول قدرة فريدة على دخول العالم الرقمي وتطويعه لخدمة دولهم بشكل منهجي وسلس، ونتيجة لذلك فقد أصبحت اليوم في مقدمة دول المنطقة في عدة مجالات خدمية وأنشأت فعلياً فضاء دولياً في مجالات النقل البحري والجوي، وفي القطاع المصرفي والمالي والسياحي. إن نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في أن تتحول إلى أقطاب تجارية واستثمارية وسياحية ومراكز للتنمية العقارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار والتجديد يزيد تأكيد أهمية توسيع الجانب التنظيمي وتعميقه لهذه الكتلة من أجل إدارة شؤون هذا الجزء من المنطقة داخلياً، إلى جانب علاقاتها الخارجية، ورغم النجاحات المشهودة التي تم تحقيقها إلى الآن، تستطيع منطقة مجلس التعاون تقديم أداء أفضل بكثير. فلا تزال هناك ضغوط يجب التفتن لها، مثل تلك التي تنتج عن العولمة في الدول الأعضاء وتمس التماسك الداخلي للمجلس. فبعض التوترات السياسية التي تصيب العلاقات بين بعض أعضاء المجلس هي على الأرجح نتيجة للسياسة الاقتصادية وليست متعلقة بالسياسة الخارجية.

السياق الدولي

كما لاحظنا سابقاً، يمكن القول بأن العولمة قد ساعدت على تصاعد النفس الإقليمي وعلى الاندماج المستمر للدول والاقتصادات في العالم الرأسمالي للاقتصاد الدولي وبالتالي فقد شجعت قيام المؤسسات الإقليمية، على أساس الدفاع عن مصالح الدول الأعضاء فيها وحمايتها في الكثير من الأحيان، وفي الوقت نفسه شهدت معظم هذه المؤسسات حركة للتكامل الرأسمالي والتعزيز المؤسسي استجابة لحاجيات الأعضاء والعلاقات العالمية المتغيرة بشكل سريع.

واستجابة للقوى العالمية العظمى التي تتحكم بوجهة الاقتصادات المحلية والوطنية، شهدت العديد من مناطق العالم موجة التجمع الإقليمي هذه، وبشكل خاص، في أمريكا وآسيا، دون أن ننسى أوروبا. وفي بعض الحالات، ظهرت منظمات إقليمية

المساءلة والكفاءة على أنها بوادر تفكك لأكثر المنظمات الإقليمية نجاحا وابتكارا في العالم، بل على أنها بوادر توجه نحو تعزيز المساءلة والقدرة على الاستجابة للحاجيات المحلية.

ومن وجهة نظر بعيدة المدى، يبدو أن تجارب المنظمات الإقليمية الأخرى يمكن أن تشكل نماذج واقعية لآليات تعميق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وفي الواقع، يتبين من خلال دراسة مقارنة لهذه التجارب أن معظم الكيانات الإقليمية تبدأ العمل على تعميق التكامل بعد نحو ٤٠ عام من نشأتها، وقد بلغت منظمة مجلس التعاون الخليجي ما يكفي من النضج لاتخاذ الخطوة القادمة، وفي هذا المعنى يمكنها استخلاص الدروس من تجربتي الآسيان وميركوسور. وقد رسمت منظمة الآسيان على أرض الواقع في مسارات عدة وعلى مختلف المستويات، سبل وآليات التطور التي يمكن توحيها بالنسبة للكيانات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي. وبالنظر للظروف الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإذا كان توسيع العضوية لا يعتبر خياراً وارداً بالنسبة لدول المجلس، فإن التكامل الرأسي - بعد ٢٠ سنة من الوجود - على شاكلة التكامل الذي خططت له منظمة الآسيان يمكنه أن يمثل الخطوة الثورية القادمة بالنسبة للمنظمة الإقليمية. من ناحية أخرى، تقدم منظمة الميركوسور نموذجاً واضحاً لخارطة الطريق الممكن تبنيها لتحقيق الحوكمة الإقليمية على النطاق الواسع في منطقة مجلس التعاون الخليجي، ويستطيع مجلس التعاون الخليجي بدوره خلق وضع «العضو المشارك» للعديد من جيرانه في المنطقة، بدءاً بالأردن على سبيل المثال، وبالتالي تقريب هذه البلدان المجاورة لمدار التأثير الخاص بالمجلس. غير أن مجلس التعاون الخليجي يستطيع فعل ذلك بكل ثقة وبمهنية فقط عند تحقيق تكامل وتجانس أكبر داخل المجلس نفسه وعندما يكون قادراً على تركيز شبكة أمتن داخل وبين الدول الأعضاء حالياً.

السياق الإقليمي

إن التجارب المتعددة للمناطق الأخرى، إلى جانب العولمة السريعة والمتواصلة للاقتصاد العالمي، لا تشير فقط إلى مبررات التطور الداخلي للكيانات الإقليمية، ولكنها أيضاً تؤكد على أهمية مشاركة الأطراف الفاعلة الأخرى (إقليمياً وعالمياً)، ولما نضع مجلس التعاون الخليجي على محك المقارنة الدولية الأوسع، يمكننا أن ندرك بسهولة حجم التطور الذي حققه منذ ١٩٨١م، ولكننا أيضاً نلمس المسافة التي لازالت تفصله عن غيره من الكيانات القائمة دولياً، وبالتالي، هناك سياق دولي كاف لتطور مجلس التعاون الخليجي نحو «اتحاد» قائم الذات، إلا أن الطرف الإقليمي هو الذي يمكن أن يجذب المجلس للانتقال نحو اتحاد

التقارب مع الكيانات الإقليمية الأخرى، وبالتحديد مجموعة دول الأنديان ANDEAN، وذلك كسبيل لتوسيع مجال تأثيرها. وتباعاً، اتفقت في ٢٠٠٩م، على خلق كتلة تجارية أوسع وهي اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، مما زاد من قدرة ميركوسور على التأثير في تشكيل سياسات واقتصادات أمريكا الجنوبية.

من جهة أخرى، استمر نمو اقتصادات دول منظمة الآسيان، وهي أقوى منظمة إقليمية آسيوية (تضم ١٠ أعضاء ويبلغ مجموع ناتجها المحلي الإجمالي ما يزيد عن ٢,٢ ترليون دولار وعدد سكانها ٦٠١ مليون نسمة). وقد اتفقت دول الآسيان في قمتها المنعقدة في ٢٠٠٧م، على بناء ما سمته بـ«المجتمع الآسياني» بحلول ٢٠١٥م. ومن المقرر أن تقام استراتيجية هذا المجتمع «الآسياني» المستقبلي على محورين أساسيين: «المجتمع الاقتصادي» و«المجتمع السياسي - الأمني»، وتعتبر الدول الأعضاء هذين المحورين (أو السلتين) سوف يعطيان منطقة الآسيان سوقاً وقاعدة إنتاج موحدة إلى جانب المجتمع القائم على القواعد المستمدة من قيم هذه الأمم ومقاييسها المشتركة، وتجسد هذه التطورات درجة عالية من النضج تتميز بها المنظمة، والتي تظل إلى اليوم مثبثة بحرمة سيادة الدول الأعضاء، وقد تطورت المنظمة أفضياً من ٥ أعضاء في ١٩٦٧م، إلى ضعف ذلك العدد في يومنا هذا، ولكنها أيضاً حرصت على مسار النمو الرأسي واتخذت الخطوات اللازمة لاكتساب مزيد من الكثافة والصلابة، بعد ٤٠ عاماً فقط من تأسيسها.

وفي الجانب الآخر من المشهد، في أوروبا، لم يكتف الاتحاد الأوروبي بتوسيع مجال العضوية فيه ولكنه أيضاً أنشأ مؤسسات قوية لتعزيز وتعميق أواصر التكامل بين أمم القارة وإدارة العلاقات الخارجية المعقدة للاتحاد. ومن الجدير بالملاحظة أن الممثل السامي للاتحاد للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية منذ خلق هذا المنصب في ٢٠٠٩م، دأب على المشاركة في كافة منابر الحوار الدولية ليدلي بصوت الاتحاد الأوروبي في شتى المناسبات. وخلال مفاوضات «٢+٢» مع إيران حول برنامجها النووي، وفي الأزمات الأوكرانية والتونسية، والمصرية، والسورية والصراع العربي الإسرائيلي، وفي المحادثات مع الصين وروسيا، كان الممثل الأعلى للاتحاد مفضواً من قبل الدول الأعضاء الثمانية والعشرين للتحدث باسمها ككيان واحد في كافة هذه القضايا الدولية الحيوية. وبهذه الصورة تجلب هيئة هذا المنصب التقدير والاحترام في العالم بأسره، ولذلك، رغم تعالي الأصوات عبر الاتحاد الأوروبي ضد التكامل الرأسي المستمر - كما تمت ملاحظته في نتائج الانتخابات البرلمانية الأوروبية في شهر مايو ٢٠١٤م - واصلت المنظمة مسيرة نموها وترسيخها للاتحاد. ولا ينبغي النظر إلى الدعوات المنادية لتوخي مزيد من إجراءات

الإقليمية تتجاوز قدرات مجلس التعاون الخليجي ولا يستطيع احتواءها، ناهيك عن إدارتها. في الوقت نفسه وفي حين أن المهمة الرئيسية لمجلس التعاون الخليجي في بداياته كانت محاولة التخفيف من تأثير الضغوط الجيوسياسية الخارجية على الدول الأعضاء والمجتمعات المحلية، ومنذ أواخر التسعينات، وغالبا استجابة للظروف الإقليمية المتغيرة، إلا أن هذه الدول أظهرت تغيرا في نسق سياساتها الخارجية، ورافقت هذا التغيير في الإيقاع درجة أكبر من روح المبادرة، وبالتالي، فإن عددا من العوامل السياسية الهامة ينبغي اعتبارها كقوى تساهم في تحديد الوجهة التي يسير نحوها المجلس، وألها مجموعة الضغوط متعددة الأوجه على المنطقة العربية و الناجمة عن التغيرات الديناميكية التي تلت الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، والتي أعادت فتح الجراح التي بدأت في الالتئام بعد موت جمال عبد الناصر في مصر، حيث جرت الثورة والحرب خلفها وبال تشنت للمنطقة العربية في الثمانينات، وهو ما أدى في التسعينات إلى الاستقطاب والانهيال النهائي للمنظومة العربية. يضاف إلى هذه التوترات الهيكلية زوال العراق كطرف إقليمي مؤثر، والديناميكيات الإقليمية الجديدة الناجمة عن انهيار النظام البعثي في العراق وصعود إيران كقوة إقليمية.

إن خسارة العراق كقوة جيوسياسية مضادة لإيران تركت تأثيرا دائما على عدة دول في مجلس التعاون الخليجي، التي ترى في إيران خطرا واضحا وحاضرا يهدد ازدهار مجلس التعاون الخليجي، وقد أحست الدول الأصغر حجما مثل البحرين والإمارات بوجود يد إيرانية بداخله، وجلبت الظروف الجيوسياسية المعقدة الناتجة عن الثورات العربية نصيبها من التوترات منذ ٢٠١١م، حيث زادت الانكسارات داخل المنطقة العربية. وفي الواقع، تركت الانتفاضات العربية انطباعا فريدا من نوعه لدى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث شجع بعض الدول الأعضاء الصغرى على التدخل في مبادرات غير مسبوقة في مسار التغيير والانتقال في دول المغرب والمشرق العربي. بهذا العمل، قد يكون في هذا العمل تحدد للسلطة المركزية لمجلس التعاون الخليجي، إلا أنه في الآن ذاته يبرز حيوية وقدرة المجلس ككتلة إقليمية قائمة الذات.

أصبح الحديث المتردد عن منطقة الشرق الأوسط كمكان خطير وغير مستقر مقولة متداولة على كل لسان، إذ لا يمر يوم واحد دون وقوع أعمال عنف يقترفها هذا الطرف أو ذاك، وغالبا ما تكون الجهات المسؤولة هي دول هشة أو أطراف أخرى خارجة عن القانون، وعلى عكس ما مضى، هذه الأحداث ليست معزولة. وهكذا، فإن العنف متفش في كافة أنحاء المنطقة ويؤثر على مواقف الدول وعلى علاقاتها. علاوة على ذلك، وعلى عكس حقبة الثمانينات حيث اقتصر جغرافيا العنف على مساح محدودة،

أكثر تماسكا. وكما سبق أن لاحظنا، فإن ميلاد مجلس التعاون الخليجي كان نتاجا لعدم الشعور بالأمان في المنطقة، وباعتباره المنظمة الإقليمية الوحيدة الفعالة، كان عليه الاستجابة لسلسلة من التحديات الداخلية والخارجية منذ نشأته، ومن المؤكد أن المجلس طالما كان على وعي بالقيود التي تواجهه في إدارة الأزمات الإقليمية كما أدرك دائما الصعوبات المتصلة بالرهانات الأمنية المتعددة التي تواجهها الدول الأعضاء. ولهذه الأسباب، سعى إلى إيجاد الحلول التوافقية كأفضل طريقة للتعامل مع المخاوف الأمنية، وفي هذا الصدد، كان المجلس سباقا في بناء التحالفات وتقريب وجهات النظر وبالتالي لم يتستر عن الاختلافات في الأولويات السياسية للدول الأعضاء.

ومع ذلك، لا بد من الملاحظة بأن السياق الجيوسياسية كان دافعا للتغيير في الأسس التنظيمية لمجلس التعاون الخليجي، وتحيط بمنطقة مجلس التعاون انكسارات أمنية واضحة، فعلى حدوده الغربية يتعامل المجلس مع الاضطرابات الأمنية لشقي السودان، وعدم الاستقرار السياسي في إرتريا والتوتر والهشاشة الاقتصادية في مصر، أما شمالا، فعليه أن يدير علاقاته مع إيران، ووضع سياسات واضحة تجاه دولة العراق ومكوناتها، مع ضمان عدم تقادم الوضع في العراق والمساس بدول المجلس المجاورة له. وعليه كذلك أن يضمن تواصل استقرار المملكة الهاشمية المجاورة غربا تحت تأثير تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية وخاصة من جهة مسرح الصراع العربي الإسرائيلي، والمشاحنات السياسية اللبنانية من جهة أخرى، دون نسيان الحرب الأهلية في سوريا، جنوبا ولا تجاهل الأزمة الأمنية المستمرة في اليمن وتوشي ظاهرة الجهاديين في هذا القطر. وإذا لم يكن هذا كافيا، فإن على دول مجلس التعاون الخليجي ترتيب علاقاتها الدولية لتعكس الوزن الحقيقي لآسيا في استراتيجياتها التجارية والاستثمارية وكذلك التملل الغربي في بذل كافة الجهود (العسكرية، والاقتصادية، والديبلوماسية، والسياسية) لحل جملة المشاكل الاستراتيجية التي تعاني منها المنطقة. وعلى المستوى الاستراتيجي، لا بد من معالجة عدم التكافؤ بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية.

الدوافع المنطقية

من الواضح تماما أن المنطقة كانت في حالة تغير مستمر لبعض الوقت وازدادت الفوضى الإقليمية منذ حرب العراق عام ٢٠٠٣م، مما كثف التوترات الإقليمية وأثر على العلاقات بين الدول، ودفعت هذه التقلبات بالعديد من القوى الجيوسياسية إلى الواجهة وكان على دول مجلس التعاون أن تتعامل معها، ومن الواضح أن بعض الخلافات الناشئة عن التحولات الجيوسياسية

الجدول ١: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمنطقة الشرق الأوسط، ٢٠١٣

البلد	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	عدد السكان (مليون)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	الأصول الأجنبية % من الناتج الإجمالي المحلي
الكويت	١٧٧	١,٣	٢,٠	٢٤٠
قطر	٢٠٤	٢,٠	٥,٤	١٨٠
السعودية	٧٤٢	٣٠,٠	٣,٩	١٢٤
الإمارات	٤٠٥	٩,٢	٤,٧	١٢٣
الجزائر	٢١٤	٣٧,٠	٣,٩	٩٤
إيران	٣٨٧	٧٧,٨	٠,٤	١٥
العراق	٢١٨	٣٤,٦	٣,٠	٦٧
مصر	٢٦٨	٨٣,٧	٢,١	٥

المصدر: معهد المالية الدولي

في بلدان مجلس التعاون الخليجي وقد ساعدتهم التطورات الحاصلة في أنحاء أخرى من المنطقة العربية على هذا العمل، وهو ما رفع من حساسية دول المجلس لهذه الحركات للتطورات التي تشهدها بلدان المنطقة الأخرى ولكنها لم تكن دائما تمتلك الأدوات والأموال الكافية لتغيير مسار الأحداث في بلدان الجوار. وحيثما استطاعوا، تدخلوا ولكن في غياب استراتيجية شاملة لدول المجلس، مما يعني أن هذه الجهود تظل مفرقة أو متضاربة. أما على مستوى الدول، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات يمكن تقسيمها إلى صنفين: تداعيات انهيار الدول الضعيفة من جهة، وتدخلات القوى العظمى من جهة أخرى، ضمن الفئة الأولى، تشكل العراق واليمن مصدر قلق وسوف يشكل انهيارهما - بطرق متعددة - تهديدا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، أما من ناحية التدخل الأجنبي، تظل العديد من دول المجلس غير مطمئنة للنوايا الإيرانية، وبرنامجها النووي ودورها الإقليمي. إذ تقبل دول المجلس بمكان لإيران في المنطقة ولكنها ترفض أعمالها التخريبية داخل منطقة مجلس التعاون بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في العراق وسوريا ولبنان وربما كذلك في اليمن، و بالنظر لجملة القضايا المتعددة والمعقدة والتي تؤثر على مواقف كل طرف، تزداد بالنسبة لدول المجلس صعوبة إدارة علاقاتها الثنائية مع طهران، والعمل الجماعي مطلوب في هذا الصدد، و بنفس الصورة في علاقة بإسرائيل وتدخلاتها في

فإن أحداث العنف التي نشهدها اليوم يمكن أن تقع في أي وقت وفي أي مكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن العنف أكثر شدة وقسوة ولا يستثنى أحدا. بالنسبة لدول مجلس التعاون المحاطة بدول تجمع بين الضعف والهشاشة والعدوانية الكامنة، فإن الأمن (انعدامه) لم يسبق له أن يكتسي هذه الدرجة من الأولوية. تواجه دول مجلس التعاون تحديات أمنية معقدة تشمل أطرافا «حكومية» وغير تابعة للدول، وعادة ما يكون تشتت التهديدات الأمنية سببا في تعميم المخاطر ومضاعفتها. من ناحية الجماعات غير الحكومية، تخشى دول المجلس في المقام الأول من تقشي الطائفية التي قد تتعمق لتهدد تماسك النسيج الاجتماعي وتتسبب في انقسام المجتمع، وكما نرى في العراق، عندما يتفكك النسيج الاجتماعي، يصبح الإصلاح شبه مستحيل، وتضعف السلطة المركزية وتصبح معرضة للخطر. ثانيا، يعتبر خطر الإرهاب واقعا في يومنا هذا وتعني بلدان مجلس التعاون جيدا مخططات تنظيم القاعدة الإرهابي ومشتقاته ونواياهم في شبه الجزيرة العربية، ولا خيار أمامها غير توخي الحيطة واليقظة والعمل يدا واحدة مع بعضهم البعض ومع حلفائهم من أجل احتواء هذا الخطر الداهم. ثالثا، أصبحت دول المجلس تحس بالضغط الثورية التي لم يكن لها وجود على الإطلاق - في شكلها الراهن، على الأقل - قبل ٣٠ عاما مضت. فقد حاولت الحركات الإسلامية المتشددة زرع جذورها

الاختلافات وأخرى مماثلة لها لم تستطع حتى الآن تقويض اللحمة المؤسسية للمنظمة، وعلاوة على ذلك، ساعد تعامل سلطنة عمان الثنائي مع إيران على تسهيل الحوار مع إدارة الرئيس حسن روحاني وأظهرت للغرب القيمة الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي كشركاء في معالجة المشاكل الإقليمية، وأخيراً، وعلى الرغم من التوترات، ظل المجلس كتلة واحدة وحاول التوفيق بين الأطراف المختلفة بداخله وتقريب وجهات نظرهم المتباعدة، ولكن مع نتائج متفاوتة.

من جهة أخرى، يمكن للتعددية في مجال السياسة الخارجية ضمن سياق اتحاد وثيق - كما شهدنا في أوروبا - أن يعود بالفائدة على المجموعة ككل. في أوروبا، تمكن الأعضاء الرئيسيون في الاتحاد، من خلال القبول بالأهداف المشتركة، من البروز في المحافل الدولية وبالتالي من تقوية مكانة الاتحاد الأوروبي على المستوى العالمي. وبصورة مماثلة، في منطقة الخليج، وعن طريق وضع أهداف مشتركة مستمدة من القيم والعادات والأعراف التي تجمع بين دول المجلس، يستطيع الأعضاء استخدام حنكتهم وفطنتهم السياسية لممارسة النفوذ في المنطقة على نطاق واسع خدمة لمصلحة دول المجلس، ويمكن القول بأن سياسات بعض الدول مثل قطر وعمان قد تبدو ضرباً من النشاز وذلك يمكن تفسيره بغياب التنسيق الوثيق على مستوى مجلس التعاون الخليجي.

لتحقيق الاتحاد، ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي إعادة النظر في المبادئ التي أدت إلى إنشاء الكتلة في المقام الأول - وهما الدفاع والأمن المشتركان - وأن تدرك حقيقة أنه في حين أن العولمة قد مكنت البعض منها لتطوير علاقات دولية فريدة من نوعها، فإن موقع دول مجلس التعاون الخليجي في هذه المنطقة شديدة التقلب والديناميكية يجعلها دائماً عرضة لضغوط جيوسياسية، ولا يمكن إدارة هذه الضغوط إلا في تحت مظلة واقية، وبشكل جماعي فقط يمكن لهذه الدول أن تتوصل إلى تسوية مع إيران، وأنه بشكل جماعي فقط يمكنهم مواجهة أي ردة فعل سلبية من طرف الجماعات الجهادية السنية الناشطة على مقربة من ديارهم في سوريا والعراق واليمن، ومصر.

بالإضافة إلى المتطلبات الجيوسياسية لقيام «اتحاد الخليج»، يمكن للمرء أيضاً استعراض الأساس المنطقي الاقتصادي لهذا الأمر. من المثير للاهتمام أن مجلس التعاون الخليجي قد بدأ مداولاته حول الاتحاد النقدي قبل المنظمات الإقليمية الأخرى في جنوب الكرة الأرضية، وفي حين أن موعد إعلان هذا الاتحاد عام ٢٠١٠ قد جاء وذهب، تفرض ضغوط العولمة على المنظمة إعادة النظر في مشروع العملة الواحدة مرة أخرى في المستقبل القريب ومعالجة أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التي توصل إليها بعض أعضائها. ومن المعلوم أن شرط الازدهار في تقلبات

المنطقة العربية، وتطرح كل من هذه الدول، إلى جانب تركيا، جملة من القضايا والتحديات المتنوعة على مجلس التعاون الخليجي.

بعيدا عن المنطقة، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً أن تتنبه للآثار المترتبة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جراء «التحول المنهج» على المستوى العالمي وكذلك دور القوى الآسيوية المتنامية في غرب آسيا. التحول المنهج يعني إزاحة السلطة، الأمر الذي غالباً ما يخلق فراغاً. على الرغم من أن التحول المنهج قد ينطوي على تغيير شامل، إلا أن آثاره ليست مطلقة. لذلك، في حين أن الشرق يشهد صحوة، فمن المؤكد أن هذا لا يتم بالضرورة على حساب الغرب، أو أن الغرب أخذ في الانحدار بالضرورة. صعود آسيا لا يعني زوال الغرب. ومع ذلك، فإن صعود الصين والاقتصادات الآسيوية الأخرى له بالتأكيد آثار استراتيجية على مجلس التعاون الخليجي المعولم. التفاضل واحد ولكن جانباً هاماً من تنامي نفوذ الشرق في الشرق الأوسط يطرح مخاطر لهذا الأخير من التوترات الأمنية الخاصة في آسيا زرع أنفسهم في الخليج. وهناك جانب هام، رغم أنه كثيراً ما يتم التغاضي عنه، من جوانب تأثير الشرق على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي المخاطر التي قد تتهدد هذه المنطقة بسبب التوترات الأمنية الآسيوية التي قد تنتقل إلى دول الخليج. إن ضجة الاضطرابات التي تنسم بها العلاقات بين البلدان الآسيوية تبعث على القلق ويجب أن يستعد مجلس التعاون الخليجي لمواجهة تحديات أمنية جديدة وغير متوقعة وناجئة عن المنطقة التي تتركز فيها معظم تبادلاته التجارية والأسواق والاستثمارات. ففي هذه مناطق جنوب وشرق آسيا غير المهيكلة رغم كثافتها، يوجج التنافس بين الدول لهيب الاضطرابات التي يمكنها أن تتسرب لتؤثر في رفاه الشعوب الأخرى. ويمكن القول بأن الاستراتيجية التي يمكنها أن تنجح هي نموذج «شبكة النجمة» hub and spoke - التي تشمل قوى إقليمية وغير إقليمية بطريقة انتقائية لتعزيز الأمن الداخلي لمنطقة مجلس التعاون الخليجي. غير أن هذا الأمر لا يمكن تطبيقه والعمل به إلا عند بلوغ مستوى من التكامل داخل المنظمة أفضل بكثير من التصور السائد إلى حد الآن في مجلس التعاون الخليجي.

إن الاختلافات السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي، المدفوعة إلى حد كبير بالأولويات الوطنية المختلفة، خلقت انقسامات واضحة في الكتلة، مما أدى إلى الاعتقاد بأن المجلس قد يكون متجهاً إلى الانهيار بسبب الضغوط المتنافسة التي تفرض عليه. صحيح أن الخلافات السياسية والسياسة الخارجية بين قطر واثنين من دول مجلس التعاون الخليجي على مدى تأثير جماعة الإخوان المسلمين في دول مجلس التعاون الخليجي قد وضعت ضغطاً على كتلة مجلس التعاون الخليجي، ولكن هذه

بعد أن حققت كتلة المجلس هذا القدر من النضج وتحولت إلى كيان إقليمي يتمتع بالمصداقية، وأصبحت بمثابة الممثل الإقليمي الأكثر أهمية في منطقة الشرق الأوسط، والكيان الإقليمي الرائد في الحوار مع المنظمات الإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي والآسيان، ربما يكون قد حانت لحظة التقييم الذاتي بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، ومن ثم وضع تصور لمكانته في عالم الغد. مع منتصف القرن الواحد والعشرين، سوف يشهد ميزان القوى العالمي تحولاً جذرياً وسيقترب مركز الثقل أكثر من منطقة الخليج، لعل المنظمة تقوم بإعادة تقييم أولوياتها الاستراتيجية ومن ثم، تحديد ملامح الصورة التي يريدها المجلس لنفسه حتى يضمن المصالح بعيدة المدى والأمن للدول الأعضاء، ونظراً لاختلال ميزان القوى داخل مجلس التعاون الخليجي، لا مفر من بروز إحدى الدول كقوة رئيسية، ولكن هذه القوة الرئيسية كما في المناطق الأخرى، نادراً ما تعني الطرفين ضمن منظمة إقليمية - إذ لم تمنح الهيمنة الألمانية في الاتحاد الأوروبي ألمانيا تفويضاً مطلقاً للتصرف من جانب واحد ولا توخي طريقته الخاصة في معالجة القضايا الكبرى. على ألمانيا أن تقوم بإنشاء التحالفات وأن تستثمر جهودها في سبيل تحقيق مصالح شركائها عندما تحاول دفع الاتحاد الأوروبي في هذا الاتجاه أو ذاك، وهكذا فإن بناء الشراكات القوية وحتى التحالفات داخل المجلس، بعيداً عن الاستقطاب، يمكن أن يدعم استقرار هذا الهيكل وأن يرسخ ضرورة الالتزام بخدمة مصالح الدول الأصغر حجماً.

وبينما يتم تدارس مشروع إقامة اتحاد لتحقيق النجاح للمجلس، يجب على مجلس التعاون الخليجي الاقتداء بتجربة مجموعة الميركوسور في إنشاء سلسلة إقليمية من الشراكات - من خلال خلق فئات «العضوية المشاركة» (أو الانتساب) وغيرها - لإعطاء دول الجوار حصة في استقرار الكتلة نفسها، وبهذا، يكون الاتحاد المرتقب قد أعد المنتسبين له (الأعضاء المشاركين) من بلدان الجوار لتبني معايير الاتحاد ومن ثم يستطيع معالجة أية نوايا معادية لدى جيرانه بطريقة مباشرة (وبناءً على الوقت نفسه).

وبناءً على ما تقدم، ومن وجهات نظر عديدة ووفق مقاييس مختلفة، فإن لحظة قيام الاتحاد لدول مجلس التعاون الخليجي قد حانت ●

الاقتصاد العالمي هو أن تعمل دول مجلس التعاون الخليجي بمزيد من الانسجام من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن التقلبات الاقتصادية وأيضاً لتعظيم الفوائد التي يمكن نيلها من الفرص التي تتيحها بواور النمو في آسيا والتعا في أوروبا والولايات المتحدة. كما سيساعد تعزيز الاتحاد أيضاً دول مجلس التعاون الخليجي في محاولة التعامل مع التيارات الأخرى الناشئة من حوله بما في ذلك اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ ومنطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا. هذه هي المبادرات الرئيسية التي سوف تؤثر بشكل مباشر على مجلس التعاون الخليجي، ولكن لا توجد كتلة إقليمية أخرى لديها الوسائل المالية لمواجهة التحديات والفرص العالمية الناشئة، وليس التعاون الوثيق بين هذه الدول سوى خدمة لمصلحة وخير المجموعة ككل، ومن المفارقات أنه حين تدرك الأمانة العامة للمجلس منافع الاتحاد النقدي، إلا أن الأزمة المالية في أوروبا والارتفاع السريع للأصول والأموال الخارجية لمصدري النفط الرئيسيين قد كجحت حماس الدول تجاه الاتحاد النقدي.

الخلافت الناشئة عن التحولات الجيوستاسية الإقليمية تتجاوز قدرات دول التعاون

هنا لا بد من طرح السؤال: هل هذه هي «لحظة الاتحاد» لدول مجلس التعاون الخليجي؟ وقد طرحت هذه المسألة في قمة رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١١م، بالرياض، وتم التعمق فيها في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت عام ٢٠١٢م، وتم تقديم مقترح عملي بعنوان «نقطة نوعية في التعاون المتبادل»: بناء هيكل متكامل وآلية موحدة لتعزيز قدرة دول مجلس التعاون الخليجي للرد على التهديدات الجيوستاسية التي تواجه دول الخليج الست، وتلت ذلك الكثير من النقاشات حول مفهوم الاتحاد، ومال المشككون إلى التركيز على فقدان السيادة، ومع ذلك، بالنسبة لمجموعة من الدول المنخرطة بعمق في عالم معاصر «ما بعد الحداثة» بالأساس، الذي ما انفك يرتسم رغم استمرار التعلق بالسيادة الترابية التابعة من عقليات القرن العشرين في الشرق الأوسط، يمكن معالجة مثل هذه المخاوف من خلال التفاوض على مبادئ الاتحاد والتي سوف توازن في نهاية المطاف بين الوحدة والتنوع. يمكن للسيادة الجماعية، حسب تعبير صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل أن تعزز معاني الاستقلال لكل دولة من الدول ٧٠ وبالفعل، كما شهدنا في أوروبا وجنوب شرق آسيا، فإن خلق مجتمع متقارب أكثر لا يجب أن يكون على حساب الدول القومية، وفي الواقع، العكس صحيح: إن التعاون الوثيق الذي يسهل تجميع الموارد يمكن أن يساعد على إعادة توزيعها في مصلحة المجموعة ككل وبالتالي لأجل تحسين وضع الشركاء الأقل رفاهاً وحصانة.

التكامل البيئي أساسي للوحدة الخليجية

إن تعزيز التكامل البيئي بين دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) قد يبدو أنه قضية ذات أولوية منخفضة في المجال السياسي، ولكنه في الواقع حافز وأداة لتعزيز العلاقات الخليجية حيث أنها تتمكن من تجميع الجهود والموارد لجميع أصحاب المصلحة سواء دول، أفراد، مستثمرين، جهات بحثية... وغيرهم للإسراع في البحث عن حلول للمشكلات البيئية المشتركة ودفع عجلة التنمية المستدامة وبالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

د. محمد عبد الرؤوف*

هنا وهناك وتربة ضعيفة وندرة شديدة في موارد المياه العذبة. وبصفة عامة يمكن القول بأن المنطقة تعاني من مشكلات بيئية عديدة يفضل الباحث تقسيمها إلى مجموعتين:
١- مشكلات بيئية تقليدية (مثل التلوث وشح المياه والتصحر على سبيل المثال).

حيث تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من العديد من أشكال التلوث الحالي والمحتمل كالتلوث البحري والنفطي وتلوث الهواء والتربة والمياه والنفايات الصلبة وغيرها والتي لها آثار سلبية كثيرة على الإنسان والبيئة.

كما يعتبر النقص الحاد في المياه العذبة في منطقة الخليج العربي أكبر تحدٍ يواجهه سكان دول المنطقة وحكوماتها. وتؤدي ندرة الأمطار ومعدلات البخر العالية، إضافة إلى الاستهلاك الكبير للمياه العذبة (تتراوح بين ٣٠٠ و٧٥٠ لتراً للشخص الواحد في اليوم، وهو معدل يصنف بين أعلى معدلات الاستهلاك في العالم)، إلى نقص حاد في المياه في دول منطقة الخليج العربي التي تعتمد بشكل أساسي على تحلية مياه البحر المرتفعة التكلفة وذات الآثار البيئية السلبية على البيئة البحرية.

وتتمثل الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة مجتمعة ما نسبته ٦٣، ١ في المئة تقريباً من مساحة أراضي دول مجلس التعاون الخليجي الإجمالية التي تبلغ نحو ٢٥٧ مليون هكتار، ويظل التصحر مشكلة بيئية مهمة في هذه الدول، بل إن الصحاري تغطي مئة في المئة تقريباً من مساحة بعض الدول في المنطقة. ويمكن تصنيف الأسباب والضغط التي تؤدي إلى تدهور الأرض والتصحر في دول مجلس التعاون الخليجي إلى العمران والتصنيع، الرعي الجائر، الزراعة، قطع أشجار الغابات.

٢- مشكلات بيئية حديثة (مثل مخاطر التغير المناخي ومخلفات البناء والهدم على سبيل المثال).

التكامل الإقليمي هو عملية بموجبها تدخل الدول في اتفاق إقليمي من أجل تعزيز التعاون الإقليمي من خلال المؤسسات الإقليمية والسياسات المشتركة. وليس هناك من شك في أن بناء البرامج البيئية على المستوى الإقليمي هي عنصر أساسي في أي مبادرة للتكامل الإقليمي.

ويعرف الكاتب التكامل البيئي «هو الترتيبات البيئية بين بلدين أو أكثر تتميز بالتنسيق و/أو توحيد السياسات البيئية والمواقف وتنفيذ مشروعات/أنشطة كبرى بيئية مشتركة، فضلاً عن إزالة الحواجز البيئية لمصلحة شعوب هذه الدول». والهدف من التكامل البيئي هو تحقيق التنمية المستدامة وتوفير نوعية حياة أفضل لشعوب البلدان المعنية مما سيؤدي في النهاية إلى التكامل الاقتصادي ومن ثم سيعزز فرص الوحدة بين دول المنطقة.

مشكلات بيئية مشتركة

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً فريداً للتنمية، حيث مكنت عوائد النفط والغاز تلك الدول من القيام بعملية تنمية شاملة وسريعة وإستثنائية في جميع مناحي الحياة تقريباً. ويبدو جلياً أنه كلما تحسن النمو الاقتصادي في دولة ما، كلما صاحب ذلك زيادة في النفايات والملوثات والإنبعاثات من عوادم السيارات والمصانع وغازات الصوبة الزجاجية... الخ، وهو ما يؤدي إلى تدمير النظام البيئي وقاعدة الموارد الطبيعية ويتسبب في مشكلات صحية عديدة للسكان. ويبدو جلياً أن ملف الإدارة البيئية والملوثات لم يواكب النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وهو ما قد يجعل في نهاية الأمر العملية التنموية هدماً وليست مستدامة.

فالبيئة هشّة وحساسة في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تتميز هذه الدول بمناخ جاف جداً ونباتات برية متناثرة



تغيرت طوبوغرافياً نتيجة لاستصلاح المزيد من الأراضي التي كانت بحراً في الأصل ليستفاد منها للمشاريع السكنية والتجارية والسياحية الطموحة. وبذلك تفقد المنطقة أحد مصادرها البحرية الثمينة وهو الشعاب المرجانية التي تتنحس الحياة البحرية. وهذه المشكلات البيئية التقليدية والحديثة مترابطة ومتداخلة، فعلى سبيل المثال يتسبب دفن النفايات في انبعاث غاز الميثان الذي يُقاوم مشكلة الاحتباس الحراري، التي تؤدي بدورها إلى التصحر وشح المياه والعديد من الكوارث البيئية الأخرى.

أهمية التكامل البيئي

على المستوى الإقليمي، كما في حالة دول مجلس التعاون الخليجي، التكامل البيئي يعني السياسات والمواقف والمعايير البيئية المشتركة التي تعتمدها كل دولة من الدول الأعضاء من أجل تسهيل جهود التكامل الاقتصادي والسياسي. وبالنظر إلى أن الركيزة البيئية للاستدامة هي أساس التنمية المستدامة الشاملة، فيمكن للمرء أن يقول أن التكامل البيئي هو الخطوة الأولى لتحقيق التكامل في التنمية المستدامة. ووفقاً للاتحاد الأوروبي، فإن التنمية المستدامة توفر رؤية طويلة الأجل تتطوي على الجمع بين اقتصاد ديناميكي مع التماسك الاجتماعي ومعايير بيئية عالية. إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي ترغب في تحقيق التكامل الإقليمي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذا في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والنقل وغيرها بحيث تؤدي إلى شكل أكثر تنظيماً للوحدة الخليجية، فالتركيز على البيئة هو شرط أساسي ومبدئي ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

طبيعة المشكلات البيئية المشتركة بين دول المنطقة.
القضايا البيئية جزء لا يتجزأ من جميع القضايا السابق

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تحولاً جذرياً في العقدين الأخيرين من خلال المشاريع العمرانية والصناعية الواسعة النطاق، إذ زادت هذه المشاريع من الضغوط على نوعية الهواء، الذي يحتوي على نسبة عالية من الغبار بطبيعته. يضاف إلى ذلك، أنه بالنظر إلى هيمنة قطاع النفط والغاز، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تُعد من بين أكثر الدول مساهمة في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الجو. حيث تساهم دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٥, ٢ في المئة تقريباً من الانبعاث العالمي لغاز ثاني أكسيد الكربون، على الرغم من أن عدد سكانها لا يتجاوز ٥, ٠ في المئة من سكان العالم. وتأتي الضغوط الرئيسية على نوعية الهواء من محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومن الصناعات المختلفة وقطاع النقل والمواصلات.

والجددير بالذكر ان مشكلة تغير المناخ آثار سلبية عديدة على منطقة الخليج العربي منها مثلاً ارتفاع معدلات درجات الحرارة، المرتفعة بالفعل وبالتالي زيادة البخر من المسطحات المائية العذبة القليلة المتوافرة، وكذا ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة مشكلة التغير المناخي تهدد بغرق المناطق الساحلية بل تهدد بمحو أجزاء تقارب ٤٠٪ من بعض الدول كالبحرين مثلاً.

ويُعد ركام أعمال البناء والهدم مكون رئيسي للقمامة الصلبة. فهناك طفرة هائلة في أعمال البناء والعمران والترميم وهدم المباني القديمة وإعادة شق شبكات الطرق البرية أو توسيعها في دول مجلس التعاون الخليجي. مما يؤدي إلى تهديدات بيئية خطيرة ناشئة عن ركام البناء والهدم الذي يؤثر في التنوع الحيوي ومصادر المياه.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن قطاع الإعمار والبناء تتمثل بعمليات استصلاح الأراضي التي تؤثر سلباً في التنوع الحيوي البحري. وأكبر مثال على ذلك سواحل البحرين ومدينة دبي التي

ذكرها، من الطاقة إلى الاقتصاد، إلى القضايا الأمنية و السياسية.

القضايا البيئية هي جزء لا يتجزأ من الخطط القطاعية و الاستراتيجية والسياسات، مثل سياسة الطاقة والسياسة الزراعية وغيرهما سواء على مستوى الدولة أو المستوى الإقليمي. ونتيجة لذلك، نجد أنه كلما كان التكامل البيئي أكبر بين الدول، كلما كانت إمكانية التكامل والوحدة الاقتصادية والسياسية أسهل وأسرع. ومن المهم أيضاً تسليط الضوء على مختلف مراحل التكامل البيئي والتي يمكن تصنيفها إلى أربع مراحل (طبقاً لتصنيف الباحث):

(1) التنسيق الأولي للمشكلات المشتركة البيئية، والمشاريع البيئية المشتركة؛

(2) قواعد تنظيمية إرشادية بشأن المعايير البيئية وكذا التنسيق المؤسسي؛

(3) سياسات وقوانين بيئية مشتركة، وتنسيق في المفاوضات البيئية الدولية متعددة الأطراف؛

(4) التكامل البيئي الكامل (أي موقف واحد في المفاوضات للاتفاقيات البيئية، وسياسة واحدة، قوانين ومؤسسات بيئية مركزية...)

ما الخطوات التي اتخذت بالفعل وما المفقود؟ إن دول مجلس التعاون الخليجي لم تتس

القضايا البيئية في سعيها لتحقيق تعاون أوثق. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن القضايا السياسية والاقتصادية هي التي حازت على الاهتمام. وتشمل المبادرات المشتركة البيئية التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي (على سبيل المثال) : اعتماد المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته السادسة التي عقدت في مسقط في عام 1985 «السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة». ويعتبر هذا الإطار الاستراتيجي للعمل البيئي المشترك و الأساس للعمل البيئي المستقبلي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وكذلك تشمل جهوداً أخرى مثل إنشاء لجنة الإعلام و التوعية البيئية لدول مجلس التعاون الخليجي، وعقد العديد من المؤتمرات البيئية لمجلس التعاون الخليجي، وعقد أسابيع الوعي البيئي الخليجي وعدداً من الجوائز البيئية على مستوى الخليج العربي. والجدير بالذكر أن إنشاء شبكة الكهرباء الخليجية هي واحدة من أهم المشاريع المشتركة التي يستفيد منها جميع البلدان. بالإضافة إلى كونها قادرة على الاستفادة من فائض الطاقة خلال فترات الطوارئ، فإن الشبكة تضع الأساس لسوق الطاقة الخليجية المشتركة. وهي تمكن من إنشاء محطات توليد الطاقة في أكثر المواقع أهمية، ونتيجة لذلك، يتجنب و / أو يقلل من المستوى العام للتلوث البيئي في المنطقة وكذا التكلفة.

وأيضاً، إن ربط الشبكات الوطنية توفر أساساً لتحقيق التكامل في جوانب أخرى عديدة مثل الطاقة المتجددة، السكك الحديدية، و الجمارك، والأسواق.

وعلاوة على ذلك، نظراً لموقع دول الخليج الاستراتيجي، فإن نظام الشبكة الكهربائية الموحدة يمكن توسيعها لتجارة الطاقة ليس فقط داخل دول مجلس التعاون الخليجي ولكن أيضاً مع مناطق أخرى مثل شمال أفريقيا و أوروبا و آسيا وخاصة الهند.

في الواقع، إن التعاون خصوصاً في مجال الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية تحديداً) هو أمر ضروري لتطوير مزيج الطاقة المستدام لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل تلبية الطلب على الطاقة المتزايدة. و سيعطي منطقة مجلس التعاون الخليجي ميزة تنافسية وضمان تنمية الاقتصادات المنخفضة الكربون التي تعالج الآثار السلبية لتغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وكذا خلق فرص العمل.

هنا، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تتنظر إلى أمثلة ناجحة أخرى مثل تجربة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتكامل البيئي الإقليمي. فمذ أوائل سبعينات القرن الماضي، قد التزمت أوروبا بحماية البيئة ومواردها بما في ذلك حماية نوعية الهواء والماء، والحفاظ على الموارد، وحماية التنوع البيولوجي، وإدارة النفايات ما إلى ذلك. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد وضع برنامج عمل من شأنه أن يوجه السياسة البيئية الأوروبية حتى عام 2050.

إن التعاون البيئي سيساعد دول مجلس التعاون الخليجي على:

- حل المشكلات البيئية المشتركة وبتكلفة أقل.
- تقليل التلوث البيئي لاختيار أفضل المناطق لتنفيذ المشروعات المشتركة.

- تبادل الخبرات والممارسات الناجعة في مجال البيئة
- إنشاء قاعدة معلومات واحصاءات بيئية مشتركة
- تعزيز التكامل الاقتصادي وبالتالي تمهيد الطريق للوحدة الخليجية.

و بالتالي تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي تجاوز الاقتصاد والسياسة إلى عالم آخر: البيئة والطاقة المتجددة. فالتعاون في هذا المجال يكون مريحاً لكافة دول المنطقة و هو ما سيخلق فرص عمل عديدة فضلاً عن المساعدة في حل مشكلات عديدة مثل تغير المناخ، أزمة الغذاء، أزمة الطاقة، والتصحّر ●

الاتحاد الخليجي مطلب أساسي في التعليم

د. عبدالله صادق دحلان

خليجية أخرى أو معاناة بعض خريجي الجامعات الخليجية في اعتماد شهاداتهم الجامعية والطلب منهم معادلتها لقبولها. إن توحيد السياسات والإجراءات والنظم الجامعية لا يعني توحيد التخصصات وأساليب وطرق التدريس ونوعية وسائل التقنية. إن التوجه نحو الاتحاد الجامعي سوف يدعم الجهود نحو البحث العلمي وأن العمل المشترك باستقطاب الكفاءات العلمية المبدعة سوف يعمل على إخراج نتائج بحثية متميزة في مختلف المجالات وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعة وبالتحديد صناعة البتروكيماويات وصناعات الثروة المعدنية والصناعات المشتقة من البترول. إن دول الخليج أنفقت البلايين في إنشاء الجامعات الخليجية الحكومية وشارك القطاع الأهلي في دول الخليج في إنشاء جامعات وكليات جامعية خاصة وأنفقت البلايين لتقديم تعليم جامعي مميز وباللغة الانجليزية إلا أنه وللأسف معظم هذه الجامعات تعمل لتحقيق اهداف محددة وتسير بخطى متفرقة ولا يجمعها ببقية الجامعات سوى خطط تعاونية بين وزارات التعليم في دول الخليج، وأجزم لو كان هناك اتحاد للجامعات الخليجية لرأينا مشاريعاً بحثية علمية مشتركة وبرامج أكاديمية متطورة وتخصصات علمية تخدم سد العجز في سوق العمل مثل الأطباء، ولرأينا أن هذا التكتل سوف يدفع بعض الجامعات الخليجية لتبوء مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات. إن فكرة الاتحاد الخليجية سوف تفتح الباب لإنشاء فروع لبعض الجامعات الخليجية الحكومية أو الخاصة في بعض الدول الخليجية وقد نرى مدراء جامعات خليجية من دول خليجية أخرى وكذلك الحال لعمداء الكليات ورؤساء الأقسام. فهل سنصل في يوم من الأيام إلى ما نعلم به في الجامعات الخليجية من اتحاد يجمع هذه الجهود الجبارة المتواجدة في الجامعات الخليجية لنخدم بها دولنا في الخليج ونكون أكبر قوى داعمة لبناء الأجيال المستقبلية ●

إن تجربة التعاون الخليجي منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي تعتبر مقنعة إلى حد ما في العديد من القضايا والمجالات ومنها الاقتصادية ورغم إننا لم نصل إلى مرحلة الطموح الذي نتطلع له إلا أنه في إطار التعاون يعتبر لا بأس به لأن كلمة التعاون لا تعني الإلزام والفرص في التطبيق للخطط والسياسات وإنما التعاون لتحقيقها في ظل القناعات المتوفرة لجميع الأعضاء وأجزم أن التحول إلى المرحلة الأهم وهي الاتحاد سوف ينقل هذه المجموعة من خيار التعاون إلى الإلزام بتطبيق أسس ومبادئ الاتحاد وأجزم أن تجربة تجمع الدول المتقدمة في اتحادات ولدت قوى عظمى في مختلف المجالات ويأتي على مقدمة هذه الاتحادات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الآسيوي واتحاد دول أفريقيا واتحاد دول الباسيفيك واتحاد دول الإمارات وغيرها من الاتحادات الدولية. ولن أنطرق إلى تحليل تقصيلي إلى أهمية الاتحاد في مختلف المجالات ولكنني سأركز على أهمية اتحاد الجامعات الخليجية ولا أعني باتحاد الجامعات أن تكون الجامعات الخليجية نسخة متشابهة ومكررة في دول الخليج لأن ذلك سيجعلها لا تحقق التميز بالمنافسة العلمية في البحث العلمي وفي الجودة الأكاديمية وفي تطوير المناهج وأساليب التدريس وتطوير الأستاذ الجامعي والتميز الدولي في مجالات البحث العلمي والاختراع والإبداع جميع هذه العناصر هي أساس الجامعات التي ينبغي أن تتنافس عليه لتقدم في النهاية مخرجات من القوى البشرية العاملة التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل الخليجي وأبحاث علمية لاختراعات تتنافس عليها دولياً. إن فكرة اتحاد الجامعات الخليجية ستخدم الطلاب والطالبات الخليجيات للدراسة في التخصصات المماثلة وإعطائهم الحرية في التنقل من جامعة إلى جامعة أخرى في أي دولة خليجية ويسهم في إتاحة الفرصة وإعطاء الحرية للأستاذ الجامعي للتدريس في التخصص المماثل في أي قسم وكلية وجامعة في دول الخليج كما سيسهم في توحيد الدرجات العلمية ومصادقتها والاعتراف بها في أي دولة خليجية دون الحاجة إلى معادلة الشهادات مثل ما هو قائم في الوقت الحاضر من رفض بعض الجامعات الخليجية اعتماد وقبول بعض الساعات الأكاديمية من جامعات

واقع ومستقبل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

رغم كونها منتجاً ومصدراً رئيسياً للنفط الذي يعتبر المصدر الأحفوري الأهم للطاقة العالمية حتى الآن، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وسلطنة عمان ومملكة البحرين وقطر) لم تتردد في التطلع إلى مستقبل أفضل من خلال السير بخطوات واسعة على طريق زيادة الاعتماد تدريجياً على مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني، والاهتمام بزيادة كفاءة الطاقة. ويمثل هذا التوجه أهمية كبرى بالنسبة إلى الطموحات التنموية الشاملة لهذه الدول، لما ينطوي عليه من تحسين لأمن الطاقة وسبل الحصول عليها بشكل عام، فضلاً عن تحسين البصمة البيئية عبر الاعتماد على مصادر مستدامة ونظيفة للطاقة.

د. أحمد قنديل*



الأهداف العامة للطاقة المتجددة و توقيتاتها

المملكة العربية السعودية	٢٠ في المائة من الكهرباء المنتجة عام ٢٠٣٢
الإمارات العربية المتحدة	دبي: ٥ في المائة من الكهرباء المنتجة عام ٢٠٣٠ أبو ظبي: ٧ في المائة في المائة من الكهرباء المنتجة عام ٢٠٢٠
البحرين	٥ في المائة من الكهرباء المنتجة عام ٢٠٢٠
الكويت	٥ في المائة من الكهرباء المنتجة عام ٢٠٢٠ و ١٠ في المائة عام ٢٠٣٠
سلطنة عمان	١٠ في المائة من الكهرباء المنتجة عام ٢٠٢٠
قطر	٢ في المائة على الأقل من الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية عام ٢٠٢٠

المتجددة وبناء ما يرتبط بها من قدرات بشرية ومالية وإدارية ضرورية، كما أنها تساهم أيضاً في زيادة إمكانية مشاركة هذه الدول في توريد تقنيات الطاقة المتجددة للخارج، وخصوصاً إلى الدول العربية المجاورة، حيث الحاجة أكثر إلحاحاً هناك لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة بواسطة حلول غير تقليدية ومبتكرة (ومن الأمثلة الدالة على ذلك التعاون الجاري حالياً بين الإمارات العربية المتحدة ومصر في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح). ومن جهة أخرى، يشير عدد من الخبراء إلى أن الأهداف الطموحة لدول الخليج العربي في مجال الطاقة المتجددة ستجعل قيمة الاستثمارات المتوقعة في هذا المجال خلال العشرة أعوام القادمة تصل إلى حوالي ٤١ مليار دولار. ومن ناحية ثانية، كشف تقرير صدر مؤخراً عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية بدولة الكويت أن الأهداف الموضوعية لمشروعات الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الست ستوفر نحو ١١٦ ألف وظيفة سنوياً، مشيراً إلى أن هذه المشروعات ستعمل أيضاً على توفير ٣,٩ مليار برميل من النفط المستهلك قيمتها نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً، فضلاً عن خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحدود ٢,١ جيجا طن.

٢- إن الإمارات العربية المتحدة تعتبر من أوائل الدول الخليجية الست التي اتجهت إلى الاستثمار بسخاء في الطاقة

كما يعتبر هذا التوجه أيضاً متوافقاً بشكل كبير مع النهج العام الذي تتبعه غالبية دول مجلس التعاون الخليجي، قيادة وحكومة وشعباً، والذي يقوم على فكرة الاستعداد للمستقبل عبر التخطيط العلمي السليم المبني على القراءة الدقيقة والصادقة للواقع، ورسم المسارات المستقبلية البديلة، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتلافي المفاجآت والأزمات غير المتوقعة. وفي هذا السياق، تسعى هذه المقالة إلى قراءة واقع ومستقبل توجهات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال ثلاثة أقسام رئيسية:

أولاً: حالة الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون

تتميز حالة الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي بعدة سمات مميزة، لعل من أهمها ما يلي:

١- أن جميع هذه الدول أصبح لديها أهداف محددة ومعلنة في مجال الطاقة المتجددة. غير أن هذه الأهداف تختلف اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى. فبينما نجد المملكة العربية السعودية لديها أكثر الأهداف طموحاً، تأتي قطر في المرتبة الأخيرة من حيث هذه الأهداف (انظر الجدول التالي).

ويرى كثير من المراقبين ان هذه الأهداف تساعد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملموس على نشر تكنولوجيات الطاقة

القدرات المتوقعة للمشروعات الجري تنفيذها في مجال الطاقة المتجددة في دول الخليج العربي الست، وفقا للتقنية المستخدمة (ميغا وات)

السعودية	الطاقة الشمسية	الرياح	الوقود الحيوي والنفايات	الطاقة الحرارية الأرضية	الطاقة المائية
١٢٥ (٤)	٠	٠	٠	٠	٠
الإمارات	١١٣,٨ (٣)	٣٠ (١)	١٠١ (٢)	٠	٠
البحرين	٠	٠	٢٥ (١)	٠	٠
الكويت	٠	٠	٠	٠	٠
سلطنة عمان	٤٠٧ (٢)	٠	٠	٠	٠
قطر	٠	٠	٠	٠	٠

تقرير حالة الطاقة المتجددة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ٢٠١٣

المصدر: إدارة الطاقة والتغير المناخي في وزارة الخارجية الاماراتية ، واريننا ، وشبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين ، مارس ٢٠١٣

تقنيات الطاقة المتجددة ورفع كفاءة استهلاكها. ومن ناحية ثانية، تعد المملكة العربية السعودية من الدول الخليجية الأكثر نشاطاً وتميزاً في مجال إنشاء المؤسسات والهيئات المختصة بدعم وتشجيع مشروعات الطاقة المتجددة في دول الخليج العربي. فعلى سبيل المثال، أسس الملك عبد الله بن عبد العزيز، رحمه الله، عام ٢٠١٠ مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة (K.A. CARE)، كما أسس أيضاً، في نفس العام، المركز السعودي لكفاءة الطاقة (كفاءة)، من أجل إشراك جميع الوزارات ذات الصلة والشركاء المعنيين باتخاذ القرارات المتعلقة بمشروعات الطاقة المتجددة في المملكة.

٢- حدوث تنام ملحوظ في دول مجلس التعاون في استخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية (الفوتوفولطية) (PV)، والطاقة الشمسية المركزة (CSP)، وطاقة الوقود الحيوي والنفايات. حيث يشير تقرير حالة الطاقة المتجددة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١٢ إلى أن جميع دول مجلس التعاون أصبحت تستخدم الطاقة الشمسية الكهروضوئية لتلبية جزء من الطلب الوطني على الكهرباء. وتحتل الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في هذا المجال، حيث يبلغ إجمالي قدرتها المركبة ٥,٢٢ ميجاوات، وتتبعها المملكة العربية السعودية بقدرتها مركبة تبلغ حوالي ٧

المتجددة، وتفوقت في ذلك على دول كبرى عدة، حتى أصبحت مشروعاتها تمثل علامات مميزة على الخارطة العالمية للطاقة المتجددة. فهي لديها الآن مدينة مصدر، إحدى مدن العالم الكبرى المعتمدة كلياً على الطاقة المتجددة، ولديها محطة «شمس ١»، أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم. وعالمياً، تنتشر المشروعات التي تشارك الإمارات في تنفيذها في عدد من الدول، وعلى رأسها مشروع «مصنوفة لندن» في المملكة المتحدة، الذي يعد أكبر محطة لطاقة الرياح البحرية في العالم، ومشروع إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية في موريتانيا، ومشروع إنتاج الطاقة من الرياح في جزيرة سيشل. ومن جهة أخرى، تستضيف الإمارات العربية المتحدة أيضاً المقر الدائم للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «أيرينا» التي تجعل منها مركزاً للتفكير العالمي في مستقبل الطاقة النظيفة والمستدامة. ومن جهة ثالثة، تحرص الإمارات العربية المتحدة على تنظيم «أسبوع أبوظبي للاستدامة» سنوياً ليكون منصة عالمية لبحث التحديات ذات الصلة بالطاقة المتجددة. ويشمل هذا الحدث السنوي المهم العديد من الفعاليات، مثل حفل توزيع «جائزة زايد لطاقة المستقبل» العالمية، التي تسعى إلى تشجيع الابتكار في قطاع الطاقة المتجددة، و«القمة العالمية لطاقة المستقبل»، التي تهدف إلى دعم وتشجيع التطوير في قطاع

القدرات المركبة للطاقة المتجددة في دول الخليج العربي الست (ميجاوات)

الإجمالي	الطاقة المائبة	الطاقة الحرارية الأرضية	الوقود الحيوي والنفائات	الرياح	الطاقة الشمسية		
					الطاقة الشمسية المركزة	الخلايا الفوتوفولطية	
٧	٠	٠	٠	٠	٠	٧	السعودية
١٢٢,٥	٠	٠	٠	٠	١٠٠	٢٢,٥	الإمارات
٥,٥	٠	٠	٠	٠	٠,٥	٥	البحرين
١,٨	٠	٠	٠	٠	٠	١,٨	الكويت
٠,٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٧	سلطنة عمان
٤١,٢	٠	٠	٤٠	٠	٠	١,٢	قطر
١٧٨,٧	٠	٠	٤٠	٠	١٠٠,٥	٣٨,٢	الإجمالي

٥- بتحليل مسارات الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون، نجد اضطلاع الدولة ممثلة في الشركات الحكومية بتنفيذ غالبية هذه المشروعات. ومع ذلك، توجد أيضاً مشاركة مهمة من جانب القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي. فعلى سبيل المثال، تشارك شركة تيرانيكس المالية للهندسة السويسرية في مشروع كبير للخلايا الشمسية الكهروضوئية في سلطنة عمان (٤٠٠ ميجاوات). كما تمتلك كلاً من شركة توتال الفرنسية، وشركة ايبينجوا الأسبانية حصة مقدارها ٢٠ في المئة من مشروع «شمس ١» في الإمارات العربية المتحدة.

٦- فيما يتعلق بالتصنيع المحلي وسلسلة الإمداد في مشروعات الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون، نجد حرصاً متزايداً من جانب الحكومات الخليجية على رفع نسبة المكون المحلي في هذه المشروعات، سعياً إلى خلق فرص عمل جديدة للمواطنين، وخاصة من الشباب. فعلى سبيل المثال، شاركت ٦٦ شركة محلية في إنشاء محطة «شمس ١» الإماراتية. كما يضع برنامج مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، تأكيداً على المكون المحلي كمعيار رئيسي في تقييم العطاءات المقدمة للمشروعات المطروحة من جانب البرنامج، بحيث لا تقل نسبة هذا المكون عن النصف وترتفع تدريجياً إلى ٧٠ في المئة في مراحل متتالية. إلا أن صعوبة

ميجاوات، ومملكة البحرين بقدرة ٥ ميجاوات، ثم الكويت ١,٨ ميجاوات، وقطر ١,٢ ميجاوات، وأخيراً سلطنة عمان ٠,٧ ميجاوات.

وفي مجال الطاقة الشمسية المركزة، أصبحت الإمارات العربية المتحدة من أهم الدول خليجياً وعالمياً بعد أن بدأت محطة «شمس ١» إنتاج الطاقة في إمارة أبوظبي بقدرة ١٠٠ ميجاوات في عام ٢٠١٢. كما تمتلك مملكة البحرين قدرة مركبة في هذا المجال تصل إلى ٠,٥ ميجاوات.

وفي مجال الوقود الحيوي والنفائات، تنفرد قطر حتى الآن بين دول الخليج الست بامتلاك قدرة مركبة تبلغ ٤٠ ميجاوات.

٤- مقارنة بمشروعات الطاقة الشمسية، ليس من المتوقع في المدى المنظور ان تنتشر تكنولوجيات الرياح والوقود الحيوي والنفائات، والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية بشكل كبير في دول مجلس التعاون، حيث تعد هذه التكنولوجيات من أقل المصادر المتجددة جاذبية في أعين الخليجيين. ويكشف الجدول التالي وجود ثلاثة عشر مشروع للطاقة المتجددة قيد الإنشاء أو يجري التخطيط لها في دول الخليج الست، غالبيتها لمشروعات طاقة شمسية (٩ مشروعات) ورياح (مشروع واحد) ووقود حيوي وتحويل النفائات (ثلاثة مشروعات).

المتحدة خطوة مهمة في سبيل خلق ظروف أفضل لسوق الإضاءة الموفرة للطاقة عن طريق الحظر الكامل على استيراد وبيع المصابيح المتوهجة. كما وضعت قطر والإمارات العربية المتحدة مواصفات فنية للأجهزة المنزلية متضمنة الحد الأدنى من متطلبات كفاءة الطاقة.

وفي قطاع الأبنية، أطلقت إمارة أبوظبي نظام «استدامة» لتقييم كفاءة استخدام الطاقة في المباني بدرجات اللؤلؤ. وبموجب هذا النظام، تلتزم جميع المجمعات العمرانية والمباني والفلل السكنية الجديدة بتطبيق الحد الأدنى من شروط كفاءة استهلاك الطاقة، بما في ذلك تركيب سخانات المياه الشمسية، مع تطبيق معايير مماثلة أو حتى أعلى في المباني الحكومية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية في مجال رفع كفاءة استخدام الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال هناك تحديات مهمة في هذا المجال. فقطاع النقل، رغم كونه من أكبر القطاعات استهلاكاً للطاقة في دول مجلس التعاون، إلا أنه يبقى من أقل القطاعات تنظيماً والأكثر تحدياً من حيث إجراءات رفع كفاءة الطاقة. فحتى كتابة هذه السطور، لا تقم أية دولة، من دول المجلس الست، بإعلان سياسة شاملة لتعزيز كفاءة الطاقة في قطاع النقل. كذلك لا يزال بالقطاع الصناعي في هذه الدول أيضاً مساحة كبيرة غير مستغلة من حيث إمكانات رفع كفاءة الطاقة.

ومن جهة أخرى، يؤكد كثير من المراقبين أيضاً على أن فعالية الخطط الحالية لرفع كفاءة الطاقة في كافة دول مجلس التعاون الخليجي تظل أمراً غير محسوم، وذلك بسبب مجموعة من العقبات الصعبة كاستمرار دعم الطاقة بشكل كبير، وغياب حوافز السوق، وتذبذب الدعم السياسي، وسوء حوكمة وإدارة قطاع الطاقة في عدد من هذه الدول.

ثالثاً : مستقبل الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون

تعكس جهود دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات الطاقة الجديدة وكفاءة الطاقة حقيقة أن هذه الدول رغم غناها النسبي بالنفط والغاز الطبيعي باتت تدرك الآن أهمية الدور المحوري المنوط بهذه المجالات كجسر نحو مستقبل أفضل للطاقة. ومن المرجح أن تتنامى هذه الجهود في المستقبل، وبشكل مستمر، أخذاً في الاعتبار العاملين التاليين:

العامل الأول، إقرار الحكومات الخليجية بالمخاطر التي تجلبها منظومة الطاقة الراهنة، وبالفرص والفوائد المتعددة التي تنطوي عليها مشروعات الطاقة المتجددة ورفع كفاءة الطاقة،

الحصول على براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية من جانب الشركات الأجنبية الكبرى العاملة في مجال الطاقة المتجددة ما يزال يمثل عائقاً كبيراً أمام الشركات المحلية الراغبة في تصنيع المكونات المستخدمة في مشروعات الطاقة المتجددة. كما أن آليات التطوير والابتكار في مجال الطاقة المتجددة لا تزال بعيدة عن الوصول إلى كامل إمكاناتها في دول الخليج الست.

ثانياً: حالة كفاءة الطاقة في دول مجلس التعاون

إلى جانب دعم وتشجيع الطاقة المتجددة، يمثل تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة الجانب الآخر من جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق مستقبل طاقة أفضل. فهذه الدول كانت لفترة طويلة، ولا تزال، من بين الدول الأعلى عالمياً من حيث كثافة استهلاك الطاقة (كمية استهلاك الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي) وكثافة الانبعاثات الكربونية (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي). كما استأثرت هذه الدول أيضاً بأعلى معدلات استهلاك الطاقة وانبعاثات الكربون للفرد الواحد في العالم. وكان من بين الأسباب الرئيسية وراء هذا الهدر الكبير في الطاقة هو الدعم السخي الذي يؤدي إلى تدني أسعار الكهرباء ومنتجات الوقود

المختلفة، وغياب السياسات والأهداف المتكاملة لترشيد استخدام الطاقة، والنقص الشديد في توافر البيانات وعدم دقتها، وضعف التنسيق بين الهيئات المعنية، وانخفاض مستوى الوعي لدى عامة الجمهور بأهمية رفع كفاءة الطاقة. ولذلك لم يكن غريباً أن يعتبر كثير من المراقبين أن استمرار هذه الأوضاع غير مرغوب إطلاقاً سواء من منظور اعتبارات الأمن الوطني لكل دولة من دول مجلس التعاون على حدة، أو من منظور البيئة العالمية.

وفي هذا الإطار، بات هناك وعي متزايد اليوم لدى كثير من صانعي القرار في دول مجلس التعاون بمزايا رفع كفاءة استخدام الطاقة. حيث وضعت كافة هذه الدول خططاً أو أهدافاً خاصة في هذا المجال، منها خطة المملكة العربية السعودية الشاملة لتحقيق كفاءة الطاقة، وخطة التبريد الشاملة في إمارة أبوظبي. وفي سلطنة عمان، قدمت هيئة تنظيم الكهرباء خططاً متعددة تهدف إلى تخفيض طلب الذروة على الكهرباء، إلى جانب مواصلة مساعيها لتحقيق أهدافها الثابتة للحد من فاقد الكهرباء في مراحل النقل والتوزيع. وفي قطر، تم تأسيس هيئة كهرباء القطرية، التي دشنت برنامج «ترشيد» الذي هدف إلى تقليل استهلاك الفرد من الكهرباء والماء.

ومن جهة أخرى، خطت كل من قطر والإمارات العربية



لمشروع تطوير مجمع للطاقة الشمسية لإنتاج ٢٠٠ ميغاواط من الطاقة الشمسية، معياراً عالمياً جديداً على صعيد تكلفة إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية، حيث كان السعر الذي تقدمت به الشركة الفائزة بالمناقصة أقل من تكلفة إنتاجه من النفط عند سعر ١٠ دولارات للبرميل ومن الغاز عند سعر ٥ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ومع ذلك، لا يمكن القول إن مستقبل مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة سيكون وريدياً ومفروضاً بالزهور. فما يزال هناك عدد من التحديات المهمة التي يمكن أن تعوق دول مجلس التعاون من السير بخطى واسعة في هذه المشروعات، لعل من أبرزها غياب التنسيق في وضع وتنفيذ السياسات ذات الصلة بمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بسبب أن صلاحيات تنظيم قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون مجزأة بين عدة جهات، وبالتالي تتوزع المسؤوليات والقدرة على اتخاذ التدابير الفعالة على عدة وزارات وهيئات متنوعة. كذلك فإن استمرار الدعم السخي للطاقة وعدم وجود إطار تشريعي وتنظيمي مناسب لخلق بيئة عمل جذابة للمستثمرين ورجال الأعمال، وضعف التمويل سوف يظل من أهم العوائق في هذا المجال ●

* رئيس برنامج دراسات الطاقة - مركز الأهرام للدراسات

سواء من حيث تأمين قدرتها المستقبلية على تأمين احتياجاتها المتنامية من الطاقة، أو من حيث تصدير النفط والغاز الطبيعي، والذي ما يزال، في كثير من هذه الدول، مصدر الدخل الأساسي، أو من حيث تقليل تكلفة استيراد ودعم الطاقة، التي أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة في بعض الدول الخليجية. فعلى سبيل المثال، تستخدم السعودية حوالي ٢٠ في المئة من إنتاج النفط السنوي للاستهلاك المحلي، مقابل نحو ٤ دولارات للبرميل الواحد، في حين يمكن بيع هذا الإنتاج للخارج مقابل نحو ٥٠ أو ٦٠ دولاراً للبرميل بحسب الأسعار العالمية المنخفضة حالياً. ومن جهة أخرى، يطرح تضخم تكاليف الدعم واستيراد الغاز الطبيعي، في حالة الإمارات العربية المتحدة والكويت، مبرراً مالياً واضحاً لتشجيع الحكومي على الارتقاء بكفاءة استهلاك الطاقة.

أما العامل الثاني فهو أن تقنيات الطاقة المتجددة تتمتع حالياً بسجل حافل من الاستخدام الناجح، وتنتشر اليوم على نطاق واسع، كما انخفضت تكلفتها بشكل كبير جداً. فبينما تراجع أسعار تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنسبة ٨٠ بالمائة تقريباً خلال السنوات الست الماضية، انخفضت أسعار تقنيات طاقة الرياح البرية بنسبة ٤٠ بالمائة، وهو الأمر الذي جعل تكلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تقترب كثيراً من تكلفة توليدها من الوقود الأحفوري. وفي هذا السياق، أرسى المناقصة التي طرحتها هيئة كهرباء ومياه دبي في نهاية ٢٠١٤



السعودية تخطط لإنشاء 16 مفاعلاً نووياً خلال 20 عاماً

أعلنت الجهات المعنية بالمملكة العربية السعودية في شهر أبريل الماضي أن المملكة تخطط لإنشاء 16 مفاعلاً نووياً للأغراض السلمية على مدى العشرين عاماً المقبلة بتكلفة تزيد عن 300 مليار ريال أي في حدود 80 مليار دولار، وذكرت تقارير الجهات المعنية أن البدء في إنشاء هذه المعامل في العام 2022م، وذلك لمواجهة الاستهلاك المتزايد من الطاقة في المملكة التي تستهلك 4 ملايين نفط يومياً، وفي ظل المتوقع من الاستهلاك المتزايد خاصة في الاستهلاك اليومي من وقود السيارات، أو استهلاك الطاقة في توليد الكهرباء وتحلية المياه وغيرها من أوجه استخدام الطاقة والوقود في المملكة.





يرى خبراء الطاقة أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية سوف تتجاوز مشاكل نقص قدرات توليد الطاقة وشح المياه العذبة بمحطات للطاقة النووية للأغراض السلمية جنباً إلى جنب مع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الأخرى كمصادر لتوليد الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح وغيرها، لتوفير المياه المحلاة، وتوفير الطاقة اللازمة لإنتاج الكهرباء التي يتزايد الطلب عليها بمعدل مقداره حوالي ٨٪ سنوياً، مقابل نمو الطلب على المياه المحلاة في المنطقة من ٢١ مليون متر مكعب سنوياً عام ٢٠٠٧م، إلى ١١٠ ملايين متر مكعب سنوياً بمعدل ٢٠٢٠م، علماً أن ٧٠٪ من هذا الطلب يتركز في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، وجمهورية الجزائر، وليبيا، ومصر.

والجدير بالذكر أنه طبقاً لشركة «روساتوم اوفرسيز» فإن أفضل تقنية طاقة لتحلية المياه وأقلها سعراً هي الطاقة النووية، وأوضح المدير التنفيذي للشركة ديومارت ألييف لوسائل الإعلام مؤخراً أن مرافق تحلية المياه التي توجد في محطات الطاقة النووية العاملة بقدرة إنتاجية عالية مع مفاعلات المياه المضغوط تتمتع بفرص واعدة خلال المرحلة المقبلة، وأكد على أن الخبراء شدوا على أهمية التركيز على أهمية التصميمات المستخدمة في تحلية المياه، إضافة إلى التقييم الطبي والحيوي لجودة المياه المحلاة للتأكد من سلامتها صحياً وبيئياً، وأكد الخبراء على

سلامة استخدام الطاقة النووية في تحلية المياه حيث أكدت كل الأبحاث العلمية أنها تقنية آمنة وسليمة جداً .

ويذكر أن تحلية المياه سوف تعد من مصادر المياه المهمة في أنحاء عديدة من العالم مستقبلاً في ظل تزايد الحاجة لهذه المياه، حيث ترصد الاحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة أن نحو ملياري نسمة في العالم يعانون من نقص المياه العذبة، إضافة إلى توقع زيادة الطلب على المياه في ظل زيادة النمو السكاني الذي يقابله زيادة ندرة المياه العذبة وزيادة مساحات التصحر وتناقص الرقعة الخضراء في شتى أنحاء العالم خاصة في أمريكا الجنوبية وإفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا ●

سوق العمل في دول الخليج.. البطالة والتوطين

قضية سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي من القضايا المهمة، فرغم أن هذه الدول ذات دخول مرتفعة واقتصاديات قوية إلا أنها في حاجة إلى توطين العمالة والوظائف وإحلالها بدلا من العمالة الوافدة التي تعد ظاهرة واضحة في دول مجلس التعاون والتي بدأت تتدفق من كافة دول العالم منذ استخراج النفط في هذه الدول ودخولها مرحلة النهضة الحديثة، كما أن دول الخليج في حاجة إلى مواجهة البطالة بشكل فعال وبما يوجد وظائف فعلية للعمالة الوطنية واستيعاب الخريجين والخريجات، ولذلك تعد المشروعات الخليجية المشتركة خاصة الكبيرة خبير وسيلة لامتناس الخريجين وتوفير فرص العمل لهم .

د. إسماعيل ه. جنك - د. جورج س. نوفل

في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، سعت عدة دول لتوطيد علاقاتها التجارية والسياسية لمواجهة التحديات المتنامية في تلك الفترة التي تلت تجربة الأزمة المالية الكبرى المدمرة والحربين العالميتين. وتمثل الناتج المباشر لهذه المساعي في زيادة حجم التبادل التجاري العالمي بفضل انخفاض كلفة المعاملات والنقل والتحرير النسبي للتجارة. اتفاقية «جات» للتعرفه الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي واتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) وميركوسور ومنظمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومنظمة التعاون لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC)، كلها كانت نتاجا لموجة التقارب المذكورة.

أكثر أشكال التكامل بدائية هي اتفاقية التجارة الحرة (FTA) التي تقضي بإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، إلا أن هذه الدول بإمكانها الحفاظ على الرسوم المفروضة على البلدان غير الأعضاء في الاتفاقية. ويمثل الاتحاد الجمركي شكلا أكثر تطورا من أشكال التكامل وهو يمكن من إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء مع الحفاظ على رسوم موحدة تُقرض على الدول الأخرى من خارج الاتحاد. ومن ناحية أخرى، تتميز السوق المشتركة بخصائص الاتحاد الجمركي، وتضيف إليها حرية تنقل عوامل الإنتاج. أما ما يسمى بالتكامل الاقتصادي التام فهو يقضي بتوحيد السياسات المالية والنقدية، وهو ما يشير أيضا إلى درجة معينة من التكامل السياسي (كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي).

رغم الاختلافات بين الدول في درجات التعاون، إلا أن وجود

لعل موضوع التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول هو أكثر القضايا المطروحة للدراسة، ويصحّ هذا في سياق دول منطقة الشرق الأوسط أيضا. ومع ذلك فإن التطرق لهذا الموضوع من منظور سوق العمل والهجرة يعتبر أمرا غير مألوف نسبيا، لاسيما فيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي. ونتمنى تحقيق هذا الغرض بالذات من خلال هذه المشاركة، حيث نود أن نبدأ بتحليل الوضع الراهن لأسواق العمل في المنطقة، ومن ثمّ سنحاول إثبات الجدوى الكبيرة بالنسبة لهذه البلدان من السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة فيما يتعلق بسياسات سوق العمل الخاصة بها. وينصبُّ تركيزنا من الناحية الجغرافية على منطقة الخليج العربي بدولها الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، أي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد تأسس المجلس في عام ١٩٨١، وهو يشكل أحد أكثر مبادرات التكامل والتعاون نجاحا في العالم العربي.

شهد النصف الثاني من القرن العشرين، جهودا محمومة من أجل الاتحاد بين الدول التي تجمعها خصائص سياسية واقتصادية مشتركة، وقد كانت المحاولات الأكثر نجاحا بين الدول المتقدمة نسبيا، على غرار الاتحاد الأوروبي، وأمريكا الشمالية وآسيا، وهو ما لا ينطبق على البلدان الأقل تقدما أو البلدان ذات الغالبية المسلمة عموما. ويعتبر التأخر التقني في البلدان الأقل تطورا أحد الأسباب الرئيسية لانعدام التعاون بين هذه الدول في مجال إنتاج وتصدير المنتجات الأساسية ولجوئها لتوريد السلع النهائية من البلدان المتقدمة، وبالتالي فإن قلة التبادل التجاري شكّلت عائقا أمام فرص إقامة اتحاد بين هذه البلدان.



والعوامل المذكورة سلفاً لتحقيق تكامل ناجح. وقد بدأت مساعي التكامل العربية في أوائل الخمسينات من القرن العشرين ورسمت لها خططاً طموحة جداً. ولكن لم يتم الحفاظ على نفس السرعة والحماسة التي تميزت بها بدايات هذا المشروع، إذ لم تواكب مساعي الدول العربية للتكامل النسق السريع الذي عرفته غيرها من البلدان المشاركة في الاتحاد الأوروبي وفي اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) وغيرها من الاتفاقيات التجارية الإقليمية. كما كانت سياسات التكامل العربية عموماً جزئية وتعوزها الرؤية الاستراتيجية المتكاملة للتنمية البشرية والازدهار الإقليمي. ولم يكن هناك تخطيط مسبق للتدابير المؤسسية لدعم جهود التوحيد هذه، وبالتالي فإنها لم تشهد أي تطور.

يعتبر مساعد زين الدين أن قلة الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء، وهي سبب فشل كافة محاولات التوحيد في المنطقة العربية سابقاً، أكبر العقبات التي تحول دون النجاح في تحقيق التكامل. ومن جهة أخرى، يرى م. كبير حسن بأن التبادل التجاري داخل كتلة منظمة التعاون الإسلامي ضعيف، ويؤكد عبد العزيز تستاس من ناحيته بأن هذا هو السبب تحديداً لفشل جهود التعاون المذكورة. غير أن رايمي ومبولاجي يعتقدان بأن التعاون بين هذه البلدان ليس فقط ممكناً، بل هو أمر حيوي في مواجهة المنافسة الدولية.

بصورة عامة، كانت جهود التكامل دائماً تمثل أحد عناصر الأجندة العربية. وفي محطات تاريخية مختلفة، ظهرت اتفاقيات تهدف إلى تحقيق التكامل التام بين البلدان العربية، وفي نفس الوقت كانت الاتفاقيات الدفاعية أو غيرها المبرمة مع الدول الأخرى غير

بعض الخصائص يجعل التكامل الإقليمي ممكناً. على سبيل المثال، القرب الجغرافي عامل هام من عوامل التكامل الاقتصادي، وهو ما يجعل معظم مبادرات التكامل تنشأ بين دول متجاورة. ونظراً لقرب المسافات ووجود العوامل التاريخية المشتركة، فإن قاعدة الزبائن في البلدان المتقاربة جغرافياً قد يولد أسواقاً أوسع تتشابه فيها الأذواق، مما يتيح إمكانية إقامة اقتصاديات الحجم الوفير بالنسبة للمنتجين.

بصرف النظر عن سبب وأسلوب تشكيلها، فإن سعي التكتلات الدولية للتعاون الاقتصادي والسياسي قد يكون له تأثيرات سياسية واجتماعية واقتصادية. وينطوي هذا على وجوب التضحية بشيء من السيادة من أجل إدارة مثل هذه المنظمات. قد ينتج عن التفاعل الثقافي أو الاقتصادي قدر أكبر أو أقل من التسامح إزاء «الأخرين»، بمعنى الأجانب. غير أنه من الناحية الاقتصادية، يمكن أن يستفيد المستهلكون في الدول الأعضاء من تنوع الخدمات والسلع وأسعارها.

إذا أردنا الوقوف على أسباب فشل العديد من محاولات التعاون حتى الآن، فلا بدّ من النظر في قصور آليات توزيع الفوائد الناتجة عن التكامل، مما يؤدي إلى التردد أمام التنازل عن بعض جوانب السيادة السياسية أو الاقتصادية. وتظهر هذه النقاط بوضوح في مبادرات التكامل في العالم العربي كما هو موضح أدناه. ليست فكرة التكامل أمراً جديداً على المنطقة العربية. وفي الواقع، تتمتع المنطقة بكافة المقومات الصحيحة والعناصر المطلوبة لإقامة تكامل ناجح، ومنها اللغة والثقافة المشتركة، والتاريخ المشترك والقرب الجغرافي، أي باختصار، كافة الشروط

استغلال الموارد الطبيعية ومن منظور الاقتصاد الكلي الأوسع، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلات متقاربة مع مرور الزمن في المنطقة. وكما يتضح من الشكل ١، فقد تراجع الانحراف المعياري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (وفقاً لمقياس الدولار الدولي لعام ١٩٩٠ \$GK) مع مرور الوقت. وهذا دليل على تقارب مستويات الدخل بين دول مجلس التعاون الخليجي.

هناك مؤشر كلي آخر وهو الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون. وكما نرى من خلال الجدول ١، تقوم دول المجلس بالتبادل التجاري مع نفس المجموعة من البلدان، ذلك أنها عملياً تصدر الموارد الطبيعية فقط وتستورد المنتجات الجاهزة للاستهلاك. ومع ذلك، فإن النجاح الاقتصادي الكبير لدول مجلس التعاون لم يتحقق فقط بمشاركة القوى العاملة المحلية. بل على العكس تعتبر دول المجلس من أكثر المناطق تنوعاً من ناحية السكان في العالم. وكما يظهر في الجدول ٢، فإن بلدان مجلس التعاون الخليجي تأتي في المراتب العشر الأولى من حيث أعلى نسب السكان من ذوي الأصول الأجنبية.

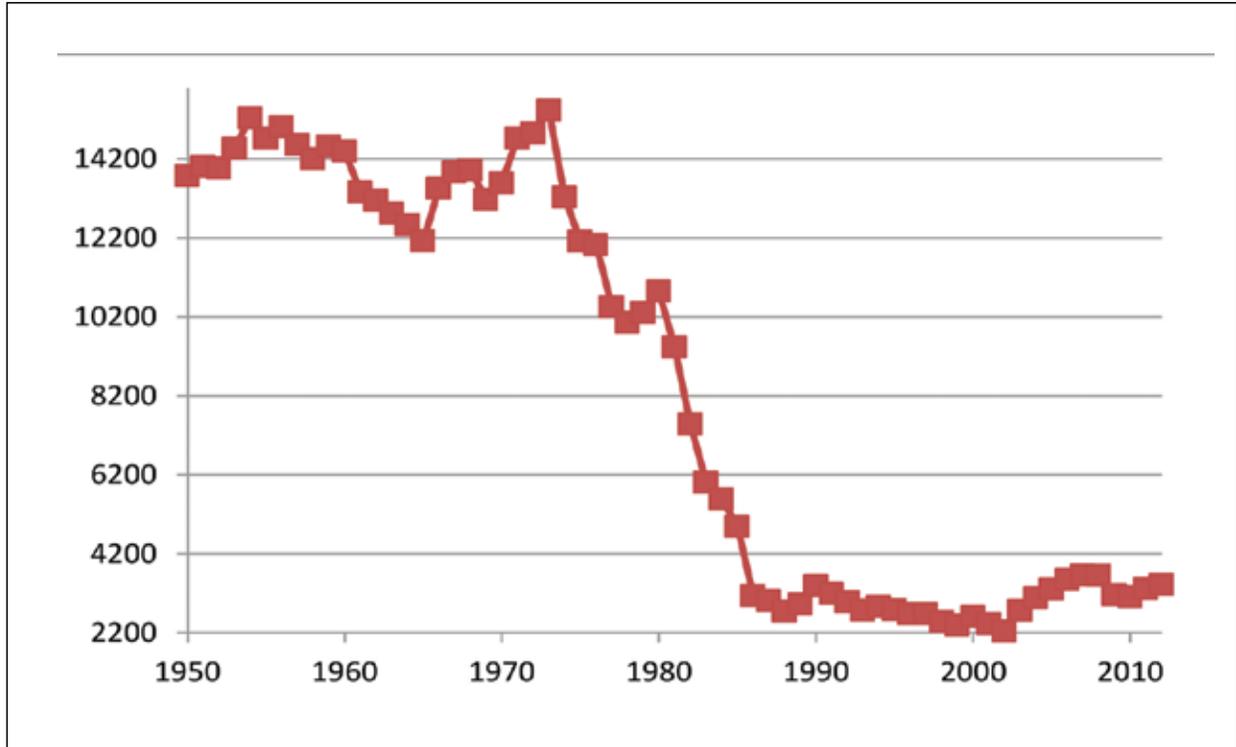
العربية تمحو تأثير الاتفاقيات الهادفة للوحدة العربية. ومن الأمثلة عن هذه الاتفاقيات الهادفة للوحدة العربية نذكر:

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تأسست في عام ١٩٩٧، مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي تأسس في ١٩٨١، واتحاد دول المغرب العربي في ١٩٨٩ بين الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس، وهي تهدف لتحقيق حرية تنقل السلع وعوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية إلا أنها لم تلق نجاحاً كبيراً وذلك لأسباب سياسية بالمقام الأول. وحتى اتفاقية أغادير التي تم توقيعها في ٢٠٠٤ (وتم تفعيلها في ٢٠٠٦) بين مصر والأردن والمغرب وتونس التي تمثل الدول العربية المتشابهة نوعاً ما مع الاتحاد الأوروبي لم تحقق النجاح المطلوب.

سوق العمل في منطقة مجلس التعاون الخليجي

يقوم اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي على الموارد الهيدروكربونية ويعدُّ سكانها الأكثر رخاء في العالم. وتتشرك هذه البلدان في العديد من الخصائص، حيث كانت دولاً فقيرة ومتخلفة في الخمسينات، غير أنها سرعان ما تطورت بفضل

الشكل (١): الانحراف المعياري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن.



الجدول (١): الشركاء التجاريون لدول مجلس التعاون



التصدير	الحصة	الاستيراد	الحصة
اليابان	٢٨,٠٠	أمريكا	٢٣,٨٣
كوريا الجنوبية	٢٣,١٠	اليابان	١٩,٠٧
الصين	١٠,٤٩	السعودية	١٣,١٠
أمريكا	١٠,٠١	ألمانيا	١١,٤٤
تايلاند	٦,٦٧	الصين	٩,٠٧
سنغافورة	٥,٧٢	الإمارات	٨,٤٨
جنوب إفريقيا	٢,٦٥	الهند	٥,٢١
الهند	١,٥٣	فرنسا	٤,٧٨
السعودية	١,٠٣	إيطاليا	٢,٨٦
الإمارات	٠,٧٩	المملكة المتحدة	٢,١٦

المصدر: (EIU) وحدة المعلومات الاقتصادية. تستند الحسابات إلى بيانات تغطي فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، عدا عمان التي تغطي بياناتها عام ٢٠٠٦ فقط.

الجدول ٢: تقديرات نسب السكان من أصول أجنبية (الذين ولدوا في بلدان أجنبية).

Rank	Country	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٣
١	الإمارات العربية المتحدة	٧٢	٨١	٨٧	٨٤
٢	قطر	٧٨	٧٩	٨٣	٧٤
٣	الكويت	٧٧	٧٩	٦٣	٦٠
٤	البحرين	٣٥	٢٧	٥٣	٥٥
٥	سنغافورة	٢٤	٣٥	٤٣	٤٣
٦	الأردن	٣٤	٤٠	٤٢	٤٠
٧	هونغ كونغ	٣٨	٢٩	٢٩	٢٩
٨	المملكة العربية السعودية	٣١	٢٦	٣١	٣١
٩	عمان	٢٣	٢٨	٣٦	٣١
١٠	سويسرا	٢١	٢٢	٢٧	٢٩
١١	أستراليا	٢٣	٢٣	٢٧	٢٨
١٣	نيوزيلندا	١٥	١٨	٢٣	٢٥
١٦	كندا	١٦	١٨	٢١	٢١
٢٤	الولايات المتحدة	٩	١٢	١٤	١٤
٢٨	المملكة المتحدة	٦	٨	١١	١٢
٣١	ألمانيا	٧	١١	١٢	١٢
٣٤	فرنسا	١٠	١١	١١	١٢

المصدر: Pew Social Trends، يعتمد الترتيب على بيانات ٢٠١٣.

الجدول (٣): يوضح نسبة السكان الأجانب في منطقة مجلس التعاون الخليجي



الفترة	نسبة % للأجانب
١٩٧٥-١٩٧٠	٢٠,٦
١٩٩٥-١٩٩٠	٣٥,٦
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٣٧,٣
٢٠١٠	٤٧,٣

المصدر: GLMM Database - Demographic and Economic Database.

الجدول (٤): نسبة الرجال لكل ١٠٠ امرأة .

البلد	التاريخ / الفترة	المواطنون	الأجانب	المجموع
البحرين	أبريل ٢٠١٠	١٠١	٢٩٣	١٨٦
الكويت	ديسمبر ٢٠١٣	٩٧	١٨٧	١٥١
عمان	منتصف ٢٠١٣	١٠٢	٥٦٩	٢٢٠
قطر	الربع الأخير ٢٠١٣	٩٩	٤٩٣	٣٩٣
العربية السعودية	يناير ٢٠١٣	١٠٢	٢٨٧	١٤٥
الإمارات	منتصف ٢٠١٠	١٠٠	٤٢٠	٣٥٧
مجموع مجلس التعاون		١٠١	٣٢٦	١٨٣

المصدر: GLMM Database - Demographic and Economic Database.

متساوية بين الجنسين، أي ٥٠-٥٠، بالنسبة للسكان المحليين، في حين يوجد اختلال كبير لهذه النسب في صفوف الجاليات الأجنبية. حيث تسجل أعلى نسب الذكور للإناث في عمان وقطر والإمارات وأدناها في الكويت، لكن تظل النسبة العامة لمنطقة مجلس التعاون في حدود ٣٢٦ رجلا مقابل ١٠٠ امرأة.

من منظور نسبي، لا تعني الأعداد الهائلة للعمالة بالضرورة ارتفاعا كبيرا في مستوى الإنتاجية. كما هو مبين في الشكل ٢، تتقارب مستويات الإنتاجية عموما بين اقتصادات دول مجلس التعاون وهي غير متناسبة مع حجم مدخلات الإنتاج المستخدمة

كانت منطقة مجلس التعاون الخليجي دائما وجهة جذابة للأجانب، وكما هو موضح في الجدول ٣، فقد ازدادت نسبة السكان الأجانب بشكل مطرد وبلغت قرابة نصف إجمالي السكان في ٢٠١٠

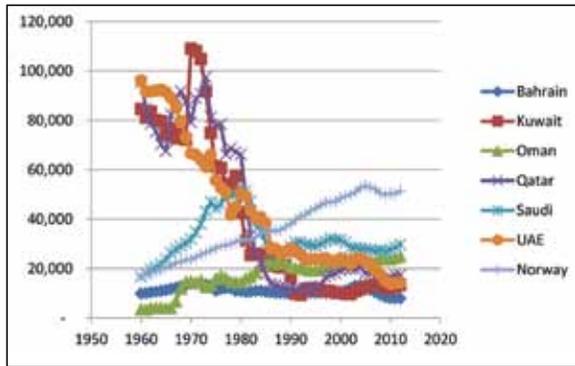
من الخصائص المثيرة للانتباه لسوق العمل في بلدان مجلس التعاون هو أنه يتكون من أغلبية من الذكور. وهذا راجع للطلب الكبير على العمالة الأجنبية في قطاع البناء حيث تكون الرواتب أقل من الحد الأدنى القانوني المطلوب لكفالة أفراد العائلة. يبين الجدول ٤ عدد الذكور لكل ١٠٠ امرأة. وكما هو متوقع، فإن النسب

الجدول (٥): نموّ مجموع عامل الإنتاجية (في الاختلاف، بالمائة).

النرويج	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	
٠,٣٧	١,١٧-	٠,٢٨-	٢,١٠	٠,٠٩	٠,١٢-	٠,٦٧-	معدل
٢,٣١	٥,٤٨	٣,٣٨	٥,٥٢	٢,٥٥	١٥,٨٧	٤,٤٤	الانحراف المعياري
٠,٦٦	١,٥٥-	٠,٠١-	١,٠٩	٠,٠٩-	١,٥١	٠,٠٣-	متوسط
٣,٧٣	١٠,٣٧	٩,٤٢	١٩,٦٥	٤,٥٢	٢٦,٥٤	٨,٧٣	أقصى
٤,٦٨-	١٤,٢٤-	٤,٨٥-	٦,٣٧-	٤,٥٢-	٥٤,٣٤-	٨,١٨-	أدنى
٨,٤١	٢٤,٦١	١٤,٢٧	٢٦,٠٢	٩,٠٤	٨٠,٨٨	١٦,٩١	الطيف

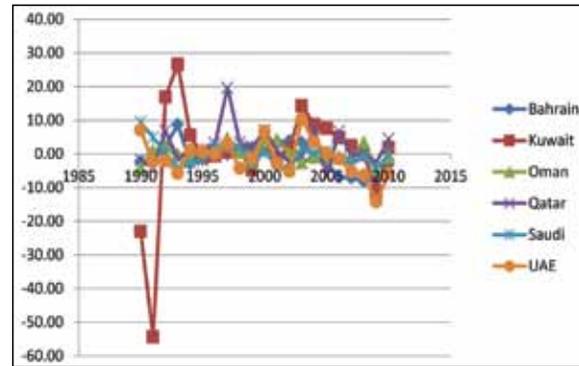
المصدر: The Conference Board Total Economy Database، يناير ٢٠١٣.

الشكل ٣: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالدولار الدولي ١٩٩٠ GK \$.



المصدر: The Conference Board Total Economy Database، يناير ٢٠١٣.

الشكل ٢: نموّ مجموع عامل الإنتاجية (في الاختلاف، بالمائة).



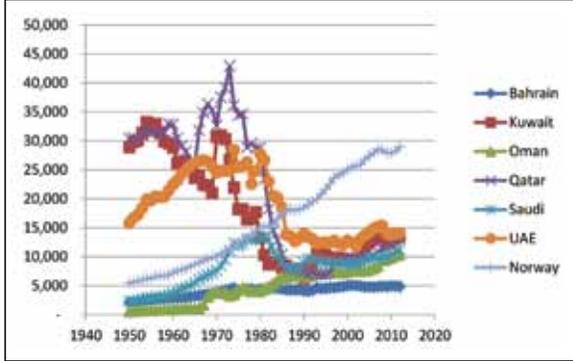
المصدر: The Conference Board Total Economy Database، يناير ٢٠١٣.

باتجاه الدول الغربية. وتجذب هذه الدول قوى عاملة أكثر كفاءة مقارنة بدول مجلس التعاون. وبنفس الصورة، أشارت منظمة الأمم المتحدة (٢٠٠٧) أن سكان جنوب شرق آسيا، وخاصة من بنغلادش والهند واندونيسيا وباكستان والفلبين وسريلانكا، يفضلون منطقة الخليج العربي كوجهة أولى للعمل.

ومع ذلك، تظهر أرقام الإنتاجية تقلباً هائلاً مقارنة بالنرويج كما هو ظاهر في الجدول ٥، مما يزيد من صعوبة التخطيط للمستقبل في المنطقة. ونستخدم هنا الانحراف القياسي كمقياس للتقلب. ورغم ذلك، فإن طيف القيم الدنيا والقصى لإجمالي

مثل القوى العاملة ورأس المال وغيرها. وقد يكون تدني مستوى الإنتاجية مرتبطاً بمصدر القوى العاملة المستوردة في منطقة مجلس التعاون. وتعد كل من السعودية والإمارات الوجهتين الأكثر جاذبية لهجرة العمالة الأجنبية بين دول المجلس. وحسب منظمة غالوب (nd) أيضاً، وفقاً لاستطلاع تم إجراءه بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، عبر أشخاص من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن البلدان العربية الأخرى من خارج مجلس التعاون الخليجي على رغبتهم في الهجرة إلى دول المجلس، بينما لم يظهر سكان أوروبا وأمريكا حماساً للتوجه إلى المنطقة، فهم يفضلون الهجرة

الشكل ٤: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالدولار الدولي ١٩٩٠ GK\$.



المصدر: The Conference Board Total Economy Database، يناير ٢٠١٣.

الاعتماد الواسع لنظام الكفالة يحد من حرية حركة العمالة. رغم أن العمال الأجانب يفترض أن يغادروا بعد مرور فترة محددة مسبقاً إلا أنهم يميلون للبقاء أكثر من ذلك. يمكننا إضافة أن القوة العاملة مكونة في معظمها من الآسيويين، وخاصة من العمالة غير الماهرة. وإذا افترضنا بأن المهاجرين يبدون استعداداً أكبر لاختيار بلدان يجدون فيها مواطني بلدانهم، فإنه من المتوقع أن يرتفع عدد المهاجرين الآسيويين في المنطقة مستقبلاً إذا لم تتغير اقتصاداتها. فضلاً عن ذلك، ونظراً لكون القطاعات الكبرى غير النفطية في دول الخليج تتمحور حول البناء والتشييد، سوف تؤدي مشاريع البنية التحتية الكبرى تحضيراً للفعاليات المرتقبة لكأس العالم بقطر ولمعرض دبي إلى ارتفاع الطلب على العمالة الأجنبية. علاوة على ذلك، هذا يعني أن عدد العمال الأجانب من الذكور سوف يستمر في النمو. وبالتالي، لذا نرى بأن أية سياسة مستقبلية فيما يتعلق بسوق العمل يجب أن تشمل الوافدين، وخصوصاً الذكور منهم. فسياسات «التوطين» المتبعة حالياً والهادفة لاستبدال القوى العاملة الأجنبية بالمواطنين يمكن أن تكون مكلفة للاقتصاد وأن تحد من قدرته التنافسية. ورغم أن الجهود الحكومية لإيجاد/ فتح فرص عمل للمواطنين متوقعة ومنطقية من الناحية الاقتصادية، لا يجب أن تركز على «استبدال» العمال الأجانب، ولكن «جنباً إلى جنب» معهم. التكامل بين الطرفين بدلاً عن الاستبدال توجه ينطوي على احتمالات أكبر للنجاح على المدى

عامل الإنتاجية هو أيضاً مؤشر من مؤشرات التقلب. وهكذا، نلاحظ في نفس الجدول أيضاً أن عمان هي التي تتميز بأقرب مستوى للتقلب للنرويج سواء من حيث الانحراف المعياري أو الطيف.

إذا نظرنا إلى مستوى إنتاجية القوة العاملة، نلاحظ أنه في حين سجلت النرويج ارتفاعاً خلال العقود الأخيرة، قد اتبعت أفطار مجلس التعاون الخليجي مسارا معاكسا تماما (الشكل ٣). نتيجة لتدني مستوى نمو الإنتاجية، ربما يمكننا الافتراض بأن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي (قياساً بمستوى المعيشة) لم تتم بنفس وتيرة اقتصاد النرويج على مرّ ذات الفترة الزمنية. (الشكل ٤).

هناك مؤشر اقتصادي هام آخر، وهو التغيرات الزمنية للأجور في بلدان مجلس التعاون الخليجي، غير أن أحد أكبر الصعوبات بالنسبة للباحثين هو عدم توفر البيانات الشاملة والموثوق بها. ولهذا السبب، من الصعب الحكم بكل ثقة على العلاقة بين نمو الأجور ونمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة مجلس التعاون رغم أن الأجور تشكل أهم دافع من دوافع الهجرة الدولية.

مستقبل سوق العمل الخليجي وتوصيات بشأن السياسات

كما اتضح من خلال تحليلنا، فإن اقتصادات دول مجلس التعاون تميل إلى التشابه أكثر من الاختلاف من النواحي الجغرافية والثقافية (النشاط الاقتصادي قبل اكتشاف النفط)، والموارد الاقتصادية وأسواق العمل وأنماط التجارة الدولية، إلخ. وبالتالي مؤشرات الوضع الحالي (والأداء الماضي أيضاً)، فإن المستقبل لن يختلف كثيراً. ومن ثم، من المنطقي أن يتم تسويق السياسات عبر الحدود الوطنية، وهو الأمر الذي شكل موضوع نقاش على مدى عدة سنوات مع الاتحاد النقدي المنتظر لدول مجلس التعاون الخليجي.

خصائص أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي كما يلي:

السكان المحليون لا يشاركون في سوق العمل بقدر مشاركة العمالة الأجنبية، لكن البطالة في صفوف الإناث والشباب في ارتفاع.

سوق العمل مجزأة حيث يفضل الأجانب القطاع الخاص ويتجه المواطنون للقطاع العام.

دول الخليج العربية تمتلك

عناصر التكامل الناجح ولا توجد عوائق

نظام الكفالة المحلية (الكفيل) للسماح بحرية انتقال العمالة الأجنبية داخل القطر الواحد. وبعدها، كخطوة طبيعية ثانية، يمكن أن تسمح كافة دول مجلس التعاون الخليجي للعامل الأجنبي (الوافد) بالعمل في أي دولة من دول التكتل وذلك من أجل تحقيق الفائدة القصوى من الخبرات والقوى العاملة المستوردة. إن حركية العمال الأجانب يمكن أن تغطي النقص في بعض المهارات في البلد بدون اللجوء إلى استقدام المزيد من العمال.

بطبيعة الحال، هذا يعني أن هناك حاجة إلى قدر أكبر بكثير من التعاون والتنسيق داخل كتلة مجلس التعاون الخليجي، من قبيل توحيد مقاييس التوظيف - بمعنى أن على كافة دول المجلس أن تعتمد نفس أساليب التوظيف وكذلك نفس القوانين الخاصة بمدة إقامة الوافدين وحرية حركتهم، بالإضافة إلى قوانين الكفالة. يمكن إنجاز هذا بواسطة لجنة معينة لتنسيق السياسات وتقديم التوصيات السياسية، تعمل داخل الإطار الأوسع لهيئات صنع القرار الخليجية. مثال على ذلك هي دول اتفاقية شنغن (Shengen) التي تسمح للمواطنين الأجانب بالدخول إلى المنطقة من أي دولة من الدول الأعضاء. وفي الحالة التي ندرسها هنا، يجب العمل على إقامة نظام مماثل، وربما أكثر تعقيداً، لتنسيق سوق العمل في المنطقة.

فيما يتعلق بقضايا جمع البيانات، يمكننا القول بأنه من الضروري للغاية الاتفاق على تعريف موحد لعملية جمع البيانات. على سبيل المثال، حتى إذا كانت البيانات متوفرة على المواقع الالكترونية الحكومية التي تكون بدورها متناثرة عبر الوكالات الحكومية المختلفة، فإن الجمع لا يكون متزامناً، وغالباً ما تكون تعريفات المتغيرات مختلفة من بلد إلى آخر مما يجعل الدراسات المقارنة بين الدول صعبة الإنجاز. ويمكن أن تقوم لجنة من الأكاديميين وصانعي السياسات بتحديد هذه المفاهيم (وغيرها) التي يجب الالتزام بها داخل الكتلة ككل، ومن ثم يتم اعتمادها من قبل معاهد الإحصاء في المنطقة. وليست هذه المهمة مضمّنة أبداً، حيث أن معظم المصطلحات أو كلها قائمة ومتفق عليها دولياً وقامت بضبطها مؤسسات دولية. وعلاوة على ذلك، فإن التمكن من جمع البيانات بشكل متجانس والتشارك في قواعد البيانات عبر المنطقة سوف يسمح بتعقب حركة العمال وتجهيز سياسات تخص قضايا العمل (مع إمكانية قياس تأثيراتها) ●

الطويل. إذ لا يجب أن ننسى بأن أسواق عوامل الإنتاج، مثلها مثل أسواق السلع، تحكمها شروط العرض والطلب التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسات.

وفي سياق متصل، لا ينبغي إغفال الدور الذي تلعبه التحويلات المالية بالنسبة لدول مجلس التعاون (البلدان المستضيفة للعمالة) والبلدان المصدرة للقوى العاملة. حيث يؤكد كل من ترموس ونوفل وجنك أن التحويلات المالية لها تأثير هام في مكافحة التضخم في دول مجلس التعاون، في حين يعتبرها نوفل وجنك وسيلة لتحسين وضع العمالة في بلدانها الأصلية.

بالرجوع إلى مستوى مهارة القوى العاملة، فإن السياسات الرامية للرفع من المستوى التعليمي للمواطنين وكذلك الوافدين قصد مواكبة حاجيات سوق العمل، من شأنها أن تخدم

الأطراف المتدخلة في السوق والاقتصاد ككل بشكل أفضل. ومن القضايا المتصلة بهذا الشأن، قضية التشتت الشديد لسوق العمل كما أشرنا سابقاً. بعبارة أوضح، يتمتع السكان المحليون بوظائف شبه مضمونة في القطاع العام مع مزايا سخية تشمل منح التقاعد المريحة، مع أن فئة منهم تظل تعاني من قلة فرص العمل. من ناحية أخرى، تتدفق العمالة الوافدة على القطاع الخاص، عموماً بأجور زهيدة. ونظراً لانخفاض مستوى الإنتاجية في المنطقة، من المنطقي أن

نعتبر أن تشتت السوق يلعب دوراً هاماً في هذا السياق، ذلك أن مستوى الإنتاجية والابتكار منخفض عموماً في القطاع العام بسبب نقص الحوافز، وهو كذلك في القطاع الخاص بسبب عدم الإنصاف في المكافأة.

في الأخير، تبقى مسألة البيانات قائمة، فمن البديهي أنه في غياب بيانات ثابتة وكاملة، لا يمكن وضع السياسات بشكل سليم ومن الصعب تحقيق الغايات المنشودة. تعاني المنطقة من هذه المشكلة ولا بدّ من حلّها أولاً قبل المرور إلى مناقشة أية شؤون أخرى. في إطار تعزيز النقاش الموجه نحو صنع السياسات الملائمة لاحتياجات المنطقة، نعتقد أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي عليها أن تسعى لتطوير سياسات العمل التكاملية الشاملة مع التركيز على مسألة عدم التوازن في مستويات الدخل كما أشارت الدراسات. ورغم أن عدم المساواة في الدخل قد لا يمثل مشكلة بالنسبة لصناع القرار في المنطقة، إلا أنه يجب عدم إهمال هذا الجانب لتفادي الأزمات في المستقبل على غرار ما حصل في بعض البلدان الأوروبية وخاصة الأزمة اليونانية الأخيرة. يدعو هذا التوجه البحثي إلى حرية حركة القوة العاملة بأقل ما يمكن من العراقيل. قد تكون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي إزاحة

التكامل الخليجي ليس ممكناً فقط بل حيوي لمواجهة المخاطر الدولية

مركز الخليج للأبحاث .. مساهمات حول العالم

يساهم قيادات مركز الخليج للأبحاث في المناسبات العلمية والبحثية، والاجتماعات والمؤتمرات العامة والمتخصصة حول العالم، وهو يمثل الصوت الخليجي المتخصص في هذا الشأن، وفي العام الجاري شارك المركز في العديد من الفعاليات ومنها:

السياسية الإقليمية التي نتجت بسبب ظواهر بعضها قديمة وبعضها طارئة وساهمت في قلب قواعد المسرح السياسي، ومنها:

١- تفوق التنظيمات المسلحة على حساب سلطة الدولة مستتدة إلى نزعة عقائدية متطرفة، بل تقدم نفسها كبديل للدول والحكومات الشرعية، وإن هذه الظاهرة زادت بشكل واسع منذ بداية الربيع العربي ولها تبعات أمنية خطيرة على المستوى الإقليمي والدولي.

٢- تراجع دور الدول الكبرى في المنطقة واضمحلال نفوذها وتأثيرها تدريجياً خاصة الدور الأمريكي حيث لا تمتلك واشنطن الرغبة أو القدرة على التورط في معالجة الوضع الإقليمي مما سيترك فراغاً أمنياً يستوجب التعامل معه من قبل الدول الإقليمية.

٣- ظهور دور الأقليات الدينية والاثنية والقومية، حيث أن الأقليات المدعومة من الخارج تشكل تهديداً لاستقلال وسيادة الدولة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط.

٦ فبراير ٢٠١٥ م

شارك الدكتور كريستيان كوخ في محاضرة تحدث خلالها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في برلين. وقدم العبادي لمحة عامة عن التطورات في العراق، مشيراً إلى عدد من الإصلاحات الداخلية، وضرورة استمرار المشاركة الدولية مع جمهورية العراق. وذكر أيضاً أن ألمانيا يجب أن تدعم العراق في المجال الاستخباراتي، وتوريد المعدات ذات التقنية العالية في مجال مكافحة التطرف، والتدريب المتخصص في التعامل مع العصابات النافسة.

٤ يناير ٢٠١٥ م

التقى الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث، مع طلاب وأعضاء هيئة تدريس جامعة الدول العربية للنموذجية وبرنامج إعداد القادة للمجلس الوطني للعلاقات الأمريكية العربية. ويهدف البرنامج لاكتساب الطلاب المشاركين نظرة ثاقبة في السياسة والتاريخ في العالم العربي وكذلك تعلم المزيد عن فنون الدبلوماسية والخطاب العام.

١٢ يناير ٢٠١٥ م

شارك الدكتور كريستيان كوخ، مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث، في محاضرة ونقاش مع رئيس وزراء جمهورية تركيا الأستاذ الدكتور أحمد داوود أوغلو، الذي عقد في برلين من قبل (Koerber Stiftung). وركزت المناقشات على الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التركية الحالية وتضمنت إشارات إلى الأزمة السورية، وعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

١٤ يناير ٢٠١٥ م

شارك الدكتور عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث في ندوة منتدى الثلاثاء الثقافي بالقطيف مساء الثلاثاء ٢٢ ربيع الأول ١٤٣٦هـ الموافق ١٣ يناير ٢٠١٥ م ضمن برنامج موسمه الثقافي الخامس عشر، ودارت الندوة حول موضوع «التحديات الإقليمية وتأثيرها على دول مجلس التعاون».

استعرض الدكتور عبد العزيز بن صقر أهم تطورات



مركز الخليج للأبحاث شارك في المؤتمر الدولي بين 8-11 أبريل 2015م



من ندوة منتدى 14 يناير 2015م

الاتحاد الأوروبي» التي عقدت يوم 17 مارس 2015م، كجزء من منتدى البحرين الدولي للحكومة الإلكترونية 2015م.

17 مارس 2015م

قدم الدكتور كريستيان كوخ، مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث في جنيف، محاضرة عن «الشرق الأوسط: توقعات واتجاهات» في اجتماع الشبكة العربية السويسرية في (Winterthur)، سويسرا. ضمت هذه المحاضرة حوالي 70 ممثلاً من المؤسسات السياسية والاقتصادية السويسرية.

30 مارس 2015م

قدم الدكتور كريستيان كوخ محاضرة حول دور دول الخليج في الأمن الإقليمي، عقدت في كلية الدفاع للناثو في روما. حيث قدم لمحة عامة عن دور مجلس التعاون الخليجي ومساهمته في الاستقرار والأمن الإقليميين، وتقييم الروابط بين العوامل الاقتصادية وعدم الاستقرار الدولي، كما سلط الضوء على تحديات العلاقات الخارجية ذات الصلة بالطاقة والسياسية التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي.

8-11 أبريل 2015م

شارك الدكتور محمد عبد الرؤوف زميل باحث في برنامج بحوث البيئة بمركز الخليج للأبحاث، في المؤتمر الدولي حول البناء وسياسات المدن، الذي عقد في المغرب من 8-11 أبريل 2015م. وقد تم تنظيم المؤتمر من قبل شبكة اتحاد المنظمات غير الحكومية في سوس ماسة درعة والبلدية المحلية لمدينة تارودانت. قدم الدكتور رؤوف ورقة بعنوان «المدن الخضراء هي مدن المستقبل».

6-7 فبراير 2015م

حضر الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث، الاجتماع السنوي الـ (35) لمنتدى التنمية الذي عقد في الكويت خلال الفترة 6-7 فبراير 2015م بشأن مستقبل التكامل السياسي الخليجي، حيث جرى مناقشة عدد من أوراق العمل.

3-4 مارس 2015م

عقد اجتماع لمدة يومين في بروكسيل بتاريخ 3-4 مارس 2015م، حول تعزيز العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في إطار زيارة رئيس مركز الخليج للأبحاث لألمانيا بغية تسليط الضوء على الدور البناء الذي يمكن أن تطلع به المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالعديد من القضايا ذات الاهتمام مع دول الاتحاد الاورويي.

16-17 مارس 2015م

مثل الدكتور أوسكار زيميليس، مدير التعاون الدولي بمركز الخليج للأبحاث، مؤسسة مركز الخليج للأبحاث في اجتماع مشروع INCONET-GCC2 الذي عقد في مملكة البحرين في 16 مارس 2015م. واستضاف هذا الاجتماع هيئة الحكومة الإلكترونية لمملكة البحرين على هامش منتدى البحرين الدولي للحكومة الإلكترونية 2015م، في حلبة البحرين الدولية. ضم الاجتماع أعضاء الاتحاد العشرين المشاركين في مشروع الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي الذي يركز على «العلوم والتكنولوجيا والابتكار: شبكة التعاون الدولي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي الذي يهدف إلى التنسيق بين الجانبين من أجل HORIZON 2020»، أعضاء الاتحاد شاركوا أيضا في جلسة حول «أفضل الممارسات وقصص نجاح المشاريع الممولة من قبل



من مشاركة المركز في فعالية ١٢ مايو ٢٠١٥



خلال المشاركة في ندوة ٢٣ ابريل ٢٠١٥م

بحوث البيئة بمركز الخليج للأبحاث محاضرة بعنوان «أثر المياه في الاقتصاد الأخضر - أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة» في ٢٣ أبريل ٢٠١٥م، بالمنامة في مملكة البحرين. واستضاف هذه المحاضرة جمعية البحرين للبيئة والثقافة نادي بربر للثقافة والرياضة والكشافة الملكية.

٢٩ ابريل ٢٠١٥

شارك الدكتور كريستيان كوخ، مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث، في المؤتمر السنوي العاشر لمركز كارنيغي الشرق الأوسط في بيروت، لبنان. وقد عقد هذا الحدث تحت عنوان «التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، بمشاركة أكثر من ٥٠ مشاركا. وتحدث الدكتور كوخ في جلسة بعنوان «الأمن والصراعات في الشرق الأوسط» حيث قدم لمحة عامة عن أدوار دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالتطورات الحالية.

١٢ مايو ٢٠١٥

مع كثير من الاهتمام على التركيز على الاجتماعات التي تجري بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة اهتماما، شارك مركز الخليج للأبحاث في فعالية للمجلس الوطني للعلاقات الأمريكية العربية في واشنطن بعنوان «ما بعد الانساق النووي: إلى أين العلاقات العربية-الإيرانية والولايات المتحدة-الخليجية؟». أكد الدكتور كريستيان كوخ في عرضه التطورات الأمنية في منطقة الخليج وآثارها على حد سواء على علاقات دول مجلس التعاون الخليجي وإيران ودول

مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة ●

١٥ ابريل ٢٠١٥م

شارك الدكتور كريستيان كوخ، مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث في ندوة «سوريا والعراق وتنظيم داعش - وما بعد ١١/٩/٢٠٠١م»، «الحرب على الإرهاب» وأفاق الاستقرار السياسي في المنطقة، التي ينظمها معهد الدراسات العالمية والتي عقدت في روما، إيطاليا. وجمعت الندوة ٢٠ متخصصا من مختلف المؤسسات الأوروبية للنظر في تأثير التطورات الحالية. قدم د. كوخ منظورا من دول مجلس التعاون الخليجي.

١٦-٢١ ابريل ٢٠١٥م

شارك الدكتور محمد عبد الرؤوف زميل باحث في برنامج بحوث البيئة بمركز الخليج للأبحاث، في المؤتمر العربي الأول للمدن الساحلية والبيئة، الذي عقد في المغرب، في الفترة ١٦-٢١ ابريل ٢٠١٥م. قدم الدكتور محمد عبد الرؤوف ورقة بعنوان «حماية البيئة من خلال المتكامل البيئي للمنطقة الساحلية»

٢٠ ابريل ٢٠١٥م

د. كريستيان كوخ، مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث، شارك في مناقشة بشأن التنمية في منطقة الشرق الأوسط في نادي السياسة الخارجية في برلين التي نظمها المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR) وحضر النقاش ممثلين عن جهات حكومية ووسائل الإعلام والمجتمع السياسي في برلين. وقد أدار النقاش جوزيف جانين من المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية.

٢٣ ابريل ٢٠١٥م

قدم الدكتور محمد عبد الرؤوف زميل باحث في برنامج

«الخليج في عام 2014-2015»

تحليل ورؤية استشرافية لقضايا منطقة الخليج



صدر مؤخراً عن مركز الخليج للأبحاث في جدة كتابه السنوي، (كتاب الخليج في عام 2014-2015) وهو كتاب يصدر سنويا عن المركز ويتضمن رسدا وتحليلا لأهم القضايا التي تشهدها دول الخليج، ويرأس تحريره الدكتور عبد العزيز ابن عثمان بن صقر. رئيس مركز الخليج للأبحاث، ويأتي الرصد والتحليل والتوقعات بأقلام نخبة من الأكاديميين والباحثين والمتخصصين من دول الخليج والعالم ممن لديهم دراية عميقة بالشأن الخليجي والقضايا الإقليمية، وحمل كتاب هذا العام عنوان (الاتحاد العربي الخليجي هو المستقبل) حيث ركز على أهم القضايا والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون وكيفية التصدي لها ومواجهتها بالعمل الخليجي الجماعي تحت ظل الاتحاد الخليجي العربي المرتقب والتحول من صيغة «التعاون» الحالية إلى صيغة «الاتحاد» المستقبلية.

آراء حول الخليج. جدة

دول مجلس التعاون الخليجي. التطرف والإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي: المظاهر وأساليب المواجهة. الأزمات الإقليمية وانعكاساتها على الأوضاع الأمنية الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي).

قضايا اجتماعية وبيئية في دول مجلس التعاون الخليجي. التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع.. المشكلات.. وجهود الإصلاح. العمالة والهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والحلول. التلوث البيئي في دول مجلس التعاون الخليجي: مصادره ومخاطره وسياسات مواجهته).

العلاقات البينية والعربية لدول مجلس التعاون الخليجي. العمل الخليجي المشترك: الواقع الراهن وآفاق المستقبل. أمن الخليج والأمن القومي العربي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل. مصر وأمن الخليج: المحددات.. السياسات.. القيود. مجلس التعاون الخليجي والقضايا العربية).

العلاقات الإقليمية والدولية لدول مجلس التعاون الخليجي. العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران. العلاقات الخليجية / الأمريكية. العلاقات الخليجية / الروسية. العلاقات الخليجية / الأوروبية. العلاقات الخليجية / الآسيوية

اليمن والعراق وسوريا: التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية. الخارجية (اليمن: التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية. العراق: التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية. سوريا: العقدة

الأمريكية وصمام الأمن العربي ●

جاء الكتاب في ٣١٥ صفحة، ويعرضه مركز الخليج للأبحاث مجاناً على موقعه الإلكتروني لمن يريد الاستفادة منه انطلاقاً من ترجمة شعار المركز وهو (المعرفة للجميع) ويتضمن الكتاب ٢٢ مشاركة بحثية لمختصين من الخليج ودول العالم، وجاءت هذه المشاركات في تسعة أقسام رئيسية وهي:

برنامج مركز الخليج للأبحاث. الاتحاد الخليجي هو المستقبل (الأنشطة والفعاليات - الاتحاد الخليجي.. مسيرة وهدف).

التطورات السياسية الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي (التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية. التطورات السياسية في الكويت. التطورات السياسية في قطر). اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.. الأداء وآفاق التكامل. (أداء أسواق المال الخليجية.. تحليل وتقييم. الجوانب المالية لمساعي التوحيد في دول مجلس التعاون الخليجي. الاتحاد النقدي الخليجي.. التبعات والمزايا. التكامل الاقتصادي الخليجي.. المشروعات القابلة للنجاح)

النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي (الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي. التكامل الخليجي في مجال الطاقة: الفرص والتحديات. النفط الصخري: أهميته وحدوده وتأثيره على أسواق النفط العالمية)

قضايا الأمن والدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي (الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي - الأمن الجنائي في

مجلس التعاون الخليجي .. ركيزة الوحدة العربية

كل ذلك يصب في خانة ثقل دول مجلس التعاون التي نجحت في إنشاء منظومة مجلس التعاون الخليجي قبل ٢٤ عاماً التي أعطتها قدرة جماعية في التنسيق السياسي، والدفاعي الذي تقوده قوات درع الجزيرة حتى وإن كانت مازالت تحتاج إلى زيادة العدد والعتاد حيث يبلغ قوامها ٤٠ ألف عنصر حالياً، ويشكل مجلس التعاون في مجمل إطاره وأهدافه نواة للاتحاد الخليجي الذي تسعى إليه هذه الدول منذ نهاية عام ٢٠١١م، وجاء ذلك بعد إنجاز العديد من المشروعات المشتركة في ظل «التعاون» سواء على مستوى التشريعات أو تأسيس بنية الهياكل الاقتصادية المشتركة، أدت إلى انسياب التجارة والانتقال والتملك والعمل وغيرها بين دول المجلس، إضافة إلى إقرار الاستراتيجية الدفاعية الموحدة، والاتفاقية الأمنية الخليجية وتمت المصادقة عليهما في قمة المنامة عام ٢٠١٢م، وهذا يؤسس إلى تنسيق أمني ودفاعي عالي المستوى، وتشكيل قوات خليجية موحدة لمواجهة أفة الإرهاب والجريمة المنظمة، والدفاع عن سيادة دول الخليج وتحقيق التوازن وملء الفراغ.

هذه الإجراءات التكاملية تأتي في ظل تقارب بين هذه الدول على كافة المستويات سواء من حيث تجانس الأنظمة السياسية، أو ارتباط الشعوب بأواصر القربى، وعدم وجود حواجز طبيعية، إضافة إلى اقتصاديات متشابهة، وأنماط اجتماعية سائدة مشتركة. كل ذلك جعل من التكامل الخليجي مطلباً وضرورة له مرتكزاته وأسباب نجاحه، ولذلك فهي تدرس حالياً الصيغة الأكثر قبولاً للانتقال من التعاون للاتحاد لتفعيل المكتسبات، وتثبيت الأمن والاستقرار والدفاع عن سيادتها واستقلالها وتوفير الأمن والرفاهية لمواطنيها في منطقة تموج بالمشاكل مع تنامي ظاهرة الإرهاب الذي تمارسه الدول أو الجماعات التي تتدثر بعباءة الدين.

في المرحلة الحالية تتحمل دول مجلس التعاون مسؤولية تاريخية تجاه صون الأمن العربي بما لديها من استقرار في الداخل وثقل في الخارج، وبين هذا وذاك رؤية متعلقة لمعالجة القضايا العربية، ومن ثم يجب أن تتحرك لجمع الشمل العربي وإحياء المشاريع العربية الكبرى مثل محكمة العدل العربية، القوات العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب، السوق العربية المشتركة، الصناعات العربية المشتركة، وأعتقد أنه يجب التركيز على البعد الاقتصادي المشترك سواء في الصناعات المدنية أو العسكرية أو توليد الطاقة الجديدة والمتجددة، فمن الضروري الاستفادة من المزايا النسبية للدول العربية ومنها ما هو مادي ومنها ما هو بشري وكفاءات نادرة لتحقيق تكامل اقتصادي وصناعي وتوطين اقتصادات المعرفة، والتكامل الاقتصادي العربي هو جزء من الأمن العربي، وبالتزامن مع ذلك تحقيق مصالح عربية شاملة تقوم على الاحترام المتبادل واحترام رغبات الشعوب وسياسات الدول ومحاصرة التطرف والإرهاب، ومواجهة الاطماع الإقليمية والدولية وتأمين الشعوب ومكتسباتها. ●



جمال أمين همام*
jamal@grc.net

منطقة الخليج ذات أهمية استراتيجية للوطن العربي وللعالم، ويُعد مجلس التعاون نواة للوحدة العربية الكبرى، ودعامة للعمل العربي المشترك، ويضيف رصيماً لجامعة الدول العربية، وهذا ما أكدته الأحداث التي عصفت بالمنطقة منذ مطلع الثمانينيات الميلادية أي خلال مسيرة مجلس التعاون، فقد ثبت بالتجربة دور المجلس الفعال منذ حرب الخليج الأولى وحتى اجتياح ما يسمى بثورات الربيع العربي للعديد من الدول العربية، وقد كانت دول مجلس التعاون صمام الأمان لإنقاذ المنطقة من انضراط عقدها عبر المساندة وتقديم المساعدات للشعوب والحكومات لتجاوز آثار هذه الأحداث خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي. لذلك مناهج بدول مجلس التعاون حالياً مسؤولية كبيرة في الحفاظ على استقرار الوضع الإقليمي وما تبقى من العمل العربي المشترك، خاصة بعد أن داهمت الدول العربية الكبرى متغيرات سياسية واضطرابات أمنية وصلت أحياناً إلى حد الحروب الأهلية، الأمر الذي أثر على دور هذه الدول في مسيرة العمل العربي، أو خروج بعضها من دائرة التأثير مؤقتاً، وفي الوقت نفسه تمتلك دول مجلس التعاون مقومات ملء الفراغ والتأثير في مجريات الأحداث، ولا سيما أنها محل ثقة الشعوب والدول العربية والإسلامية لتمييز قراراتها بالعقلانية وعدم التهور، فتاريخها وحاضرها يخلوان من المغامرات أو الاعتداءات على الآخرين أو التدخل في شؤون الدول الأخرى، إضافة إلى مكانتها الدينية كما هو الحال للسعودية، وكذلك إلى امتلاكها للثروة الاقتصادية فهي تمتلك مجتمعة ٢٤٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط بكمية تبلغ ١,٤٧٩ مليار برميل، وتنتج ٣,١٧ مليون برميل يومياً، كما إنها تحتزن ٢٢٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز، ويقترب إجمالي الناتج المحلي لها من ٧,١ تريليون دولار، حجم تجارتها العالمية ٣٦٧,١ تريليون دولار، وتأتي الخامسة عالمياً في هذا التصنيف، حيث تحتل المرتبة الأولى أمريكا برصيد ٣,٨٨٢ تريليون دولار، وكندا في المرتبة العاشرة برصيد ٩٦٤ مليار دولار، كما تأتي دول الخليج في المرتبة الأولى عالمياً من حيث الفائض في الميزان التجاري بقيمة ٥٠٢ مليار دولار (عام ٢٠١٢م).

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالي.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشرف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسي والخاص بقطاع التطوير العقاري.

WHEN EXPERIENCE
AND
RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة

١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢

المملكة العربية السعودية



KAB HOLDING
شركة كاب القابضة



رائحة الانتعاشات في

الشرق

الواسط

مجموعة بن لادن السعودية

SAUDI BINLADIN GROUP

